

المتروكون عند الإمام النسائي الذين ذكرهم الإمام ابن حبان في كتاب الثقات عرض ونقد

إعداد

دكتور/ عزمي سالم شاهين حسين

الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

المتروكون عند الإمام النَّسَائي الذين ذكرهم الإمام ابن حِبَّان في كتاب الثقات عرض ونقد.

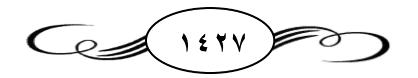
عزمي سالم شاهين حسين.

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني للباحث: Azmi.salem@azhar.edu.eg

*** الملخص:**

الراوي المتروك في اصطلاح المحدثين هو من اتُّهِمَ بالكذب، أو ظَهَر فسقه، أو فحش غلطه، أو اشتدت غفلته، والإمام النَّسَائي أحد أئمة الحديث الثقات، ومنزلته فوق منزلة الإمام مسلم، وابن خزيمة، وابن حِبَّان، والإمام النَّسَائي متعنت في نقد الرجال، والإمام ابن حِبَّان أحد الأئمة الأثبات، وقد اختصر كتابي الثقات، والمجروحين من كتاب التاريخ الكبير له، ومنهج ابن حِبَّان في التوثيق متسع جدا، فكل رجل عنده عدل ما لم يعرف فيه جرح، وقد ترتب على هذا أنه أدخل في كتاب الثقات بعض المجاهيل إما عينا، وإما حالا ليس هذا فحسب، بل إنه ذكر في كتابه هذا رواة لا يعرفهم، وكل هؤلاء عنده ثقات بناء على قاعدته، وأدخل ابن حِبَّان بعض الرواة في كتاب الثقات، والمجروحين معا، ولم ينبه على ذلك، وجميع الرواة الذين أوردهم ابن حِبَّان في كتاب الثقات ثقات عنده، ومع هذا، فلا يجوز الاحتجاج بخبرهم عنده إلا إذا تعرى خبرهم عن خصال خمس؛ ذكرتها في هذا البحث، ويذكر ابن حِبَّان في كتاب الثقات بعض الرواة المختلف فيهم الذين ترجحت وثاقتهم عنده، وهذا أمر لا غَضَاضة فيه، فالرجل أحد أئمة الجرح



والتعديل المعتمدين، وقد يظهر له في الرجال ما لم يظهر لغيره من النقاد، واشتمل هذا البحث على ثمانية عشر رجلا؛ تَرَكَهُم النَّسَائي، وذكرهم ابن حِبَّان في كتاب الثقات، وقد أصاب النَّسَائي في تَرْكِه لأربعة عشر رجلا منهم، وتَعَنَّتَ في تَرْكِه لأربعة رجال منهم، وجميع الرواة المذكورين في هذا البحث لا يجوز ذكرهم في كتب الثقات، وإنما موضعهم كتب الضعفاء والمتروكين، ولقد أخطأ ابن حِبَّان في ذكر جميع هؤلاء الرواة المذكورين في هذا البحث في كتاب الثقات بلا ريب، وغَلَطُ ابنُ حِبَّان في ذِكْر هؤلاء الرواة في كتاب الثقات لا يقلل من شأنه أبدا؛ لأنه إمام مجتهد كغيره من النقاد، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، وبعض الرواة المذكورين في هذا البحث ذَكَرَهُم ابنُ حِبَّان في كتاب الثقات، والمجروحين معا، وهم أحد عشر رجلا، والراجح فيهم عن ابن حِبَّان جَرْحُه لهم؛ إذ وافقه جمهور النقاد على ذلك، وذِكْرُ ابنِ حِبَّان لبعض الرواة في كتاب الثقات، والمجروحين معا ليس من باب التناقض كما يدَّعي البعض، وإنما سبب ذلك تحريفٌ وقع في اسم راو، فظنه ابنُ حِبَّان رجلين، أو تَغَيُّرُ اجتهادِهِ في الحكم على الراوي، أو نحو ذلك.

* **الكلمات المفتاحية:** المتروكون، النَّسَائي، ذكرهم، ابن حِبَّان، كتاب، الثقات، عرض، ونقد.

Those who are left with the female imam mentioned by Imam Ibn Habban in the book of trusts offer and criticism.

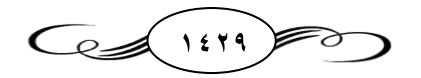
Azmi Salem Shaheen Hussein .

Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic and Arabic studies for boys, bedsouk, Al-Azhar University, Egypt.

Researcher email: Azmi.salem@azhar.edu.eg

*Abstract :

The narrator left in the modern terminology is one who is accused of lying, or appeared debauchery, or debauchery error, or intensified his ignorance, and Imam women one of the imams Hadith trust, and his status above the status of Imam Muslim, and Ibn khuzaymah, and Ibn Habban, and Imam women intransigent in the criticism of men, and Imam Ibn Habban one of the This has resulted in the fact that he introduced in the book of trusts some unknowns either in kind, or immediately not only this, but he mentioned in this book narrators do not know them, and all of these have trusts based on his base, and he introduced a son However, it is not permissible to invoke their knowledge in him unless their knowledge is exposed to five qualities; I mentioned them in this research, and Ibn Haban mentions in the book of trusts some different narrators who are likely to trust him, and this is not a matter of displeasure, the man is one of the imams of the wound and eighteen men; he left them women, and Ibn Haban mentioned them in the book of confidence, and the woman was injured in leaving fourteen of them men, and stubborn in leaving him Ibn Habban has made a mistake in mentioning all these



narrators mentioned in this research in the book of trusts without doubt, and Ibn Habban's mistake in mentioning these narrators in the book of trusts does not diminish him at all; because he is a diligent imam like other critics, if he is injured, he has a reward, and if he made a mistake, he they are eleven men, and the most likely of them about Ibn Haban wounded them; as the audience of critics agreed on this, and Ibn Haban mentioned some narrators in the book of trust ،The reason for this is a misrepresentation that occurred in the name of Rao, who thought that he was the son of two men, or changed his diligence in judging the narrator, or so.

*Keywords: abandoned, women, male, Ibn Habban, Book, Trust, offer, and criticism.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سيدنا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[2]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[3].

(١) سورة آل عمران الآية رقم «١٠٢».

(٢) سورة النساء الآية رقم «١».

(٣) سورة الأحزاب الآية رقم «٧٠»، «٧١»، وهذا حديث مرفوع في خطبة الحاجة؛ أخرجه أبو داود في السنن في كتاب النكاح في باب في خطبة النكاح ص/٤٧٩ حديث رقم «٢١١٨» من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة عن ابن ==



أما بعد؛ فإن الحديث ينقسم إلى مقبول، ومردود، وكلاهما لا يُتَوَصَّلُ إلى معرفته إلا بمعرفة الأدوات الموصلة إلى ذلك، ثم الحكم على الحديث بالقبول، أو الرد، والحكم على الحديث قسمان؛ أحدهما: حكم على الإسناد، والآخر حكم على المتن، والحكم على الإسناد فرع عن الحكم على رجاله، ولا يُسْتَحْسَن لعالم مهما علت في العلم رتبته، أو كبرت فيه منزلته، أن يحكم

==

مسعود، ومن طريق إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة عن ابن مسعود، بنحوه، وأخرجه الترمذي في الجامع في أبواب النكاح في باب ما جاء في خطبة النكاح ص/٥٣٠ حديث رقم «١١٠٥» من طريق الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مطولا، والنسائي في المجتبى في كتاب الجمعة في باب كيفية الخطبة ص/٤١٤ حديث رقم «١٤٠٥» من طريق شعبة عن أبي إسحق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود بنحوه، وفي كتاب النكاح في باب ما يستحب من الكلام عند النكاح ص/٧٧٥، ٧٧٦ حديث رقم «٣٢٧٧» من طريق الأعمش عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مختصرا، وابن ماجه في السنن في أبواب النكاح في باب خطبة النكاح ٥٠٩/١ حديث رقم «١٩٨٥» من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مطولا، وقال الترمذي: حديث عبدالله حديث حسن، رواه الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعهما، فقال: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ، وقال النسائي: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئا.

قلت: إسناد أبي داود من طريق أبي الأحوص صحيح رجاله ثقات، ومن طريق أبي عبيدة ضعيف لانقطاعه، فأبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئا على الصحيح، جزم بذلك غير واحد من النقاد كما في المراسيل لابن أبي حاتم ص/٢٥٦ رقم «٤٧٦»، جامع التحصيل للعلائي ص/٢٠٤ رقم «٣٢٤».



على إسناد لا يعرف أحوال رجاله جرحا، وتعديلا، ومن تعرض لذلك بغير علم كَثُرَت فلتاته[١]، وعَظُمَت غلطاته، ولهذا كانت معرفة أحوال الرجال لازمة لمن يمارس صناعة الحديث، ومن ثَمَّ اعتنى النقاد بالرجال عناية فائقة، وجعلوا منزلةَ معرفتهم رفيعةً سامقةً[٢]، حتى قال عليّ بن المديني: التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم[٣]، وهذه المعرفة لن تأتي أحدَهم، بغير طلب لهذا العلم، وجد، واجتهاد في تحصيله، لهذا أفنى المحدثون أعمارهم في طلب الحديث، وروايته، والرحلة في ذلك إلى مختلف الأقطار، والتفتيش عن أحوال نقلته، حتى صاروا أئمة يشار إليهم بالبنان، وحفاظا جهابذة لا يوجد عِدْلهم في هذا الزمان، فصححوا، وعللوا، وجرحوا، وعدلوا، ولم يحابوا قريبا، ولا صديقا؛ قال عُبيد الله بن عَمرو: قال لي زيد بن أبي أُنَيْسَة: لا تكتب عن أخي يحيى، فإنه كذاب[٤]،

---

(١) الفَلَتَات جمع فَلْتَة؛ وَهِي الزَّلَّة. غريب الحديث لابن قتيبة ٥٠٦/١.

(٢) أي عالية جدا، وهو مجاز من قولهم سَمَقَ النبات؛ بلغ غاية الطول، ونخلة سامقةٌ: أي طويلة جدا. العين ٨٨/٥ في مادة «سمق».

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي ص/٣٢٠ رقم «٣٢٢»، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢١١/٢ رقم «١٦٣٤».

(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمته ٥٠٠/١٠ رقم «٢١٠٢» من طريق عبدالله بن جعفر الرقي، عن عُبيد الله بن عَمرو.

* ويحيى بن أبي أنيسة مجمع على ضعفه، تركه غير واحد من النقاد؛ فقد قال فيه يحيى بن معين: ضعيف، ليس حديثه بشيء، وقال علي ابن المديني: ضعيف، لا يكتب حديثه، وقال أحمد بن حنبل: ليس ممن يكتب حديثه، وقال الفلاس: كان ضعيفا في الحديث، واجتمع أصحاب الحديث على ترك حديثه إلا من لا يعلم، وقال البُخاري: ليس بذلك، وقال أبو زرعة: ليس بالقوى، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال علي بن
==



وفي رواية أخرى عن زيد بن أبي أنيسة أنه قال: لا تأخذوا عن أخي[1]، وقال محمد بن أبي السري العسقلاني: لا تكتبوا عن أخي، فإنه كذاب؛ يعني الحسين بن أبي السري، وقال ابن المقريء: سمعت أبا عروبة يقول: هو خال أمي، وهو كذاب[2]، وقال ابن الجنيد: قال لي يحيى بن معين: عبيد بن إسحاق العطار كذاب، وكان صديقًا لي[3]، وكانت غايتهم في جرح أولئك المجروحين من الرواة النصيحة، قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: جاء أبو تُرَابٍ النَّخْشَبِيُّ إلى أبى، فجعل أبى يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء، فالتفت أبي إليه، فقال له: ويحكَ!

==

الحسين بن الجنيد، والنسائي، والدارقطني: متروك الحديث. ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري ٢٦٢/٨ رقم «٢٩٢٩»، الضعفاء للعقيلي ٣٦٦/٦ رقم «٢٠٢٠»، الجرح والتعديل ١٢٩/٩ رقم «٥٥٠»، الكامل لابن عدي ٥٠٠/١٠ رقم «٢١٠٢»، الضعفاء لابن الجوزي ١٩١/٣ رقم «٣٦٩٣»، تهذيب الكمال ٢٢٣/٣١ رقم «٦٧٨٩»، ميزان الاعتدال ١٠٧/٥ رقم «٨٩٣٧».

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ٢١/١ من طريق وليد بن صالح، عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة.

(٢) تاريخ دمشق ١٤/ ٣٢٩ رقم «١٦٢٥».

* والحسين بن أبي السري؛ هو الحسين بن المتوكل بن عَبْد الرحمن بن حسان، ابْن أَبـي السري العسقلاني، أخو مُحَمَّد بْن أَبـي السري، ضعفه أيضا أَبُو داود، مات سنة أربعين ومائتين. ترجمته في: تاريخ دمشق ١٤/ ٣٢٩ رقم «١٦٢٥»، تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٨ «١٣٣١»، ميزان الاعتدال ١/ ٤٨٩ «١٩١٢».

(٣) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/١٥٧ رقم «٨٤٧».

* وعبيد بن إسحاق العطار، متروك الحديث، رمي بالكذب، وستأتي ترجمته في هذا البحث برقم «١٢».



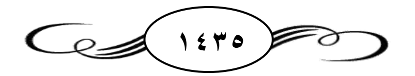
هذا نصيحةٌ، ليسَ هذا غِيْبةً[1]، وإنما كان الكلام في الرجال من باب النصيحة؛ لأن الأمر دين، قال حماد بن زيد: كلمنا شعبة في أن يكف عن أبان بن أبي عياش لسنه، وأهل بيته، فضمن أن يفعل، ثم اجتمعنا في جنازة، فنادى من بعيد يا أبا إسماعيل إني قد رجعت عن ذاك، لا يحل الكف عنه؛ لأن الأمر دين[2]، ومن الأئمة الحفاظ، والجهابذة الأفذاذ الذين تكلموا في الرجال جرحا وتعديلا، الإمامان الحافظان أبو عبدالرحمن النسائي، وأبو حاتم بن حبان البستي، ولقد صرح الإمام النسائي بترك جماعة من الرواة ذكرهم الإمام ابن حبان في كتاب الثقات، فعنَّ لي أن أجمع هؤلاء الرواة في هذا البحث، لأبين الحكم الراجح فيهم، وما كان لمثلي أن ينصب نفسه حكما بين هذين الإمامين الكبيرين، فليست هذه رتبتي، ولا منزلتي، وذلك لضعفي، وقلة بضاعتي في هذا العلم الشريف، ولكنها محاولة للوصول إلى الحكم الراجح في أولئك الرواة المختلف فيهم بين هذين الحافظين المتقنين، فنصرت ما أظنه الحق فيهم، مدعما ما أَيَّدْتُهُ بالأدلة، والقرائن، ولا أدعي في هذا العمل، السلامة من الخطأ، والزلل، لأنهما غالبان على من خلقه الله من عجل، وبالله تعالى التوفيق.

* أهمية البحث: ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يلي:

---

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية في باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسئول عنه ص/٤٥، وفي تاريخ بغداد في ترجمة أبي تراب النَّخْشَبِي الزاهد ٢٦٦/١٤ رقم «٦٧١١» من طريق أحمد بن مروان المالكي عن عبدالله بن أحمد.

(٢) الضعفاء للعقيلي في ترجمة أبان بن أبي عياش ٢٥٨/١ رقم «٢٢».



أولا: جمعت فيه الرجال المتروكين عند الإمام النسائي الذين ذكرهم الإمام ابن حبان في كتاب الثقات، وقارنت فيه بين ترك النسائي لأولئك الرجال، وتوثيق ابن حبان لهم.

ثانيا: جمعت فيه ما وقفت عليه من أقوال أئمة الجرح، والتعديل في هؤلاء الرواة المذكورين في هذا البحث من كتب الرجال، والعلل، وغيرها، للوصول إلى الحكم الراجح فيهم.

ثالثا: بينت الحكم الراجح في هؤلاء الرواة مدعما الترجيح بالأدلة والقرائن.

* أسباب اختيار موضوع البحث: يرجع اختياري لهذا البحث إلى عدة أسباب من أهمها ما يلي:

أولا: لم أر أحدا من المشتغلين بالحديث وعلومه جمع هؤلاء الرواة المتروكين عند الإمام النَّسَائي الذين ذكرهم الإمام ابن حِبَّان في كتاب الثقات في بحث مستقل، فَعَنَّ لي أن أجمعهم في هذا البحث، ليَسْهُلَ الرجوع إليهم عند الحاجة.

ثانيا: المقارنة بين ترك الإمام أبي عبدالرحمن النسائي لهؤلاء الرجال، وتوثيق الإمام أبي حاتم بن حبان لهم، ثم بيان الحكم الراجح فيهم بناء على الأدلة، والقرائن.

ثالثا: التأكيد على أن الإمام النسائي، أحد أئمة الحديث المتقنين، وجهابذته المبرزين، وأن منزلته فوق منزلة الإمامين مسلم، وابن خزيمة.

رابعا: التأكيد على علو منزلة الإمام أبي عبدالرحمن النسائي على منزلة الإمام أبي حاتم بن حبان، في الحديث، وعلله، ورجاله.



خامسا: التنبيه على تشدد الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في نقد الرجال، وسرد الأدلة على ذلك.

سادسا: التنبيه على اتساع منهج الإمام ابن حبان في التوثيق جدا.

سابعا: التعريف بكتاب الثقات لابن حبان، وبيان منهجه فيه.

* مشكلة البحث، وأسئلته: مشكلة البحث الرئيسة جمع الرواة المتروكين عند الإمام النسائي، الذين ذكرهم الإمام ابن حبان في كتاب الثقات، والمقارنة بينهما، وتبرز المشكلة أكثر من خلال الأسئلة الآتية:

١- ما المقصود بالمتروكين؟.

٢- ما حكم حديث المتروك؟.

٣- ما منزلة الإمام النسائي في الحديث؟.

٤- ما منهج الإمام النسائي في نقد الرجال؟.

٥- ما منهج الإمام ابن حبان في التوثيق؟.

٦- كم عدد الرواة المتروكين عند الإمام النسائي الذين ذكرهم الإمام ابن حبان في كتاب الثقات؟.

٧- ما القول الراجح في الراوي المختلف فيه بين النسائي، وابن حبان؟.

* أهداف البحث: هدف البحث الرئيس جمع الرواة المتروكين عند الإمام النسائي، الذين ذكرهم الإمام ابن حبان في كتاب الثقات، والمقارنة بينهما، وتظهر الأهداف من خلال الإجابة على الأسئلة السابقة:

١- بيان المقصود بالراوي المتروك في اصطلاح المحدثين.



٢- معرفة حكم حديث الراوي المتروك.

٣- بيان إمامة النسائي، وتقدمه في صناعة الحديث على مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان.

٤- إبراز منهج الإمام النسائي في نقد الرجال.

٥- بيان منهج الإمام ابن حبان في التوثيق.

٦- التعريف بكتاب الثقات لابن حبان.

٧- جمع هؤلاء الرواة المتروكين عند الإمام النَّسَائي الذين ذكرهم الإمام ابن حِبَّان في كتاب الثقات في هذا البحث، ليَسْهُلَ الرجوع إليهم عند الحاجة.

* الدراسات السابقة: لم أقف على بحث مستقل كتب في هذا الموضوع.

* منهج البحث: استقرائي، نقدي، حيث قمت بجمع الرواة الذين حكم عليهم النسائي بالترك، وذكرهم ابن حبان في كتاب الثقات، ومقارنة ذلك بأقوال أئمة الجرح والتعديل في أولئك الرواة، وبيان الراجح فيهم.

* إجراءات البحث: تتلخص فيما يلي:

١- جمعت هؤلاء الرواة المتروكين عند الإمام النسائي من كتاب الضعفاء والمتروكين له، ومن كتب الضعفاء، والرجال لغيره من الأئمة، فقد تكلم النسائي في الرجال في كتب لم تصل إلينا ككتاب الكنى.

٢- اقتصرت في هذا البحث على من قال فيه النسائي: متروك، طلبا للاختصار، وفرارا من التطويل، ولم أذكر في البحث من قال فيه النسائي: ليس بثقة، ونحوه، ولو استوعبت من قال فيهم النسائي ذلك لطال البحث جدا.



٣- رتبت أسماء هؤلاء الرواة المترجمين في هذا البحث على حروف المعجم.

٤- ذكرت رمز «ت»، و«ق» أمام بعض التراجم، فالرمز الأول لمن أخرج له الترمذي في الجامع، والرمز الآخر: لمن أخرج له ابن ماجه في السنن، ثم صرحت بذلك آخر الترجمة.

٥- بدأت الترجمة بذكر اسم الراوي، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه إن وجد.

٦- ثم ذكرت بعضا من شيوخ المترْجَم له، وتلاميذه طلبا للاختصار.

٧- ثم ذكرت تَرْكَ النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له.

٨- إذا قلت أثناء البحث وثقه ابن حبان أو نحو ذلك؛ فإنما أعني به ذكره للرجل في كتاب الثقات فقط، فإن صرح بتوثيقه بينت ذلك.

٩- إذا ذكر ابن حبان الراوي في الثقات، وأورده في المجروحين، فأنقل الترجمة بنصها من الكتابين، ولا اتصرف فيها غالبا.

١٠- إذا ذكر ابن حبان الراوي في كتاب الثقات فقط، فأقتصر على نقل كلامه في الراوي، دون ذكر اسمه، ونسبه، ونحو ذلك.

١١- ثم سردت بقية أقوال النقاد في الراوي المترجم له مراعيا ترتيب تلك الأقوال على تاريخ وفيات أصحابها غالبا.

١٢- ثم عقدت عنوانا للنظر في أقوال الأئمة في الراوي المترْجَم له، والترجيح بينها.

١٣- ثم عقدت عنوانا آخر للمقارنة بين ترك النسائي للراوي المترْجَم له، وتوثيق ابن حبان له.



١٤- ثم ذكرت خلاصة الحكم على الراوي المترْجَم له بناء على الترجيح السابق بين أقوال النقاد فيه.

١٥- ثم ذكرت وفاة الراوي المترْجَم له إن وجد.

* خطة البحث: يتكون هذا البحث بعد المقدمة من تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

فأما التمهيد؛ فهو في بيان المقصود بالمتروكين، وحكم حديثهم.

والمبحث الأول: في ترجمة الإمام النسائي، وبيان تشدده في نقد الرجال، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في ترجمة الإمام النسائي.

والمطلب الثاني: في بيان تشدد الإمام النسائي في نقد الرجال.

والمبحث الثاني: في ترجمة الإمام ابن حبان، وبيان منهجه في التوثيق، والتعريف بكتابه الثقات، وفيه ثلاثة مطالب:

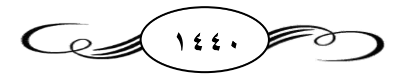
المطلب الأول: في ترجمة الإمام ابن حبان.

والمطلب الثاني: في بيان منهج الإمام ابن حبان في التوثيق.

والمطلب الثالث: في التعريف بكتاب الثقات لابن حبان.

والمبحث الثالث: في المتروكين عند الإمام النسائي الذين ذكرهم الإمام ابن حبان في كتاب الثقات عرض ونقد.

وأما الخاتمة؛ ففيها النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، والتوصيات، ثم يلي ذلك الفهارس، وبالله تعالى التوفيق.



التمهيد: في بيان المقصود بالمتروكين، وحكم حديثهم

* المقصود بالمتروكين: المتروكون جمع واحده متروك.

* معنى المتروك في اللغة: هو اسم مفعول من تَرَكَه إذا خلَّاه، أو هجره، أو رفضه، قال صاحب العين: التَّرْكُ: وَدْعُكَ الشيء[1]، وقال الجوهري: تَرَكْتُ الشيءَ تَرْكًا: خَلَّيْتُهُ[2]، وقال ابن فارس: التَّرْكُ التَّخْلِيَةُ عَنِ الشَّيْءِ، وَهُوَ قِيَاسُ الْبَابِ[3].

وَقَالَ الرّاغِبُ: تَرَكَ الشيءَ: رَفَضَه قَصْدا، واخْتِيارا، أَو قَهْرا واضْطِرارا، فَمن الأَوّلِ قولُه: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[4]، وَقَوله: ﴿وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًا﴾[5]، وَمن الثّاني: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[6][7].

فالمتروك في اللغة هو المهجور، المرفوض، وهذا يلتقي مع حكم المحدثين على الراوي المتروك، فهو عندهم مهجور، مرفوض، مردود الحديث.

* المقصود بالراوي المتروك في اصطلاح المحدثين: هو من اتُّهِمَ بالكذب، أو ظَهَر فسقه، أو فحش غلطه، أو اشتدت غفلته.

---

(١) العين ٥/٣٣٦ مادة «ترك».

(٢) الصحاح للجوهري ٤/١٥٧٧ مادة «ترك».

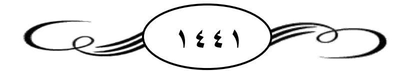
(٣) مقاييس اللغة لابن فارس ١/٣٤٥، مادة «ترك».

(٤) سورة الكهف آية رقم «٩٩».

(٥) سورة الدخان آية رقم «٢٤».

(٦) سورة الدخان آية رقم «٢٥».

(٧) المفردات في غريب القرآن للراغب ص/١٦٦، مادة «ترك».



وسأنقل من كلام أئمة الحديث ما يوضح ذلك، ويبينه؛ فقد قال الإمام عبدالرَّحمن بن مهدي: قيل لشُعبة: متى يتركُ حديثُ الرجل؟ قال: إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثا غلطا مجتمعا عليه، فلم يتهم نفسه، فيتركه طُرِحَ حديثُه، وما كان غير ذلك، فارووا عنه(١).

وقال الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ: سَمِعْتُ عُبَيد الله الْأَشْجَعِيَّ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: لَيْسَ يَكَادُ يُفْلِتُ مِنَ الْغَلَطِ أَحَدٌ(٢)، إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْحِفْظُ، فَهُوَ حَافَظٌ، وَإِنْ غَلِطَ، وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ تُرِكَ(٣).

وقال نعيم بن حماد: كان ابن المبارك لا يترك حديث الرجل حتى يبلغه عنه الشيء الذي لا يستطيع أن يدفعه(٤).

وقال مُحَمَّد بن الْمثنى: قَالَ لي عبدالرَّحْمَن بن مهْدي: يَا أَبَا مُوسَى أهل الْكُوفَة يحدثُونَ عَن كل أحد قلت: يَا أَبَا سعيد هم يَقُولُونَ: إنك تحدث عَن كل أحد قَالَ: عَمَّن أحدث؟ فَذكرت لَهُ مُحَمَّد بن رَاشد المكحولي، فَقَالَ لي: احفظ عني، النَّاس ثَلَاثَة: رجل حَافظ متقن، فَهَذَا لَا يخْتَلف فِيهِ، وَآخر يهم

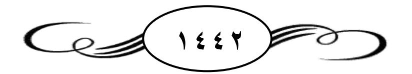
---

(١) الجرح والتعديل ٢/٣١، ٣٢.

(٢) ويؤيده قول ابن معين: من لا يخطيء في الحديث، فهو كَذَّاب. تاريخ ابن معين برواية الدوري ١/٣٩٣ رقم «٢٦٨٢»، ٢/١٧٨ رقم «٤٣٤٢».

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص/١٤٤.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/٢٧٠.



وَالْغَالِب على حَدِيثه الصِّحَّة، فَهُذا لَا يتْرك، وَلَو ترك حَدِيث مثل هَذَا لذهب حَدِيث النَّاس، وَآخر الْغَالِب على حَدِيثه الْوَهم، فَهَذَا يتْرك حَدِيثه(١).

وقال أبو بكر محمد بن خلاد الباهلي: سمعت عبدالرحمن بن مهدي، يقول: ثلاثة لا يُحْملُ عنهم، الرجلُ المتهم بالكذب، والرجلُ كثير الوهم والغلط، ورجلٌ صاحب هوى يدعو إلى بدعة(٢).

قلت: أما أولهم فعلة تركه؛ اتهامه بالكذب، ومن كان متهما بالكذب فلا تحل الرواية عنه، لأنه مطعون في عدالته، ولا يقبل حديث الراوي إلا إذا كان عدلا ضابطا، وقد حكى ابن الصلاح إجماع أئمة الحديث، والفقه على ذلك(٣).

وأما ثانيهم؛ فعلة تركه عدم ضبطه، ومن كان غير ضابط؛ فلا يقبل حديثه، لأنه لا يؤمن فيه الخلل، وأما ثالثهم، فعلة تركه؛ الطعن في عدالته أيضا؛ لأنه صاحب بدعة يدعو إليها، ولا يؤمن في نقله، وروايته، فقد تدعوه بدعته إلى تحريف الروايات، لتزيين بدعته.

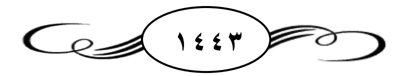
وقال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: إن عبدالرحمن يقول: أُتْرُكْ من كان رأسا في البدعة يدعو إليها، فقال يحيى: كيف تصنع بقتادة؟ كيف

---

(١) التمييز لمسلم ص/١٧٨، ١٧٩، رقم «٣٥»، الضعفاء للعقيلي ١٨٢/١.

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله ٢١٨/٣ رقم «٤٩٤٧»، الضعفاء للعقيلي ١٩٣/١.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص/ ١٠٤.



تصنع بابن أبي رواد، وعمر بن ذر؟ وعدَّ يحيى قوما، ثم قال يحيى: هذا لا يجيء، إن تُرِكَ هذا الضربُ، ترك ناس كثير(١).

قلت: يرى ابن مهدي ترك حديث الدعاة إلى بدعهم، وأنكر يحيى القطان ذلك مع تشدده في النقد، واحتج بأن هذا يؤدي إلى ترك حديث كثير من الرواة، ويترتب عليه رد لكثير من الأحاديث.

وقال ابن رجب الحنبلي: كان علي بن المديني فيما نقله عنه يعقوب بن شيبة لا يترك حديث رجل حتى يجتمع على تركه ابن مهدي، ويحيى القطان، فإن حدث عنه أحدهما، وتركه الآخر حدث عنه(٢).

وقال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه(٣): وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله(٤).

وقال يعقوب بن سفيان: سمعت أحمد بن صالح، وذكر مسلمة بن عُلَيّ(٥)، قال: لا يُتْرَكُ حديثُ رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يقال:

---

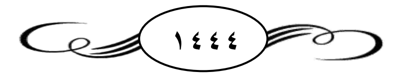
(١) الضعفاء للعقيلي ١/١٨٣.

(٢) شرح علل الترمذي ١/٣٩٨.

(٣) ١/٥.

(٤) قال ابن حجر: الرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون. النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/٦٧٥.

(٥) بالتصغير، قال ابن ماكولا: وكان يكره تصغير اسم أبيه. الإكمال لابن ماكولا ٦/٢٥١، توضيح المشتبه ٦/٣٣٥.



فلان ضعيف، فأما أن نقول: فلان متروك، فلا إلا أن يجتمع الجميع على ترك حديثه[١]، وقال يعقوب بن سفيان أيضا: قال أحمد بن صالح: مذهبي في الرجال، إني أذهب إلى أنه لا يُتْرَكُ حديثُ محدث حتى يُجْمِعَ أهلُ مصرِه على ترك حديثه[٢].

وقال ابن منده: سمعت مُحَمَّد بن سعد البارودي بِمصْر يَقُول: كَانَ من مَذْهَب النَّسَائِيّ أَن يخرج عَن كل من لم يجمع على تَركه[٣].

وقال محمد بن إبراهيم الوزير: المتروك يطلق على من تُرِكَ لجرحِ دينهِ، أو تهمةٍ بالكذبِ[٤].

وقال ابن حجر: الطعن[٥]: إمَّا أنْ يَكُونَ: لِكَذِبِ الرَّاوِي أَوْ تُهْمَتِهِ بِذلِكَ...، فالأَوَّلُ: الْمَوْضُوعُ، والثَّانِي: الْمَتْرُوكُ[٦]، قلت: فالراوي المتروك عند ابن حجر: هو المتهم بالكذب.

وقال السيوطي في كلامه على نوع المتروك: الحديث الذي لا مخالفة فيه، وراويه متهم بالكذب، بأن لا يروى إلا من جهته، وهو مخالف للقواعد

---

(١) المعرفة والتاريخ ١٩١/٢، الكفاية للخطيب البغدادي ص/١١٠.

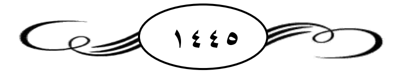
(٢) المعرفة والتاريخ ٤٣٥/٢.

(٣) شروط الأئمة فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار لابن منده ص/٧٣، وسيأتي بيان مقصود النسائي من هذا المذهب في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٤) تنقيح الأنظار ص/٢٢٦.

(٥) يعني في الراوي.

(٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص/٢٧٦.



المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط، أو الفسق، أو الغفلة، يسمى المتروك، وهو نوع مستقل، ذكره شيخ الإسلام[١].

وقال في الألفية في نوع المتروك:

وَسَمِّ بِالْمَتْرُوكِ فَرْدًا تُصِبِ *** رَاوٍ لَهُ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ

أَوْ عَرَفُوهُ مِنْهُ فَي غَيْرِ الأَثَرْ *** أَوْ فِسْقٌ أَوْ غَفْلَةٌ أَوْ وَهْمٌ كَثُرْ[٢].

فالراوي المتروك عند السيوطي هو: من اتهم بالكذب، أو كان كثير الغلط، أو الفسق، أو الغفلة.

وقال البيقوني في منظومته[٣]:

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ *** وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ.

وكلام البيقوني يدل على أن الراوي المتروك من أجمعوا على ضعفه، وفيه نظر، فكم من رجل أجمعوا على ضعفه، ولم ينصوا على تركه، مثل إسماعيل بن إبراهيم التيمي الكوفي؛ فقد قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ضعيف الحديث، وسألت أبي عنه ثانيا، فقال: قال ابن نمير: ضعيف جدا[٤]، وقال ابن المديني، ومسلم، والدارقطني: ضعيف[٥]، وكذا

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/٢٨٠.

(٢) ألفية السيوطي في علم الحديث ص/٤١.

(٣) ص/١١ رقم «٣١».

(٤) الجرح والتعديل ٢/ ١٥٥ رقم «٥١٤».

(٥) تهذيب التهذيب ١/٢٨١ رقم «٥١٧».



قال النسائي[١]، وقال الترمذي: يضعف في الحديث[٢]، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم[٣]، وقال الذهبي: مجمع على ضعفه[٤]، قلت: ومع هذا فلم يصل عندهم إلى حد الترك، فقد نقل الذهبي عن ابن معين أنه قال: يكتب حديثه[٥]، وقال ابن عدي: ولأبي يَحيى التيمي هذا أحاديث حسان، وليس فيما يرويه حديث منكر المتن، ويكتب حديثه[٦].

* الصفات الدالة على ترك الراوي:

يتضح بناء على ما تقدم أن الصفات الدالة على ترك الراوي أربعة، وهي:

* الصفة الأولى: أن يتهم الراوي بالكذب: ويتهم الراوي بالكذب بأحد أمور:

أولها: أن يتفرد برواية حديث مخالف للقواعِدِ المعلومةِ.

وثانيها: أن يعرفَ بالكذبِ في كلامه، وإنْ لم يَظهر منهُ وقوعُ ذلك في الحَديثِ النبويّ، وهذا دُونَ الأولِ[٧].

---

(١) الضعفاء للنسائي ص/ ٤٨ رقم «٣٠».

(٢) جامع الترمذي ص/٣٧٦ عقب الحديث رقم «٥٢٩».

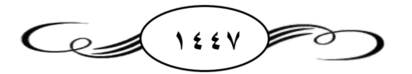
(٣) تهذيب التهذيب ٢٨١/١ رقم «٥١٧».

(٤) المغني في الضعفاء ١١٦/١ رقم «٦٢١».

(٥) ميزان الاعتدال ٢١٥/١ رقم «٧٨٩».

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ١١٥/٢ رقم «١٣٠».

(٧) نزهة النظر ص/٦٩ بتصرف.



قال يحيى بن المغيرة: سألت جرير بن عبدالحميد عن أخيه أنس[(١)]، فقال: لا يكتب عنه، فإنه يكذب في كلام الناس، وقد سمع من هشام بن عروة، وعبيد الله بن عمر، ولكن يكذب في حديث الناس، فلا يكتب عنه[(٢)].

وثالثها: أن يتفرد عن الثقات بأحاديث باطلة ليست من أحاديثهم، كأَحمد بن دَهْثَم الأسدي[(٣)]، الراوي عن مالك، فقد قال فيه الإمام الدارقطني: متروك[(٤)]، وقال الحافظ الذهبي: أتى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر بحديث باطل، رواه عنه علي بن سُخْت الواسطي[(٥)]، فقول الذهبي، بيان لسبب تركه، ومن هذا الضرب[(٦)]

(١) هو أنس بن عبدالحميد الرازي، أورده العقيلي في الضعفاء، وأخرج من طريق محمد بن حميد الرازي، عنه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعا: من رابط فواق ناقة حرمه الله على النار، ثم قال العقيلي: هذا حديث منكر، وقد رأيت له غير حديث من هذا النحو، فإن كان ابن حميد ضبط عنه، فليس هو ممن يحتج به، قلت: ابن حميد متهم بالكذب، وذكر ابن حبان أنسا في الثقات، والراجح فيه أنه متروك لما ذكره أخوه. ترجمته في: الضعفاء للعقيلي ٢١٤/١ رقم «٤»، الجرح والتعديل ٢٨٩/٢ رقم «١٠٥٦»، الثقات لابن حبان ٧٦/٦، ميزان الاعتدال ٢٦٤/١ رقم «٩٨٣».

(٢) الجرح والتعديل في ترجمة أنس بن عبدالحميد ٢٨٩/٢، ٢٩٠ رقم «١٠٥٦».

(٣) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٧١/١ رقم «١٧٩»، ميزان الاعتدال ١٢٥/١ رقم «٣٤٩»، لسان الميزان ٤٥٨/١ رقم «٥٠٥».

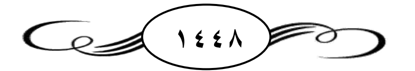
(٤) الضعفاء للدارقطني ص/٥١ رقم «٤٣».

(٥) ميزان الاعتدال ١٢٥/١ رقم «٣٤٩».

(٦) الضَّرْبُ الصِّنْفُ من الأشياءِ، والجمعُ ضُرُوبٌ؛ أنشد ثعلبٌ:

أراكَ من الضَّرْبِ الذي يَجْمَعُ الهَوَى *** وحَوْلَكَ نِسْوَانٌ لَهُنَّ ضُرُوبُ.

المحكم والمحيط الأعظم ١٩١/٨ مادة «ضرب».



أيضا: أَحمد بن عَلي ابن أخت عبدالقدوس(1)، الراوي عن مالك؛ فقد قال فيه الدارقطني: مقل متروك(2)، وقال الذهبي: وسمي محمدا، وحديثه باطل، لكن راويه عنه متهم، وهو بَرَكَة بن محمد الحلبي، عنه، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: العُرْبُون لمن عَرْبَنَ(3)، ومن هذا الضَرْب أيضا: إسحاق بن محمد البيروتي(4)؛ الراوي عن مالك، فقد قال فيه الذهبي: متروك، روى عنه محمد بن عبدالرحمن بن رَيْسَان(5)، فمن مناكيره رواية ابن رَيْسَان عنه، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قلت: يا رسول الله، أُرْسِلُ وأَتَوَكَّل! قال: بل قَيِّدْ وتَوَكَّل، فهذا بهذا الإسناد باطل، ويروى هذا بإسناد آخر فيه ضعف(6)، ومن هذا الضَرْب أيضا: عبدالله بن معمر البصري(7)، فقد قال فيه أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث(8)، وقال الذهبي: له عن غندر

---

(1) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ١/٨٠ رقم «٢١٨»، ميزان الاعتدال ١/١٤٣ رقم «٤٤٢»، لسان الميزان ١/٥٣٩ رقم «٦٣٩».

(2) الضعفاء للدارقطني ص/٥١ رقم «٣٩».

(3) ميزان الاعتدال ١/١٤٣ رقم «٤٤٢».

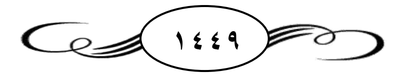
(4) ترجمته في: تاريخ دمشق ٨/٢٧٨ رقم «٦٧٠»، ميزان الاعتدال ١/٢٠٤ رقم «٧٤٥»، لسان الميزان ٢/٧٥ رقم «١٠٦٣».

(5) بفتح الراء وسكون التحتانية بعدها مهملة. تقريب التهذيب ص/٢٩٦ رقم «٣٢٢٢».

(6) ميزان الاعتدال ١/٢٠٤ رقم «٧٤٥».

(7) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٢/٤٥٢ رقم «٤٣٩٠»، لسان الميزان ٥/٢٠ رقم «٤٤٧٣».

(8) ميزان الاعتدال ٢/٤٥٢ رقم «٤٣٩٠».



خبر باطل[1]، وقال ابن حجر: والخبر قال: حدثنا غُنْدَر، حدثنا شُعبة، عَن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عَن عبدالله رضي الله عنه رفعه: لكل نبي خاصة من أمته، وخاصتي من أمتي أبو بكر، وعمر[2]، ومن هذا الضرب أيضا: محمد بن عثمان الحراني[3]، وقيل الحداني، وبالراء أصح، فقد قال فيه الأزدي: متروك الحديث[4]، وقال الذهبي: حدث عن مالك بن دينار بخبر باطل، الخبر: لله لوح من در وياقوت، قلمه النور، فيه يخلق، ويرزق، ويعز، ويذل، رواه عن مالك، عن الحسن، عن أنس، مرفوعًا[5].

فالسبب في ترك هؤلاء المتروكين؛ تفردهم بأخبار باطلة عن الثقات الذين حدثوا عنهم.

* والصفة الثانية الدالة على ترك الراوي: أن يظهَر فسقه؛ بالقول، أو الفعل مما لم يَبْلُغِ الكفر.

* والصفة الثالثة الدالة على ترك الراوي: أن يفحش غلطه؛ بأن يكون الغالب على حديثه الغلط؛ قال ابن حبان في المجروحين في ترجمة داود بن الزبرقان[6]: لا يستحق الإنسان الجرح بالخطأ يخطيء، أو الوهم يهم، ما لم

---

(١) ميزان الاعتدال ٤٥٢/٢ رقم «٤٣٩٠».

(٢) لسان الميزان ٢٠/٥ رقم «٤٤٧٣».

(٣) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٨٤/٣ رقم «٢١١٣»، ميزان الاعتدال ٢٠٠/٤ رقم «٧٤٧٤».

(٤) الضعفاء لابن الجوزي ٨٤/٣ رقم «٢١١٣».

(٥) ميزان الاعتدال ٢٠٠/٤ رقم «٧٤٧٤».

(٦) ٥٣٦/١ رقم «٣٢٥».

يفحش ذلك حتى يكون ذلك الغالب على أمره، فإذا كان كذلك استحق الترك، وقال في ترجمة محمد بن سليم أبي هلال الراسبي[1]: الشيخ إذا عرف بالصدق، والسماع، ثم تبين منه الوهم، ولم يفحش ذلك منه لم يستحق أن يعدل به عن العدول إلى المجروحين، إلا أن يكون وهمه يفحش، ويغلب، فإذا كان كذلك استحق الترك.

ومن هذا الضرب: أيوب بن خُوْط[2]، أبو أمية البصري[3]، أحد المتروكين، فقد قال فيه عمرو بن علي الفلاس: كان أيوب أميا لا يكتب، وهو متروك الحديث؛ ولم يكن من أهل الكذب، كان كثير الغلط، كثير الوهم[4].

فقول الفلاس: كان كثير الغلط، كثير الوهم، بيان لسبب ترك أيوب بن خوط؛ وهو كثرة غلطه، ووهمه، فصار ذلك الغالب على حديثه، فَتُرِكَ.

* والصفة الرابعة الدالة على ترك الراوي: أن تشتد غفلته؛ بأن لا يميز بين حديثه، وحديث غيره، أو يوضع له الحديث فيحدِّث به على التوهم أنه من حديث النبي ﷺ، وما هو من حديثه، أو نحو هذا، فمن وصف بذلك فهو متروك الحديث لشدة غفلته.

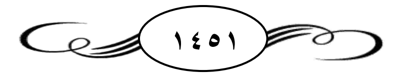
---

(١) ٣٣٧/٢ رقم «٩٧٦».

(٢) بخاء معجمة مَضْمُومَة. الإكمال لابن ماكولا ١٩٦/٣، ١٩٧، توضيح المشتبه ٣٨٨/٣.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٤٦/٢ رقم «٨٧٦»، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٠/١ رقم «٤٦٣»، ميزان الاعتدال ٢٧٢/١ رقم «١٠١٨»، لسان الميزان ٢٣٨/٢ رقم «١٣٤٨».

(٤) الجرح والتعديل ٢٤٦/٢ رقم «٨٧٦».



ومن هذا الضرب عطاء بن عجلان الحنفي البصري العطار[1]، أحد المتروكين، فقد قال فيه ابن معين: لم يكن بشيء، وكان يوضع له الحديث، حديث الأعْمَش، عن أبي مُعَاوِيَة الضَّرِير، وغيره، فيُحَدِّثُ بها[2]، وقال أبو داود: قَالَ أَبُو مُعَاوِيَة: وضعوا له حَدِيْثًا من حديثي، قَالُوا له قل: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن خَازِم، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن خازم، فقُلْتُ: يا عدو الله، أنا مُحَمَّد بن خازم، مَا حَدَّثْتُك[3]، وقال أبو حاتم: متروك الحديث[4]، وكذا قال الدارقطني، والأزدي[5]، وغيرهما وقال ابن حبان: كان قد سمع الحديث، فكان لا يدري ما يقول، يتلقن كما يلقن، ويجيب فيما يسأل، حتى صار يروي الموضوعات عن الثقات، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار[6].

* تنبيه: قال ابن حبان في المجروحين في ترجمة عائذ الله المجاشعي[7]: أما المجاهيل الَّذين لم يرو عَنْهُم إِلَّا الضُّعَفَاء، فهم متروكون على الْأَحْوَال كلهَا.

---

(١) وخالف العجلي الجمهور، فقال فيه: ثقة، والمعتمد فيه قول جمهور الأئمة. ترجمته في: تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٣٣٣ رقم «١١٢٩»، تهذيب الكمال ٩٤/٢٠ رقم «٣٩٣٦»، تهذيب التهذيب ٢٠٨/٧ رقم «٣٨٧».

(٢) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري ٢٩٣/٢ رقم «٥٢٧٠».

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود ص/ ١٨٩ رقم «١٢١٨».

(٤) الجرح والتعديل ٦/ ٣٣٥ رقم «١٨٥١».

(٥) تهذيب التهذيب ٢٠٩/٧ رقم «٣٨٧».

(٦) المجروحين لابن حبان ٩١/٢ رقم «٧٢٤».

(٧) ١٨٩/٢ رقم «٨٣١».

ومراده بذلك أن المجهولَ الذي تفرد بالرواية عنه ضعيف، متروكُ الحديث في جميع الأحوال، وإنما قال ابن حبان هذا بناء على مذهبه في المجهول، فقد قال في المجروحين في ترجمة سعيد بن زياد الداري[١]: وَالشَّيْخ إِذا لم يرو عنه ثقة، فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة كأن ما روى الضعيف، وما لم يرو في الحكم سيان.

قال الحافظ ابن حجر: وكأن عند ابن حبان: أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره[٢].

* قلت: ظاهر كلام ابن حبان أنه يشترط لارتفاع الجهالة عن الراوي أن يروي عنه ثقة، فإن لم يرو عنه ثقة صار مجهولا متروكا عنده، وإن روى عنه ثقة، ولم يعرف فيه جرح صار عدلا عنده مقبول الرواية، وقد خالف ابن حبان الجمهور في هذا، وأدخل في كتاب الثقات بناء على هذه القاعدة خلقا من المجهولين، كما سيأتي بيانه في المبحث الثاني.

* بم يعرف المتروك من الرواة: ولا سبيل إلى معرفة المتروك من الرواة إلا بأحد أمرين: أولهما: أن يجزم النقاد بترك الراوي، فإن أئمة الحديث هم العمدة في هذا الشأن، وإلى أقوالهم المفزع في التمييز بين المتروكين، وغيرهم من الرواة.

---

(١) ٦٠٨/١ رقم «٤٠٣».

(٢) لسان الميزان ٢٠٩/١.



والأمر الآخر: أن يتصف الراوي بصفة أو أكثر من الصفات الأربعة السابقة الدالة على ترك الراوي، فيصير بذلك متروكا وإن لم ينص على تركه أحد الأئمة، ولا يدرك هذا كل أحد، بل يدركه فقط من وفقه الله تعالى، فأتقن صناعة الحديث، وطالت ممارسته للحديث، وعلله، ورجاله، مع الورع، والتقوى، والإنصاف.

* حكم حديث المتروكين: جعل أئمة الحديث ألفاظ الجرح مراتب، لكنهم اختلفوا في عددها، فجعلها ابن أبي حاتم أربع مراتب[1]، وجعلها الذهبي خمسا[2]، وجعلها السخاوي ستا[3]، وهو ما استقر عليه الاصطلاح، والذي يعنينا هنا مرتبة المتروكين من الرواة المذكورين في هذا البحث؛ لنقف على حكم حديثهم، وهي المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند السخاوي؛ وهي وصف الراوي بما يدل على تركه؛ كقولهم: فلان متروك، أو يسرق الحديث، أو متهم بالكذب، أو الوضع، أو ساقط، أو هالك، أو ذاهب الحديث، أو تركوه، أو لا يعتبر به، أو بحديثه، أو ليس بثقة، أو غير ثقة، أو مجمع على تركه، أو مودٍ: أي هالك، أو على يَدَيْ عدلٍ؛ وهي كناية عن الهالك، ونحو ذلك من الألفاظ التي اصطلح النقاد على ذكرها في هذه المرتبة[4].

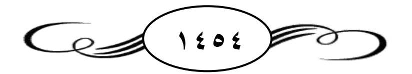
---

(١) الجرح والتعديل في المقدمة في باب بيان درجات رواة الآثار ٣٧/٢.

(٢) ميزان الاعتدال في المقدمة ٤٨/١.

(٣) فتح المغيث ٢٨٩/٢.

(٤) فتح المغيث ٢٩٠/٢، ٢٩١، الرفع والتكميل للكنوي ص/١٧٦، ١٧٧.



* وحكم هذه المرتبة: أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به[١].

المبحث الأول: في ترجمة الإمام النسائي، وبيان تشدده في نقد الرجال

المطلب الأول: في ترجمة الإمام النسائي[٢].

* اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته: هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي الخراساني أبو عبدالرحمن، القاضي[٣].

* مولده: ولد بنسا[٤] سنة خمس عشرة ومائتين[٥].

* شيوخه، وتلاميذه: سمع قتيبة، وإسحاق بن راهويه، وهشام بن عمار، وعيسى بن حماد، والحسين بن منصور السلمي النيسابوري، وعمرو بن زرارة، ومحمد بن النضر المروزي، وسويد بن نصر، وأبا كريب، وخلقا سواهم، وروى عنه: أبو بشر الدولابي، وأبو علي الحسين النيسابوري، وحمزة

---

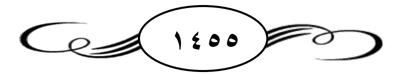
(١) فتح المغيث ٢/٢٩٥.

(٢) ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان ١/٧٧ رقم «٢٩»، طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي ٢/٤١٨ رقم «٦٨٧»، الوافي بالوفيات ٦/٢٥٦ رقم «٥٨١»، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/١٤ رقم «٨١»، تهذيب التهذيب ١/٣٦ رقم «٦٦».

(٣) تاريخ الإسلام ٧/٥٩ رقم «١١٥».

(٤) بفتح النون، والسين؛ هي مدينة خراسانية تقع اليوم في جمهورية تركمانستان جنوب غرب العاصمة عشق أباد بثمانية عشر كيلو مترا، وهي مهجورة الآن. معجم البلدان ٥/٢٨١، أطلس تاريخ الإسلام ص/٤٠٥.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٤/١٢٥ رقم «٦٧».



بن محمد الكناني، وأبو بكر أحمد ابن السني، ومحمد بن عبدالله بن حيويه، وأبو القاسم الطبراني، وخلق سواهم(١).

* رحلاته: رحل إلى قتيبة، وهو ابن خمس عشرة سنة، وقال: أقمت عنده سنة وشهرين، ورحل إلى مرو، ونيسابور، والعراق، والشام، ومصر، والحجاز، وسكن مصر، وكان يسكن بزقاق القناديل(٢).

* طرف من ثناء العلماء عليه: قال مُحمد بن سعد الباوَرْدي: ذكرت لقاسم المطرز أبا عبدالرحمن النسائي، فقال: هو إمام أو يستحق أن يكون إماما، أو كما قال(٣)، وقال ابن عدي: سمعت منصورا الفقيه، وأحمد بن مُحمد بن سلمة الطحاوي، يقولان: أَبو عبدالرحمن النسائي إمام من أئمة المسلمين(٤)، وقال الدارقطني: كان ابن الحداد أبو بكر الشافعي كثير الحديث، ولم يحدث عن غير النسائي، وقال: رضيت به حجة بيني وبين الله(٥)، وقال أبو سعيد ابن يونس الصدفي: كان النسائي إماما، حافظا، ثبتا(٦)، وقال الحسين بن علي أبو علي النيسابوري الحافظ: سألت أبا عبدالرحمن النسائي، وكان من أئمة المسلمين، قلت: ما تقول في بقية؟ قال: إن قال: أخبرنا أو حدثنا، فهو

---

(١) تهذيب الكمال ٣٢٩/١ . ٣٣٣ رقم «٤٨»، تاريخ الإسلام ٥٩/٧ رقم «١١٥»، سير أعلام النبلاء ١٢٥/١٤ . ١٢٧رقم «٦٧».

(٢) تاريخ الإسلام ٥٩/٧ رقم «١١٥».

(٣) الكامل لابن عدي في المقدمة ٣٢٨/١.

(٤) الكامل لابن عدي المقدمة ٣٢٨/١.

(٥) تهذيب التهذيب ٣٨/١ رقم «٦٦».

(٦) سير أعلام النبلاء ١٣٣/١٤ رقم «٦٧».



ثقة، وإن قال: عن فلا يؤخذ عنه؛ لأنه لا يدرى عن من أخذه قال[1]، وقال أيضا: حدثنا أبو عبدالرحمن النسائي الإمام في الحديث بلا مدافعة[2]، وقال أيضا: رأيت من أئمة الحديث أربعة في وطني وأسفاري اثنان منهم بنيسابور محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عبدالرحمن النسائي بمصر، وعبدان بالأهواز[3]، وقال أبو الحسين محمد بن المظفر الحافظ: سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبي عبدالرحمن النسائي بالتقدم، والإمامة[4]، وقال الدارقطني: أبو عبدالرحمن مقدم على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره[5]، وقال أيضا: كان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث والرجال[6]، وقال أبو عبدالرحمن السلمي: سألت أبا الحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ، فقلت: إذا حدث محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأحمد بن شعيب النسائي حديثا من تقدم منهما؟ قال: النسائي لأنه أسند، على أني لا أقدم على النسائي أحدا، وإن كان ابن خزيمة إماما ثبتا معدوم النظير[7]، وقال حمزة السهمي: وسئل . يعني الدارقطني . إذا حدث أبو عبدالرحمن النسائي، وابن خزيمة بحديث، أيما تقدمه؟ فقال: أبو عبدالرحمن، فإنه لم يكن مثله، ولا أقدم عليه أحدا، ولم يكن في الورع مثله، لم يحدث بما حدث

---

(١) تاريخ بغداد في ترجمة بقية بن الوليد ٦٢٩/٧ رقم «٣٥١٤»، تاريخ دمشق في نفس الترجمة ٣٤٧/١٠ رقم «٩٣٤».

(٢) تهذيب الكمال ٣٣٣/١ رقم «٤٨».

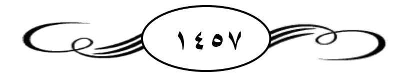
(٣) تاريخ دمشق في ترجمة عبدان ٥٤/٢٧ رقم «٣١٦٨».

(٤) تهذيب الكمال ٣٣٤/١ رقم «٤٨».

(٥) المصدر السابق نفس الموضع.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٣٣/١٤ رقم «٦٧».

(٧) شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص/١٠٤، ١٠٥.



ابن لهيعة، وكان عنده عاليا عن قتيبة[1]، وقال الحافظ جمال الدين المزي: النسائي؛ أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين[2]، وقال الذهبي: كان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف، ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة إلا أن فيه قليل تشيع وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه[3]، وقال تاج الدين السبكي: سمعت شيخنا أبا عبدالله الذهبي الحافظ، وسألته أيهما أحفظ مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح أو النسائي؟، فقال: النسائي، ثم ذكرت ذلك للشيخ الإمام الوالد تغمده الله برحمته، فوافق عليه[4].

* مؤلفاته: ألف أبو عبدالرحمن النسائي الكثير من المصنفات، ومنها:

١- كتاب السنن الكبير، وهو مطبوع، طبع بدار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٩٩١م، وبدار التأصيل بالقاهرة سنة ٢٠١٢م.

٢- المجتبى، اختصره من السنن الكبير، وقيل: إن المجتبى من تأليف تلميذه ابن السني، ولا يصح[5]، والكتاب مطبوع طبعته كثير من دور النشر.

---

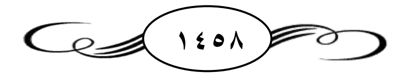
(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١١٨ رقم «١٢٧».

(٢) تهذيب الكمال ١/٣٢٩ رقم «٤٨».

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣ رقم «٦٧».

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/١٦ رقم «٨١».

(٥) ينظر مقدمة المجتبى ص/٦١ . ٦٨.



٣- الضعفاء والمتروكون، وهو مطبوع بدار المعرفة ببيروت سنة ١٩٨٦، وطبع أيضا بمؤسسة الكتب الثقافية ببيروت سنة ١٩٨٥م.

٤- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين، وهو مطبوع بدار عالم الفوائد بمكة المكرمة سنة ١٤٢٣هـ.

٥- كتاب الكنى، وهو مفقود، وقد أكثر الحافظ ابن حجر النقل منه في تهذيب التهذيب(١).

٦- التمييز، وهو مفقود وقد أكثر الحافظ ابن حجر النقل منه في تهذيب التهذيب(٢).

* وفاته: توفي بفلسطين في صفر سنة ثلاث وثلاثمائة على الصحيح، رحمه الله تعالى(٣).

*** المطلب الثاني: في بيان تشدد الإمام النسائي في نقد الرجال.**

إن الإمام النسائي متشدد في نقد الرجال؛ ويدل على تشدده ما يلي:

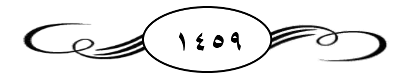
أولا: قال أبو الفضل بن طاهر: سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزَّنْجَاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: أن أبا عبدالرحمن النسائي ضعفه، فقال: يا بني إن لأبي عبدالرحمن في الرجال شرطا أشد من

---

(١) ١٦٨/١، ٣١٤، ٣٢٨.

(٢) ١٤٣/١، ١٦٥، ١٨٠.

(٣) تاريخ الإسلام ٦١/٧ رقم «١١٥»، الوافي بالوفيات ٢٥٦/٦ رقم «٥٨١».



شرط البخاري، ومسلم[1]، قال الذهبي: صدق، فإنه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري، ومسلم[2].

قلت: وقد سأل أبو عبدالله بن بكير البغداديُّ، وغيره، أبا الحَسَن الدارقطني الحافظ عن أقوام أخرجهم البخاري، ومسلم بن الحجاج في كتابيهما، وأخرجهم أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي في كتاب الضعفاء، فخالفه الدارقطني في الحكم على أكثر هؤلاء الرجال؛ إذ بلغ عددهم ثلاثين رجلا، خالف الدارقطنيُّ النسائيَّ في الحكم على اثنين وعشرين رجلا منهم، ووافقه في الحكم على ثمانية رجال فقط[3]، وقال ابن حجر: وقال أبو بكر البرقاني الحافظ في جزء له معروف: هذه أسماء رجال تكلم فيهم النسائي ممن أخرج له الشيخان في صحيحيهما سألت عنهم أبا الحسن الدارقطني، فدون كلامه في ذلك[4].

ثانيا: صرح بعض الأئمة بتعنت النسائي في النقد؛ ومن هؤلاء الأئمة الحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر؛ فقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة الحارث بن عبدالله الأعور[5]: وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به، وقوى أمره، وقال في تاريخ الإسلام في ترجمة الحارث أيضا[6]: إن النسائي مع تعنته في الرجال قد

(١) شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص/١٠٤.

(٢) سير أعلام النبلاء في ترجمة النسائي ١٣١/١٤ رقم «٦٧».

(٣) سؤالات أبي عبدالله بن بكير البغدادي للدارقطني ص/٢٤. ٤١.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٤٨٣/١.

(٥) ٤٠٠/١ رقم «١٥٥١».

(٦) ٦٢٦/٢ رقم «٢٠».



احتج بالحارث، وقال في سير أعلام النبلاء في ترجمة ابن وهب[١]: وحسبك بالنسائي، وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرا، وقال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة أحمد بن عيسى المصري[٢]: وقد احتج به النسائي مع تعنته.

ثالثا: أنه طعن في جماعة من الثقات، وخالفه جمهور النقاد، فوثقوهم؛ ومن هؤلاء الثقات محمد بن بكر بن عثمان[٣]، البُرْساني[٤]؛ فقد قال فيه النسائي: ليس بالقوي في الحديث[٥]، وخالفه جمهور النقاد، فوثقوا محمدا، فقال ابن سعد[٦]، والعجلي[٧]، وأبو داود[٨]، وابن قانع[٩]: ثقة، وقال عثمان الدارمي

---

(١) ٢٢٨/٩ رقم «٦٣».

(٢) ص/٤٠٦.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد ٢٩٧/٩ رقم «٤١٦٦»، تهذيب الكمال ٥٣٠/٢٤ رقم «٥٠٩٢»، تاريخ الإسلام ١٧٤/٥ رقم «٣١٧»، سير أعلام النبلاء ٤٢١/٩ رقم «١٤٨»، تهذيب التهذيب ٧٧/٩ رقم «٩٦».

(٤) بضم الباء الموحدة وسكون الراء بعدها السين المهملة وفي آخرها النون؛ هذه النسبة إلى برسان بن عمرو بن كعب بن الغِطْرِيف الأصغر بن عبدالله بن الغطريف قبيلة من الأزد. الإكمال لابن ماكولا ٦٥/٧، الأنساب للسمعاني ١٦٢/٢ رقم «٤٤٦»، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ١٣٨/١.

(٥) السنن الكبرى للنسائي في كتاب الصيام في باب التأكيد في صيام يوم عاشوراء ٢٣٥/٥ عقب الحديث رقم «٣٠٥٩».

(٦) الطبقات الكبير لابن سعد ٢٩٧/٩ رقم «٤١٦٦».

(٧) تهذيب التهذيب ٧٨/٩ رقم «٩٦».

(٨) المصدر السابق نفس الموضع.

(٩) المصدر السابق نفس الموضع.



عن ابن معين: ثقة[1]، وقال عباس الدوري عن ابن معين: حدثنا البرساني، وكان والله ظريفا صاحب أدب[2]، وقال أحمد بن حنبل: صالح الحديث[3]، وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق[4]، وقال الذهبي: ثقة صاحب حديث[5]، وقال أيضا: صدوق مشهور[6]، وقال ابن حجر: صدوق، قد يخطيء[7]، وقال أيضا: لينه النسائي بلا حجة[8]، قلت: أخرج له الشيخان في الصحيحين؛ أما البخاري، فقد أخرج له متابعة[9]، وأما مسلم، فقد احتج به[10].

لكن قال محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي: لم يكن صاحب حديث، تركناه لم نسمع منه[11]، قلت: وهذا لا يقدح في الرجل، لأن ابن عمار لا يعني به الجرح؛ إنما يعني به شيئا آخر بينه الخطيب؛ فقال: يعني أنه لم يكن كغيره من الحفاظ في وقته، وهم يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن

---

(١) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص/٢١٥ رقم «١٨٧».

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري ١١٨/٢ رقم «٣٨٤٥».

(٣) تاريخ بغداد ٤٤٤/٢، ٤٤٥ رقم «٤٣٥».

(٤) الجرح والتعديل ٢١٢/٧ رقم «١١٧٥».

(٥) الكاشف ١٢/٣ رقم «٤٧٩٦».

(٦) ميزان الاعتدال ٦٧/٤ رقم «٦٨٧٥».

(٧) تقريب التهذيب ص/٤٧٠ رقم «٥٧٦٠».

(٨) هدي الساري ص/٤٨٧.

(٩) كما في صحيحه في كتاب الحج في باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى؟ ١٧٧/٢ حديث رقم «١٧٤٤».

(١٠) كما في صحيحه في كتاب الصلاة ٢/٢، ٧٠ حديث رقم «٣٧٧»، «٥٣٦».

(١١) تاريخ بغداد ٤٤٥/٢ رقم «٤٣٥».



بن مهدي، وأشباههما[١]، الترجيح: الراجح في محمد أنه ثقة؛ لأنه رأي الجمهور، ولأن مسلما قد احتج به في صحيحه كما سلف، وقول أبي حاتم، والنسائي فيه مرجوح لتشددهما في نقد الرجال[٢]، وكذا قول أحمد فيه مرجوح أيضا لمخالفته قول الجمهور، وأما قول ابن عمار، فقد سلف الجواب عنه.

* ومن الثقات الذين طعن فيهم النسائي، حبيب المعلم، أبو محمد البصري[٣]؛ فقد قال فيه النسائي: ليس بالقوي[٤]، وخالفه الجمهور، فوثقوا حبيبا؛ فقال أحمد بن حنبل: ثقة ما أصح حديثه[٥]، وقال ابن معين، وأبو زرعة: ثقة[٦]، وقال الذهبي: ثقة حجة[٧]، وقال أيضا: ثقة[٨]، وقال أيضا:

---

(١) المصدر السابق نفس الموضع.

(٢) أما تشدد أبي حاتم؛ فيدل عليه قول الحافظ شمس الدين الذهبي: إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث، وإذا لين رجلا، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك. سير أعلام النبلاء ٩/١٨٣، ١٣/٢٦٠، تاريخ الإسلام للذهبي ١٣/٤٧٠، وأما تشدد النسائي؛ فقد دلت عليه الأدلة المذكورة في هذا المطلب.

(٣) ترجمته في: تهذيب الكمال ٥/٤١٢ رقم «١١٠٨»، ديوان الضعفاء ص/٧١ رقم «٨٣٣»، تهذيب التهذيب ٢/١٩٤ رقم «٣٦١».

(٤) ميزان الاعتدال ١/٤١٨ رقم «١٦٣٣».

(٥) الجرح والتعديل ٣/١٠١ رقم «٤٦٩».

(٦) المصدر السابق نفس الموضع.

(٧) من تكلم فيه وهو موثق ص/١٥٨ رقم «٧٧».

(٨) المغني في الضعفاء ١/٢٣٤ رقم «١٣٠٢».



من ثقات البصريين[١]، وقال ابن حجر: صدوق[٢]، وقال أيضا: متفق على توثيقه، لكن تعنت فيه النسائي[٣]، قلت: قد احتج به البخاري في صحيحه[٤]، وروى له مسلم متابعة[٥].

لكن قال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عن حبيب المعلم، وكان عبدالرحمن يحدث عنه[٦]، قلت: ولهذا ذكره ابن عدي في الكامل[٧]، وأورد له عدة أحاديث، ثم قال: ولحبيب أحاديث صالحة، وأرجو أنه مستقيم الرواية في رواياته ا.هـ، وما رُوِيَ عن يحيى القطان من أنه كان لا يحدث عن حبيب، فلا يقدح فيه؛ لأن القطان متشدد جدا في نقد الرجال[٨]، الترجيح: الراجح في حبيب أنه ثقة؛ لأنه قول الجمهور، وقول النسائي فيه مرجوح لتشدده في النقد، وقول ابن عدي فيه أيضا مرجوح لمخالفته قول

---

(١) تاريخ الإسلام ٨٣٨/٣ رقم «٧٩»، سير أعلام النبلاء ٢٥٤/٦ رقم «١١٦».

(٢) تقريب التهذيب ص/١٥٢ رقم «١١١٥».

(٣) هدي الساري ص/٤٨٥.

(٤) كما في كتاب الحج في باب الطواف بعد الصبح والعصر ١٥٥/٢ حديث رقم «١٦٢٨».

(٥) كما في كتاب الصلاة ١٠/٢ حديث رقم «٣٩٦».

(٦) الجرح والتعديل ١٠١/٣ رقم «٤٦٩».

(٧) الكامل لابن عدي ١٢٦/٤ رقم «٥٣١».

(٨) ويدل على ذلك ما يلي: قال الحافظ أبو عبدالله الذهبي: إن يحيى متعنت جدا في الرجال. ميزان الاعتدال ١٦١/٢ رقم «٣١٧٨»، وقال أيضا: إن الرجل متعنت جدا، قد لين مثل إسرائيل، وغيره من رجال الصحيح. تاريخ الإسلام في ترجمته ١٢٤٩/٤ رقم «٣٤٨»، وقال أيضا: كان يحيى بن سعيد متعنتا في نقد الرجال. سير أعلام النبلاء ١٨٣/٩ رقم «٥٣».



الجمهور، وما روي عن القطان من أنه كان لا يحدث عن حبيب، فلا يؤثر فيه؛ لتشدد يحيى.

* ومن الثقات الذين طعن فيهم النسائي، الحسن بن الصباح البزار، أبو يعلى الواسطي البغدادي[١]؛ فقد قال فيه النسائي: ليس بالقوي[٢]؛ وانفرد بتليينه؛ فقد قال فيه أحمد بن حنبل: ثقة صاحب سنة[٣]، وقال أبو حاتم: صدوق، وكان له جلالة عجيبة ببغداد، وكان أحمد بن حنبل يرفع من قدره، ويجله[٤]، وقال الذهبي: ثقة[٥]، وقال ابن حجر: تعنت فيه النسائي[٦]، قلت: قد أخرج له البخاري في صحيحه متابعة[٧]، الترجيح: الراجح في الحسن أنه ثقة كما قال أحمد، وقول أبي حاتم، والنسائي فيه مرجوح؛ لتشددهما في النقد كما سلف بيانه.

---

(١) ترجمته في: تهذيب الكمال ١٩١/٦ رقم «١٢٣٩»، ميزان الاعتدال ٤٥٧/١ رقم «١٧٨٨»، سير أعلام النبلاء ١٩٢/١٢ رقم «٦٩»، تاريخ الإسلام ١١١٧/٥ رقم «١٤٥»، تهذيب التهذيب ٢٨٩/٢ رقم «٥١٨».

(٢) تاريخ بغداد ٢٩٩/٨ رقم «٣٧٩٨».

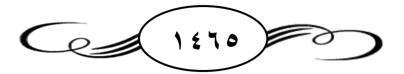
(٣) المصدر السابق ٣٠٠/٨ رقم «٣٧٩٨»..

(٤) الجرح والتعديل ١٩/٣ رقم «٧١».

(٥) المغني في الضعفاء ٢٥٠/١ رقم «١٤١٨».

(٦) هدي الساري ص/٤٨٥.

(٧) كما في كتاب الإيمان في باب زيادة الإيمان ونقصانه ١٧/١ حديث رقم «٤٥».



* ومن الثقات الذين طعن فيهم النسائي، هُدْبَة[١] بن خالد بن الأسود بن هدبة القيسي، أبو خالد البصري[٢]، ويقال له: هَدَّاب[٣]؛ فقد قال فيه النسائي: ضعيف[٤]، ولم يضعفه أحد سواه؛ بل وثقه غير واحد من النقاد؛ فقد قال ابن معين[٥]، والعجلي[٦]: ثقة، وقال الآجري: سألت أبا داود، عن هدبة، وشيبان[٧]؟، فقال: هدبة أعلى عندنا، قيل له في سماعه مع أخيه من الشيوخ، قال: لا ينكر له السماع[٨]، وقال أبو حاتم: صدوق[٩]، وقال ابن عدي: سمعت أبا يعلى، وسئل عن هدبة، وشيبان أيهما أفضل؟، فقال هدبة

---

(١) بضم أوله، وسكون الدال المهملة، بعدها موحدة مخففة مفتوحة. الإكمال لابن ماكولا ٣١١/٧، توضيح المشتبه ١٤٢/٩.

(٢) ترجمته في: الكامل لابن عدي ٤٠٠/١٠ رقم «٢٠٥٨»، تهذيب الكمال ١٥٢/٣٠ رقم «٦٥٥٣»، سير أعلام النبلاء ٩٧/١١ رقم «٣٠»، تاريخ الإسلام ٩٥٦/٥ رقم «٤٧٢».

(٣) بفتح أوله، والدال المهملة المشددة، تليها ألف، ثم موحدة، قال أبو حفص عمر بن أحمد بن علي المروزي عن محمد بن جابر: كان اسم هدبة بن خالد هدَّابا، وكان إذا قيل له: هدبة، يغضب ويَحْرَد، وقال الأمير ابن ماكولا: هدبة بن خالد يعرف بهداب، وقال ابن ناصر الدين: فكأنه عند الأمير لقب لهدبة. الإكمال لابن ماكولا ٣١٦/٧، توضيح المشتبه ١٣٩/٩، ١٤٠.

(٤) تهذيب الكمال ١٥٥/٣٠ رقم «٦٥٥٣».

(٥) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/٨٢ رقم «٣٨٠».

(٦) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٤٥٥ رقم «١٧٢٠».

(٧) هو ابن فروخ، وقد قال الآجري: سئل أبو داود عن شيبان؟ فقال: صدوق. سؤالات الآجري لأبي داود ص/٢١٢ رقم «١٣٦٥».

(٨) سؤالات الآجري لأبي داود ص/٢٢٠ رقم «١٤٤١».

(٩) الجرح والتعديل ١١٤/٩ رقم «٤٨٤».



أفضلهما، وأوثقهما، وأكثرهما حديثا[١]، وقال مسلمة بن قاسم بصري ثقة[٢]، وأورده ابن عدي في الكامل[٣]، وقال: وهدبة استغنيت أن أخرج له حديثًا عَمَّن كان من شيوخه، لأنني لا أَعرفُ له حديثًا منكرا فيما يرويه، وهو كثير الحديث، وقد وثقة الناس، وروى عنه الأئمة، وهو صدوق لا بأس به، وقال الذهبي: احتج به الشيخان، وما أدري مستند قول النسائي: هو ضعيف، وتبارد ابن عدي في ذكره في الكامل، ثم اعتذر، وقال: استغنيت أن أخرج له حديثا[٤]، وقال الذهبي أيضا: ثقة عالم صاحب حديث، ومعرفة، وعلو إسناد[٥]، وقال أيضا: ثقة، لا وجه لقول النسائي فيه، ضعيف[٦]، وقال ابن حجر: ثقة عابد، تفرد النسائي بتليينه[٧]، وقال أيضا: لعله ضعفه في شيء خاص[٨]، وقال أيضا: ضعفه النسائي بلا حجة[٩]، قلت: قد احتج به الشيخان في الصحيحين[١٠]، الترجيح: الراجح في هدبة أنه ثقة؛ لأنه رأي

(١) الكامل لابن عدي ١٠/٤٠١ رقم «٢٠٥٨».

(٢) تهذيب التهذيب ١١/٢٥ رقم «٥٣».

(٣) ١٠/٤٠٠، ٤٠١ رقم «٢٠٥٨».

(٤) سير أعلام النبلاء ١١/٩٨ رقم «٣٠».

(٥) ميزان الاعتدال ٥/ ٥٢ رقم «٨٦٩٨».

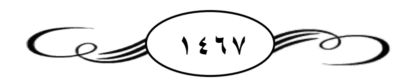
(٦) ديوان الضعفاء للذهبي ص/٤١٨ رقم «٤٤٥٨».

(٧) تقريب التهذيب ص/٥٧١ رقم «٧٢٦٩».

(٨) هدي الساري ص/٤٧٠.

(٩) المصدر السابق ص/٤٨٨.

(١٠) أما البخاري؛ فقد احتج به في مواضع منها؛ في كتاب الجهاد في باب من قسم الغنيمة في غزوه وسفره ٤/٧٣ حديث رقم «٣٠٦٦»، وأما مسلم؛ فقد احتج به في
==



الجمهور، ولأن الشيخين قد احتجا به في الصحيحين، وأما قول النسائي، وأبي حاتم فيه؛ فمرجوح لتشددهما في النقد، كما سلف، وكذا قول ابن عدي فيه مرجوح؛ لمخالفته قول الجمهور.

* اعتراض وجوابه: فإن قيل: إن النسائي متساهل في النقد، وليس متشددا، وقد دل على هذا قول محمد بن سعد الباوَرْدِي: كان من مذهب أبي عبدالرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يُجْمَع على تَرْكِه(١).

* قلت: وقد أجيب عن هذا بجوابين؛ أحدهما: قال الحافظ ابن حجر: إن النسائي إنما أراد إجماعا خاصا، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط؛ فمن الأولى: شعبة، وسفيان، وشعبة أشد منه، ومن الثانية: يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى أشد منه، ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد، ويحيى أشد منه، ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري، وقال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فإذا وثقه ابن مهدي، وضعفه يحيى القطان مثلا، فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى، ومن هو مثله في النقد، وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن أن مذهب النسائي في الرجال متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود، والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج أحاديث جماعة من رجال الصحيحين(٢)،

==
مواضع منها في كتاب الإيمان ٤٣/١ حديث رقم «٣٠»، وكتاب الصلاة ١٩٥/٢ حديث رقم «٧٩٩».

(١) شروط الأئمة فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار لابن منده ص/٧٣.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٧٥/١، ٧٦.



وقال البقاعي عن ابن حجر: الظاهِرُ أنَّهُ . يعني النسائي . يُريدُ إجماعا خاصا عنْ طائفةٍ مخصوصةٍ، لا إجماعَ جميعِ المسلمينَ[١].

والجواب الاخر: أن المراد بالإجماع عند النسائي؛ اتفاق أكثر النقاد على ترك الرجل، وبه جزم علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر[٢].

ويتعين حمل كلام النسائي على أحد التأويلين، حتى لا يتعارض مع تركه لرواة لم يجمع النقاد على تركهم، ومنهم عبدالله بن لهيعة المصري؛ فقد تركه النسائي، ولم يخرج له حديثا واحدا في السنن؛ قال الدارقطني: سمعت أبا طالب أحمد بن نصر الحافظ يقول: من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبدالرحمن النسائي، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة، ترجمة، فما حدث بها، وكان لا يري أن يحدث بحديث ابن لهيعة[٣]، وتقدم عن الدارقطني أنه قال: ولم يكن في الورع مثله . يعني النسائي . ، لم يحدث بما حدث ابن لهيعة، وكان عنده عاليا عن قتيبة[٤]، قلت: وقال النسائي في ابن لهيعة: ليس بثقة[٥]، وأورده في الضعفاء والمتروكين[٦]، وقال فيه: ضعيف، مع أن النقاد لم يجمعوا على ترك ابن لهيعة، بل اختلفوا فيه؛ فقال الساجي عن أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة من الثقات، إلا أنه إذا لُقِّنَ شيئا حدث

---

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية ١/٢٧١.

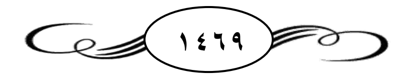
(٢) ص/٧٣٧.

(٣) شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص/١٠٥.

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١١٨ رقم «١٢٧».

(٥) تاريخ دمشق في ترجمة ابن لهيعة ٣٢/١٥٦ رقم «٣٤٧٤».

(٦) ص/١٥٣ رقم «٣٦٣».



به[1]، وقال ابن شاهين: قال أحمد بن صالح: ابن لهيعة ثقة، ورفع به، وقال فيما رُوي عنه من الأحاديث ووقع فيها تخليط: يُطرح ذلك التخليط[2]، واختلف قول أحمد بن حنبل في ابن لهيعة؛ فقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: من كان بمصر يشبه ابن لهيعة في ضبط الحديث، وكثرته، واتقانه[3]، قال: وسمعت أحمد يقول: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة[4]، وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبدالله، وسئل عن ابن لهيعة فقال: من كتب عنه قديما، فسماعه صحيح[5]، وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبدالله يقول: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرا مما أكتب أعتبر به، وهو يُقَوَّى بعضُه ببعض[6]، وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: سألت أحمد بن حنبل عن ابن لهيعة، فضعفه[7]، وضعف ابنَ لهيعة غيرُ واحد من النقاد، حتى قال الحافظ أبو عبدالله الذهبي: العمل على تضعيف حديثه[8].

وخلاصة ما سلف أن الإمام النسائي متشدد في النقد، وليس متساهلا كما قيل، والله أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب في ترجمة ابن لهيعة ٣٧٨/٥ رقم «٦٤٨».

(٢) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص/١٢٥ رقم «٦٢٥».

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص/٢٤٦ رقم «٢٥٦».

(٤) تاريخ دمشق ١٤٥/٣٢ رقم «٣٤٧٤».

(٥) المعرفة والتاريخ ١٨٥/٢.

(٦) تاريخ دمشق ١٥٤/٣٢ رقم «٣٤٧٤».

(٧) الجرح والتعديل ١٤٧/٥ رقم «٦٨٢».

(٨) الكاشف ١١٨/٢ رقم «٢٩٦٤».



المبحث الثاني: في ترجمة الإمام ابن حِبَّان، وبيان منهجه في التوثيق، والتعريف بكتابه الثقات

* المطلب الأول: في ترجمة الإمام ابن حِبَّان[(١)].

* اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته: هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، أبو حاتم التميمي البستي[(٢)].

* شيوخه، وتلاميذه: سمع الحسين بن إدريس الهروي، وأبا خليفة، وأبا عبدالرحمن النسائي، وعمران بن موسى، وأبا يعلى، والحسن بن سفيان، وابن قتيبة العسقلاني، والحسين بن عبدالله القطان، وجعفر بن أحمد الدمشقي، وحاجب بن أركين، وأحمد بن الحسن الصوفي، وابن خزيمة، والسراج، وغيرهم، وروى عنه: الحاكم، ومنصور بن عبدالله الخالدي، وأبو معاذ عبدالرحمن بن محمد بن رزق الله السجستاني، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون، وغيرهم[(٣)].

* رحلاته: رحل إلى الشام، والعراق، والجزيرة، ومصر، والحجاز، وغيرها[(٤)].

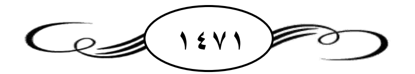
---

(١) ترجمته في: طبقات علماء الحديث ١١٣/٣ رقم «٨٤٩»، سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦ رقم «٧٠»، ميزان الاعتدال ٨٠/٤ رقم «٦٩٣٩»، الوافي بالوفيات ٢٣٦/٢ رقم «٧٧٠»، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٣١/٣ رقم «١٢٥»، لسان الميزان ٤٦/٧ رقم «٦٦١٩».

(٢) سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦ رقم «٧٠».

(٣) المصدر السابق نفس الموضع.

(٤) تاريخ دمشق ٢٥١/٥٢ رقم «٦١٩٣».



* طرف من ثناء العلماء عليه: قال أبو سعد عبدالرحمن بن محمد الإدريسي: كان أبو حاتم على قضاء سمرقند مدة طويلة، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، والمشهورين في الأمصار، والأقطار، عالما بالطب، والنجوم، وفنون العلوم ألف المسند الصحيح، والتاريخ، والضعفاء، والكتب الكثيرة في كل فن، وفَقَّه الناس بسمرقند(١)، وقال أبو عبدالله الحاكم: أبو حاتم البستي القاضي كان من أوعية العلم في اللغة، والفقه، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، صنف فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يُسْبَق إليه، وولي القضاء بسمرقند، وغيرها من المدن بخراسان(٢)، وقال أيضا: أبو حاتم كبير في العلوم، وكان يحسد بفضلة، وتقدمه(٣)، وقال الخطيب: كان ثقة ثبتا فاضلا فهما(٤)، وقال ابن ماكولا: حافظ جليل كثير التصانيف(٥)، وقال أيضا: كان من الحفاظ الأثبات(٦)، وقال ابن عساكر: أحد الأئمة الرحالين، والمصنفين المحسنين(٧).

* كلام بعض العلماء فيه بسبب المخالفة في العقائد: قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري: سألت يحيى بن عمار عن أبي حاتم بن حبان: هل رأيته؟ قال: وكيف لم أره، ونحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير،

---

(١) المصدر السابق نفس الموضع.

(٢) المصدر السابق نفس الموضع.

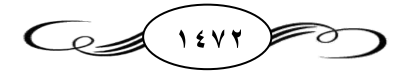
(٣) المصدر السابق ٥٢/٢٥٣ رقم «٦١٩٣».

(٤) المصدر السابق ٥٢/٢٥٢ رقم «٦١٩٣».

(٥) الإكمال ١/٤٣٢.

(٦) المصدر السابق ٢/٣١٦.

(٧) تاريخ دمشق ٥٢/٢٤٩ رقم «٦١٩٣».



ولم يكن له كبير دين، قدم علينا فأنكر الحد لله، فأخرجناه[(١)]، قال الذهبي: إنكار الحد، وإثباته، مما لم يأت به نص، والكلام منكم فضول، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، والإيمان بأن الله تعالى ليس كمثله شيء من قواعد العقائد، وكذلك الإيمان بأن الله بائن من خلقه، متميزة ذاته المقدسة من ذوات مخلوقاته[(٢)]، وقال أبو إسماعيل الأنصاري أيضا: سمعت عبدالصمد محمد بن محمد يقول: سمعت أبي يقول: أنكروا على ابن حبان قوله: النبوة؛ العلم والعمل، فحكموا عليه بالزندقة، وهجر، وكتب فيه إلى الخليفة، فكتب بقتله[(٣)]، قال الذهبي: قوله: النبوة العلم والعمل، كقوله عليه السلام: الحج عرفة، وفي ذلك أحاديث، ومعلوم أن الرجل لو وقف بعرفة فقط ما صار بذلك حاجا، وإنما ذكر أشهر أركان الحج، وكذلك قول ابن حبان، فذكر أكمل نعوت النبي، فلا يكون العبد نبيا إلا أن يكون عالما عاملا، ولو كان عالما عاملا فقط لما عد نبيا أبدا، فلا حيلة لبشر في اكتساب النبوة[(٤)].

* مؤلفاته: صنف ابن حبان مصنفات كثيرة من أشهرها كتاب التقاسيم والأنواع، المعروف بصحيح ابن حبان، وكتاب المجروحين، والثقات، وغيرها.

---

(١) المصدر السابق ٢٥٣/٥٢ رقم «٦١٩٣».

(٢) تاريخ الإسلام ٧٣/٨ رقم «١٣٧».

(٣) تاريخ دمشق ٢٥٣/٥٢ رقم «٦١٩٣».

(٤) تاريخ الإسلام ٧٣/٨ رقم «١٣٧».

* وفاته: توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة رحمه الله تعالى[١].

*** المطلب الثاني: في بيان منهج الإمام ابن حبان في التوثيق:**

بين ابن حبان منهجه في التوثيق، فقال: إن العدل من لم يعرف منه الجرح، إذ الجرح ضد التعديل، فمن لم يُعْلم بجرح، فهو عدل إذا لم يبين ضده؛ إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم[٢]، وقال أيضا: الناس أحوالهم على الصلاح، والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، فيجرح الراوي بما ظهر منه من الجرح، هذا حكم المشاهير من الرواة، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها[٣]، وقد تعقبه ابن حجر فقال: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان، من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه، مذهب عجيب، والجمهور على خلافه[٤]، وقال السخاوي: في حديثه عن الثقات لابن حبان: هو أحفلها . يعني أحفل المصنفات في الثقات . لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة عينه، بل ومن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يظهر فيه جرح، وذلك غير كاف في التوثيق عند الجمهور، وربما يذكر فيهم من أدخله في الضعفاء إما سهوا، أو غير ذلك[٥].

---

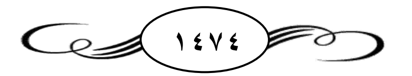
(١) الوافي بالوفيات ٢٣٦/٢ رقم «٧٧٠».

(٢) الثقات لابن حبان ١٣/١، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا ٢٥٦/١.

(٣) المجروحين في ترجمة عائذ الله المجاشعي ١٨٩/٢ رقم «٨٣١».

(٤) لسان الميزان ٢٠٨/١، ٢٠٩.

(٥) فتح المغيث ٤٣٣/٤، ٤٣٤.



* قلت: وخلاصة كلام ابن حبان السالف أن الرجال عنده ثلاثة أقسام؛ أحدها: رجل تفرد عنه ضعيف، فهذا مجهول، متروك الحديث، وثانيها: رجل روى عنه ثقة، ولم يعرف في ذلك الرجل جرح، فهو عدل، وثالثها: رجل روى عنه ثقة، وعرف في ذلك الرجل جرح، فهو مجروح، وقد أدخل القسم الثاني برمته في كتاب الثقات، وبنى كتابه المذكور عليه.

*** المطلب الثالث: في التعريف بكتاب الثقات لابن حبان:**

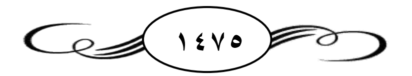
* أصل هذا الكتاب: هو مختصر من كتاب التاريخ الكبير الذي صنفه الإمام أبو حاتم بن حبان؛ فقد اختصر منه كتابين؛ أحدهما: الثقات، والآخر: الضعفاء، وقد صرح بذلك ابن حبان، فقال: وأقنع بهذين الكتابين المختصرين . يعني الثقات، والضعفاء . عن كتاب التاريخ الكبير الذي خرجناه لعلمنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد، والطرق، والحكايات[(١)].

* موضوع الكتاب: الكتاب مؤلف في الثقات من الرواة، وقد صرح بذلك ابن حبان، فقال في مقدمة الثقات[(٢)]: [إني أملي في ذكر من حُمِلَ عنه العلم كِتَابَيْن: كتابا أذكُرُ فيه الثقات من المُحَدِّثين]، وكتابا أُبَيِّن فيه الضعفاء، والمتروكين، وأبدأ منهما بالثقات، فنذكر ما كانوا عليه في الحالات، وقال أيضا: ولا أذكر في هذا الكتاب الأول إلا الثقات؛ الذين يجوز الاحتجاج

---

(١) الثقات ١/١١.

(٢) ١/١٠، وما بين القوسين سقط من المطبوع، واستدركته من الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/٢٥٤.



بخبرهم[1]، وقال أيضا: فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول، فهو صدوق، يجوز الاحتجاج بخبره، إذا تعرى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال؛ إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واه، لا يجوز الاحتجاج بروايته، أو الخبر يكون مرسلا، لا تلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعا، لا تقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه[2].

وقال أيضا: وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ، وقد ضعفه بعض أئمتنا، ووثقه بعضهم، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب الفصل بين النقلة أدخلته في هذا الكتاب؛ لأنه يجوز الاحتجاج بخبره، ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب الفصل بين النقلة لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب الضعفاء بالعلل؛ لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره، فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها، فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره[3].

---

(١) الثقات ١/١١.

(٢) المصدر السابق ١/١١، ١٢.

(٣) المصدر السابق ١/١٣.



وقال في آخر طبقة التابعين من الثقات[(١)]: قد أملينا ما حضرنا من ذكر ثقات التابعين، وأسمائهم، وما عرف من أوقاتهم، وأنسابهم بما أرجو الغنية فيها للمتأمل إذا تأملها، فكل شيخ ذكرته في هذا الكتاب، فهو صدوق، يجوز الاحتجاج بروايته إذا تعرى خبره عن خصال خمس ... ثم ذكرها.

وخلاصة ما تقدم؛ أن جميع الرواة الذين أوردهم ابن حبان في كتاب الثقات ثقات[(٢)] عنده، ومع هذا، فلا يجوز الاحتجاج بخبرهم عنده إلا إذا تعرى خبرهم عن خصال خمس؛ أحدها: أن يكون فوق الشيخ المذكور في هذا الكتاب شيخ ضعيف، وثانيها: أن يكون دونه شيخ واه لا يجوز الاحتجاج بخبره، وثالثها: أن يكون الخبر مرسلا، ورابعها: أن يكون الخبر منقطعا، وخامسها: أن يكون في الإسناد شيخ مدلس، لم يبين سماع خبره عمن سمع منه.

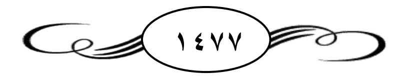
ويذكر ابن حبان في كتاب الثقات أيضا بعض الرواة المختلف فيهم الذين ترجحت وثاقتهم عنده؛ ومن هؤلاء سفيان بن حسين بن حسن السلمي، فقد ذكره ابن حبان في الثقات في طبقة أتباع التابعين[(٣)]، وقال: أما روايته عن

---

(١) ٥/٥٩٤.

(٢) والظاهر أن ابن حبان لم يفرق بين الثقة، والصدوق، والدليل على هذا أنه قال في مقدمة الثقات ١/١١: ولا أذكر في هذا الكتاب الأول إلا الثقات؛ الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم، وقال في نفس الصحيفة: فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول، فهو صدوق، يجوز الاحتجاج بخبره، إذا تعرى خبره عن خصال خمس، قلت: فالثقة، والصدوق، كلاهما عدل، وهو عند ابن حبان من لم يعرف فيه جرح، وبناء على هذا، فالمصطلحان عنده واحد، والجمهور على التغاير بينهما.

(٣) ٦/ ٤٠٤.



الزهري، فإن فيها تخاليط يجب أن تجانب، وهو ثقة في غير حديث الزهري، مات في ولاية هارون يجب أن يمحى اسمه من كتاب المجروحين.

قلت: وصنيعه هذا لا غضاضة فيه، فالرجل أحد أئمة الجرح والتعديل، وقد يظهر له في الرجال ما لم يظهر لغيره من النقاد.

وقد ترتب على مذهب ابن حبان السابق في التعديل أنه أورد في كتاب الثقات إلى جانب الثقات خلقا من المجهولين إما عينا، وإما حالا.

وأورد ابن حبان في كتاب الثقات أيضا رجالا هو نفسه لا يعرفهم، فيقول: فلان؛ شيخ لا أدرى من هو، ولا ابن من هو، أو نحو ذلك، فقد قال في الثقات في طبقة التابعين[١]: أبان شيخ؛ يروي عن أُبَيّ بن كعب، روى عنه محمد بن جحادة، لا أدرى من هو، ولا ابن من هو، وقال أيضا في نفس الطبقة[٢]: ثابت؛ يروى عن ابن عباس أنه قرأ السراط، روى عنه عمرو بن دينار، ولا أدرى من هو ولا ابن من هو، وقال أيضا في نفس الطبقة[٣]: الحسن الكوفي؛ شيخ يروي عن ابن عباس، روى عنه ليث بن أبي سليم، لا أدرى من هو، ولا ابن من هو، قلت: وفي الكتاب من هذا شيء كثير[٤].

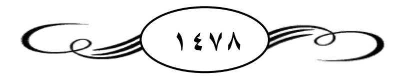
---

(١) ٤/٣٧.

(٢) ٤/٩٦.

(٣) ٤/١٢٦.

(٤) كما في ٤/٣٧، ١٢٦، ١٤٦، ٢٣٨، ٢٦٥، ٣١٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٦٣، ٥/١٢٩، ٢٠٧، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨٢، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٩، ٤٩٤، ٤٩٧، ٦/٦٠، ٧١، ١٤٦، ١٦٦، ١٧٠، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤٩، ٣٣٠، ٤٠٦، ٤١٨، ٧/١٨٨، ٢٣٣، ٥٣٥، ٨/٢٤٢، ٣٦١.



وذكر ابن حبان في الثقات أيضا رجالا شك في أسماء آبائهم؛ فقال في الثقات في طبقة التابعين[١]: عباد القرشي؛ يروي عن عائشة، روى عنه عقبة بن أبي ثُبَيْت[٢]، إن لم يكن عباد بن عبدالله بن الزبير، فلا أدرى من هو؟، وقال أيضا في نفس الطبقة[٣]: مالك شيخ يروي عن سلمان، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، إن لم يكن مالك بن مالك، فلا أدري من هو؟، وقال في طبقة أتباع التابعين[٤]: سلام؛ شيخ يروي عن الحسن، روى عنه سعيد بن أبي عروبة، وإن لم يكن سلام بن تميم، فلا أدرى من هو؟، وقال أيضا في نفس الطبقة[٥]: شيبة؛ شيخ يروي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، روى عنه ابن جريج، إن لم يكن بن نصاح، فلا أدري من هو؟، قلت: وفي الكتاب أيضا من هذا شيء كثير[٦].

* وذكر ابن حبان في كتاب الثقات أيضا رجالا أوردهم في المجروحين؛ ومنهم: جميع بن عمير الحنفي الكوفي التيمي، فقد ذكره في الثقات في طبقة التابعين[٧]، فقال: جميع بن عمير الحنفي الكوفي، أحد بني تيم الله بن

---

(١) ١٤٣/٥.

(٢) بضم الثاء المثلثة، وفتح الموحدة، وسكون المثناة تحت، تليها مثناة فوق. الإكمال لابن ماكولا ٥٥٤/١، توضيح المشتبه ٨٩/٢.

(٣) ٣٩٠/٥.

(٤) ٤١٥/٦.

(٥) ٤٤٥/٦.

(٦) كما في ٣٩/٤، ١٤٢، ٣٨٤، ١٤٢/٥، ٢٢٩، ٢٤٥، ٢٩٥، ٣٨٠، ١٠٦/٦، ١٦٨، ١٧٨، ٣٧٢، ١٢٧/٧، ٣٠٠، ٣١٦، ٤٠٦، ٥١٤، ٢٤١/٨، ٤٢٤، ١٨٠/٩.

(٧) ١١٥/٤.

ثعلبة، يروى عن ابن عمر، وعائشة، روى عنه صدقة بن يسار، والعلاء بن صالح، وأورده في المجروحين[1]، فقال: جميع بن عمير التيمي؛ من تيم الله بن ثعلبة، من أهل الكوفة، يروي عن ابن عمر، وعائشة، روى عنه العلاء بن صالح، وصدقة بن المثنى، كان رافضيًا يضع الحديث.

ومنهم خالد بن محدوج الواسطي؛ فقد ذكره في الثقات في طبقة التابعين[2]، فقال: خالد بن محدوج الواسطي أبو روح، يروي عن أنس بن مالك، روى عنه أبو أسامة، وأورده في المجروحين[3]، فقال: خالد بن مقدوح الواسطي، ويقال: ابن محدوج، كنيته أبو روح، يروي عن أنس، روى عنه أبو أسامة، يقلب الأخبار حتى صار ممن لا يحتج به في الآثار، وكان يزيد بن هارون يرميه بالكذب[4].

ومنهم زيد بن حِبَّان الرَّقِّيُّ، فقد ذكره في الثقات في طبقة أتباع التابعين[5]، فقال: زيد بن حِبَّان، يروي عن الزهري، روى عنه أبو نعيم، وأورده في المجروحين[6]، فقال: زيد بن حِبَّان الرَّقِّيّ، روى عن مسعر بن كدام، وأيوب السختياني، روى عنه معمر بن سليمان الرَّقِّيّ، كان ممن يخطيء كثيرا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد.

---

(١) ٤٠٦/١ رقم «١٩٣».
(٢) ٢٠٦/٤.
(٣) ٥١٣/١ رقم «٢٩٨».
(٤) وسترد ترجمته في هذا البحث في المبحث الثالث برقم «٣».
(٥) ٣١٧/٦.
(٦) ٥٧٤/١ رقم «٣٦٨».



ومنهم إسحاق بن أبي يحيى الكعبي؛ فقد ذكره في الثقات في طبقة تبع الأتباع[1]، فقال: إسحاق بن أبي يحيى الكعبي، يروي عن سفيان الثوري، روى عنه علي بن سعيد بن شداد، وأورده في المجروحين[2]، فقال: إسحاق بن أبي يحيى الكعبي، يروى عن ابن جريج، روى عنه علي بن معبد، ينفرد عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، ويأتي عن الأئمة المرضيين ما هو من حديث الضعفاء، والكذابين، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار، قلت: وقد جمع بعض المعاصرين هؤلاء الرواة في كتاب مستقل[3].

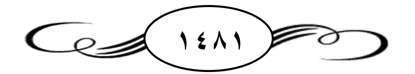
* درجات التوثيق عند ابن حبان في كتاب الثقات: ذكر الشيخ المعلمي اليماني درجات التوثيق عند ابن حبان فقال: الأولى: أن يصرح به كأن يقول: «كان متقنا»، أو «مستقيم الحديث»، أو نحو ذلك، الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم، الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة، الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة، الخامسة:

---

(١) ٨/١٠٩.

(٢) ١/٢٥٧ رقم «٦١».

(٣) وقد وقفت على كتابين في هذا الموضوع؛ أحدهما: كتاب الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات، جمع ودراسة وتحليل، للدكتور مبارك سيف الهاجري، والكتاب طبع بجامعة الكويت، سنة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، والآخر: كتاب تعارض أحكام الإمام محمد بن حبان البستي على بعض الرواة في كتابيه الثقات والمجروحين للدكتور أمين بن عبدالله الشقاوي، وأصله رسالة ماجستير بجامعة سعود بالرياض، وقد ذكر المؤلف هؤلاء الرواة في ملحق بآخر الكتاب من ص/٣٣٩ إلى ص/٤٢٤.



ما دون ذلك، فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل(١).

* والذي أراه: أن من ذكره ابن حبان في كتاب الثقات ولم يتكلم فيه أحد من أئمة الجرح والتعديل، لا يخلو من حالتين: الأولى: أن يصرح ابن حبان بتوثيقه، والأخرى: أن لا يصرح بتوثيقه بل يكتفي بذكره، في كتابه فقط كما هو غالب صنيعه فيه، فأما من صرح بتوثيقه فهو ثقة، وإن تفرد عنه راو واحد، فلا يضره تفرد من تفرد عنه مع تصريح ابن حبان بتوثيقه، وأما من لم يصرح بتوثيقه، فإن تفرد عنه راو واحد، فهو مجهول، وإلا فهو مستور، والله أعلم.

* ترتيب الكتاب: تحدث ابن حبان عن ترتيبه لكتابه، فقال: فأول ما أبدأ في كتابنا هذا ذكر المصطفى ﷺ، ومولده ومبعثه، وهجرته إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته، ثم نذكر بعده الخلفاء الراشدين المهديين بأيامهم إلى أن قتل على رحمة الله عليه، ثم نذكر صحب رسول الله ﷺ واحدا واحدا على المعجم؛ إذ هم خير الناس قرنا بعد رسول الله ﷺ، ثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله ﷺ في الأقاليم كلها على المعجم؛ إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرنا، ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين؛ فأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطبقتين الأوليين، ثم نذكر القرن الرابع الذين

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١/٤٣٧، ٤٣٨.



رأوا أتباع التابعين على سبيل من قبلهم، وهذا القرن ينتهى إلى زماننا هذا[١].

* قلت: بدأ ابن حبان . كما ذكر . كتاب الثقات بالسيرة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين[٢]، ثم رتب الكتاب بعد ذلك على أربع طبقات؛ فأما الطبقة الأولى: فذكر فيها الصحابة رضي الله عنهم[٣]، والطبقة الثانية: ذكر فيها التابعين[٤]، والطبقة الثالثة: ذكر فيها أتباع التابعين[٥]، والطبقة الرابعة: ذكر فيها تبع الأتباع[٦].

* ترتيبه للرواة في كل طبقة: رتب ابن حبان الرواة في كل طبقة على النحو التالي: أولا: رتب الأسماء على حروف المعجم؛ فبدأ بحرف الألف، ثم الباء الموحدة، ثم التاء المثناة من فوق، إلى آخر حروف المعجم، لكنه لا يترب الأسماء داخل كل حرف على حروف المعجم، ثانيا: قسم ابن حبان كل حرف إلى قسمين؛ أحدهما: في ذكر أسماء الرجال، والآخر: في ذكر أسماء النساء، ثالثا: بعد أن انتهى من سرد الأسماء على حروف المعجم ذكر في آخر كل طبقة المشهورين بالكنى من الرجال، ثم المشهورين بالكنى من النساء، وقد يخالف ابن حبان ذلك أحيانا، فيذكر من اشتهر بكنيته في

(١) الثقات ١/١٠، ١١.

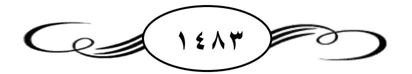
(٢) وقد استغرقت السيرة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين المجلدين الأول، والثاني من المطبوع.

(٣) وقد استغرقت هذه الطبقة المجلد الثالث بتمامه من المطبوع.

(٤) وقد استغرقت هذه الطبقة المجلدين الرابع، والخامس من المطبوع.

(٥) وقد استغرقت هذه الطبقة المجلدين السادس، والسابع من المطبوع.

(٦) وقد استغرقت هذه الطبقة المجلدين الثامن، والتاسع من المطبوع.



الأسماء؛ كما فعل في الطبقة الرابعة أثناء سرد الأسماء إذ قال في حرف الألف: أبو أحمد من ساكني ترمذ، لم أر في حديثه شيئا تنكره القلوب إلا حديثا واحدا[1].

* عناية العلماء بكتاب الثقات: لقد اعتنى العلماء بكتاب الثقات عناية فائقة، ومن هؤلاء العلماء الذين اعتنوا به؛ الإمام الحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المتوفى سنة سبع وثمانمائة، فقد رتب الطبقات الأربعة من كتاب الثقات بداية من طبقة الصحابة إلى آخر الكتاب على حروف المعجم، مراعيا في الترتيب اسم الراوي، واسم أبيه، وبدأ في حرف الألف بمن اسمه أحمد، وبدأ حرف الميم بمن اسمه محمد تبركا باسم النبي ﷺ، وذلك في كتابه: ترتيب ثقات ابن حبان[2]، وكذا اعتنى به الإمام قاسم بن قُطْلُوبُغا بن عبدالله السُّودوني، الجَمالي، المصري، الحنفي، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة، فالتقط من كتاب الثقات من ليس في تهذيب الكمال، وذلك بداية من طبقة التابعين إلى نهاية الكتاب، مرتبا ذلك ترتيب التهذيب، وأضاف إلى ذلك الرواة الذين ذكروا بنوع تعديل في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وليسوا في التهذيب، وأضاف إلى ذلك . على

---

(١) الثقات ٢٧/٨.

(٢) والكتاب مطبوع؛ بتحقيق د. شادي بن محمد آل نعمان، بمركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة بصنعاء اليمن الطبعة الأولى سنة ٢٠١٩م.

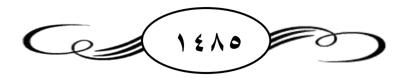


الترتيب المذكور . من عدلهم غيرهما من أئمة هذا الشأن، وإن كان مختلفا فيه، وذلك في كتابه: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (١).

* طبعات الكتاب: طبع الكتاب بمجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، وطبعته دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق إبراهيم شمس الدين، وتركي المصطفى، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

---

(١) والكتاب مطبوع؛ بتحقيق شادي بن محمد آل نعمان، بمركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة بصنعاء اليمن الطبعة الأولى سنة ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م.



المبحث الثالث: في المتروكين عند الإمام النسائي الذين ذكرهم الإمام ابن حبان في كتاب الثقات عرض ونقد

١- «ت ق» إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، أبو محمد المدني[١].

* روى عن: عميه إسحاق، وموسى ابني طلحة، وعبدالله بن جعفر بن أبي طالب، والزهري، ومجاهد وغيرهم، وعنه زهير بن معاوية، وسليمان بن بلال، ومعن القزاز، وأبو عوانة، ووكيع، وابن مهدي، وابن وهب، وابن المبارك، وإسماعيل بن أبي أويس، وجماعة[٢].

* قال النسائي: مديني متروك الحديث[٣]، وقال أيضا: ليس بثقة[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات، في طبقة أتباع التابعين[٥]، وقال: يخطيء، ويهم، قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام، ثم سبرت أخباره، فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله تعالى فيه، قلت: وأخرج له في صحيحه[٦]،

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري ٤٠٦/١ رقم «١٢٩٩»، الجرح والتعديل ٢٣٦/٢ رقم «٨٣٥»، تاريخ دمشق ٢٩٤/٨ رقم «٦٨٠»، تهذيب الكمال ٤٨٩/٢ رقم «٣٨٩».

(٢) تهذيب الكمال ٤٨٩/٢، ٤٩٠ رقم «٣٨٩».

(٣) الضعفاء للنسائي ص/٥٣ رقم «٤٩».

(٤) تاريخ دمشق ٢٩٧/٨ رقم «٦٨٠».

(٥) ٤٥/٦.

(٦) التقاسيم والأنواع ٢١٩/٤ حديث رقم «٣٣١٦».



وأورده في المجروحين[١]، وقال: كان رديء الحفظ، سيء الفهم، يخطيء، ولا يعلم، ويروي، ولا يفهم.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال أبو داود السجستاني: سُئلَ وكيعٌ عن إسحاق بن يحيى بن طلحة، فقال: طلحة بن يحيى ثقة[٢]، وقال عَلي بن المديني عن يَحيَى القطان: ذاك شِبه لا شَيء[٣]، وقال ابن سعد: يُسْتضعف[٤]، وقال عباس الدوري[٥]، وأبو داود السجستاني[٦]، وعثمان بن سعيد الدارمي[٧]، وابن الجنيد[٨]، وعبدالله بن شعيب[٩]، وأحمد بن أبي يَحيى[١٠]، والليث بن عبدة[١١]، كلهم عن ابن معين: ليس بشيء، وزاد عباس عن ابن معين: لا يُكتَب حَديثهُ[١٢]، وزاد عبدالله بن شعيب عن ابن معين: يضعف[١٣]، وقال

(١) ٢٤٩/١ رقم «٥٦».

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود ص/٧٥ رقم «٣٤٦».

(٣) الضعفاء للعقيلي ٤١٦/١ رقم «١٢٢».

(٤) الطبقات الكبير لابن سعد ٧/ ٥٤٩ رقم «٢١٤٣».

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري ١٩٦/١ رقم «١٠٢١».

(٦) سؤالات الآجري لأبي داود ص/٧٥ رقم «٣٤٧».

(٧) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص/٧٧ رقم «١٧٧».

(٨) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/١٠٣ رقم «٥١٦».

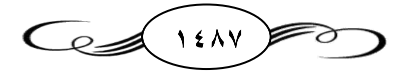
(٩) تاريخ دمشق ٣٠٠/٨ رقم «٦٨٠».

(١٠) الكامل لابن عدي ١٦٤/٢ رقم «١٥٦».

(١١) المصدر السابق نفس الموضع.

(١٢) الكامل لابن عدي ١٦٤/٢ رقم «١٥٦».

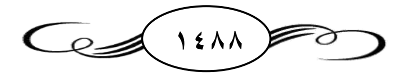
(١٣) تاريخ دمشق ٣٠٠/٨ رقم «٦٨٠».



عَباس[١] أيضا، ومعاوية بن صالح[٢] عن ابن مَعِين: ضَعيف، وقال المفضل بن غسان الغلابي عن ابن معين: يضعف[٣]، قلت: وطعن ابن معين في الرجل، نوعان؛ أحدهما: طعن يسقط الرجل عن درجة الاعتبار؛ وهو قوله: ليس بشيء، والآخر: طعن لا يسقطه؛ وهو قوله: ضعيف، ويضعف، والراجح عن ابن معين الأول؛ إذ رواه عنه جمهور أصحابه، كما سلف، وقال ابن أبي شيبة عن علي بن المديني: كان ضعيفا ليس بشيء[٤]، وقال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني: نحن لا نروى عن إسحاق بن يحيى بن طلحة شيئا[٥]، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: هذا شيخ متروك الحديث[٦]، وقال صالح بن أحمد عن أبيه: منكر الحديث، ليس بشيء[٧]، وقال المروذي عن أحمد: ليس حديثه بشيء[٨]، وقال مهنا عن أحمد: ليس بشيء، متروك الحديث[٩]، وقال ابن هانيء عن أحمد: ضعيف الحديث[١٠]، قلت: وطعن الإمام أحمد في الرجل،

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري ١/١٦٦ رقم «٧٦٤».
(٢) الكامل لابن عدي ٢/١٦٥ رقم «١٥٦».
(٣) تاريخ دمشق ٨/٣٠٠ رقم «٦٨٠».
(٤) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص/١٤٢ رقم «١٨٩».
(٥) تاريخ دمشق ٨/٣٠٠ رقم «٦٨٠».
(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله ٢/٤٨٢ رقم «٣١٧٣».
(٧) الجرح والتعديل ٢/٢٣٧ رقم «٨٣٥».
(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ص/٧٢ رقم «١٣٨».
(٩) المنتخب من علل الخلال لابن قدامة ١/٢٣١ رقم «١٣٩».
(١٠) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ ٢/٢٣٧ رقم «٢٣٠٩».



نوعـان؛ أحـدهما: طعـن يسـقط الرجـل عـن درجـة الاعتبـار، والآخـر: طعـن لا يسـقطه، والـراجح عـن أحمـد الأول؛ إذ رواه عنـه الجمهـور، كمـا سلف، وقـال محمـد بـن عبـدالله بـن عمـار الموصـلي: صـالح(١)، وقـال عمـرو بـن علـي الفـلاس: متـروك الحـديث، منكـر الحـديث(٢)، وقـال مُحمـد بـن المُثَنَّـى: مـا سمعت عبـدالرَّحمَن يُحَـدِّث عـن إِسـحاق بـن يَحيَـى بـن طَلحـة بـن عُبَيـد الله شَـيئًا قَـطُّ(٣)، وقـال البخـاري: يتكلمـون فـي حفظـه، يكتـب حديثـه(٤)، وقـال أيضـا: يهـم فـي الشـيء بعـد الشـيء إلا أنـه صـدوق(٥)، وقـال العجلـي: لـيس بـالقوي(٦)، وقـال يعقـوب بـن شـيبة: لا بـأس بـه، وحديثـه مضـطرب جـدا(٧)، وقـال أبـو زرعـة الـرازي: واهـي الحـديث(٨)، وقـال أيضـا: منكـر الحـديث جـدا(٩)، وقـال ابـن البرقـي: ضـعيف الحـديث، تـرك بعـض أهـل العلـم بالحـديث حديثـه(١٠)، وقـال الآجـري عـن أبـي داود: ضـعيف(١١)، وقـال أبـو حـاتم: ضـعيف

(١) تاريخ دمشق ٣٠١/٨ رقم «٦٨٠».

(٢) الجرح والتعديل ٢٣٧/٢ رقم «٨٣٥».

(٣) الضعفاء للعقيلي ٤١٦/١ رقم «١٢٢».

(٤) الضعفاء الصغير للبخاري ص/٢٦ رقم «٢٢».

(٥) تهذيب التهذيب ٢٥٥/١ رقم «٤٧٩».

(٦) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٦٢ رقم «٧٢».

(٧) تاريخ دمشق ٣٠٠/٨ رقم «٦٨٠».

(٨) الجرح والتعديل ٢٣٧/٢ رقم «٨٣٥».

(٩) تاريخ دمشق ٣٠١/٨ رقم «٦٨٠».

(١٠) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١١٧/٢ رقم «٤٣١».

(١١) سؤالات الآجري لأبي داود ص/٧٥ رقم «٣٤٥».



الحديث، ليس بقوي، ولا بمكان أن يعتبر بحديثه، وأخوه طلحة بن يحيى أقوى حديثا منه، ويتكلمون في حفظه، ويكتب حديثه[١]، وقال الترمذي: ليس بذاك القوي عندهم، تُكلم فيه من قبل حفظه[٢]، وقال البزار: لين الحديث، إلا أنه قد روى عنه جماعة منهم الثوري، وابن المبارك، وغيرهما، وقد احتملوا حديثه[٣]، وقال الساجي: فيه ضعف، وتكلموا في حفظه[٤]، وأورد له ابن عدي في الكامل ثلاثة أحاديث، وقال: ولإسحاق أحاديث غير ما ذكرت، ولم أجد في أحاديثه أنكر مما ذكرته، وحديث مَن كذب مشهور، وهو خير من إسحاق بن أبي فروة[٥]، وإسحاق بن نجيح[٦] بكثير[٧]، وقال الدارقطني: ليس بالقوي[٨].

---

(١) الجرح والتعديل ٢٣٦/٢ رقم «٨٣٥».

(٢) جامع الترمذي ص/٩٣٩ عقب الحديث رقم «٢٦٥٤».

(٣) مسند البزار ١٨٧/١ عقب الحديث رقم «٦٣».

(٤) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١١٨/٢ رقم «٤٣١».

(٥) هو إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة؛ قال فيه الفلاس، وغير واحد من النقاد: متروك، وقال ابن معين: لا شيء كذاب، وقال أحمد: لا تحل الرواية عنه. الجرح والتعديل ٢٢٧/٢ رقم «٧٩٢»، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٢/١ رقم «٣٢٢»، ميزان الاعتدال ١٩٩/١ رقم «٧٢٩».

(٦) إسحاق بن نجيح؛ هو الملطي قال أحمد: هو من أكذب الناس، ورماه أيضا بالوضع ابن معين، والفلاس. الجرح والتعديل ٢٣٥/٢ رقم «٨٣٢»، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٤/١ رقم «٣٣٥»، ميزان الاعتدال ٢٠٥/١ رقم «٧٥٥».

(٧) الكامل لابن عدي ١٦٧/٢ رقم «١٥٦».

(٨) سنن الدارقطني ٨٧/١ عقب الحديث رقم «٣٠٧».



وقال أيضا: ضعيف[1]، وقال ابن طاهر: لَا شَيْء فِي الحَدِيث[2]، وقال أيضا: لَيْسَ بِشَيْء[3]، وقال الذهبي: متروك[4]، وقال أيضا: ضعفوه[5]، وقال أيضا: واه[6]، وقال ابن حجر: ضعيف[7].

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: اختلف النقاد في إسحاق على النحو التالي؛ فزكاه بعضهم، وجرحه آخرون، والراجح فيه جانب الجرح؛ لأمرين: أحدهما: أنه رأي جمهور الأئمة، والأمر الآخر: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها، والأخذ بها[8]، لكن الأئمة الذين جرحوه منهم من اقتصر على تضعيفه بما لا يسقطه، ومنهم من جرحه جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه؛ لأمرين؛ أحدهما: أنه رأي أكثر النقاد،

---

(١) حاشية سنن الدارقطني نسخة المكتبة السليمانية بتركيا الورقة/٣٢.

(٢) ذخيرة الحفاظ ١٣٥٠/٣ عقب الحديث رقم «٢٩١٨».

(٣) المصدر السابق ٢٣٣٤/٤ عقب الحديث رقم «٥٤٢٢».

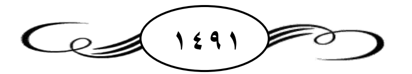
(٤) تنقيح التحقيق ٣٣٧/١.

(٥) الكاشف ٦٨/١رقم «٣٢٦».

(٦) المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ص/١١٠ رقم «٨١١».

(٧) تقريب التهذيب ص/١٠٣ رقم «٣٩٠».

(٨) وبناء على هذه القرينة رجح جمهور المحدثين، وغير واحد من الأصوليين الجرح على التعديل عند التعارض بينهما، وهو الصواب. الكفاية للخطيب في باب القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا أيهما أولى؟ ص/١٠٥. ١٠٧، المحصول للرازي ٤١٠/٤، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٨٧/٢، علوم الحديث لابن الصلاح ص/١٠٩، ١١٠، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٦٥/٢، ١٦٦، ٧٠٠/٣، ٧٠١، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني ٧٠٨/١، ٧٠٩، فتح المغيث ١٨٨/٢. ١٩١.



والأمر الآخر: أن مع الذين جرحوه جرحا شديدا زيادة علم، فوجب قبولها، والأخذ بها، كما سلف.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، بناء على تغير اجتهاده فيه، إذ أورده أيضا في المجروحين، وطعن فيه بما سلف، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح لأمرين، أحدهما: أنه لم ينفرد بذلك؛ بل وافقه على تركه أحمد، والفلاس، وغيرهما، والأمر الآخر: أن ترك النسائي له يتأيد برأي أكثر النقاد، الذين جرحوا الرجل جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، كما تقدم.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك الحديث.

* وفاته: توفي سنة أربع وستين ومائة[(١)].

* وروى له الترمذي، وابن ماجه[(٢)].

٢- «ق» إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق التميمي الكوفي[(٣)].

---

(١) الوافي بالوفيات ٢٧٨/٨ رقم «١٥٦١».

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٤٩٢.

(٣) ترجمته في: ترجمته في: الجرح والتعديل ١٧٦/٢ رقم «٥٩٠»، الكامل لابن عدي ٥٣/٢ رقم «١١٧»، تهذيب الكمال ١٠٥/٣ رقم «٤٥٠»، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١٧٦/٢ رقم «٤٩١»، تهذيب التهذيب ٣٠٣/١ رقم «٥٥٧».



* روى عن: أنس، ودينار بن عمر البزار، والشعبي، وعنه: إسرائيل بن يونس، ووكيع، وعبيد الله بن موسى، وآخرون[١].

* قال النسائي: متروك الحديث[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة التابعين[٣]، فقال: إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق، يروي عن أنس بن مالك، روى عنه وكيع، وعبيد الله بن موسى، والتبوذكي، يخطيء، وأورده في المجروحين[٤]، فقال: إسماعيل بن سَلْمان الأزرق التميمي، يروي عن أنس بن مالك، روى عنه وكيع بن الجراح، والقاسم بن الفضل، ينفرد بمناكير يرويها عن المشاهير.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال عباس الدوري عن ابن معين: ليس بشيء[٥]، وقال ابن أبي خيثمه عن ابن معين: حديثه ليس بشيء[٦]، وقال جعفر بن أبان عن محمد بن عبدالله بن نمير: متروك الحديث، وإنما نُقِمَ على وكيع به[٧]، وقال محمد بن عبدالله بن عمار: ضعيف[٨]، وقال أبو

(١) تهذيب الكمال ١٠٥/٣ رقم «٤٥٠».

(٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص/٥٠ رقم «٣٧».

(٣) ١٩/٤.

(٤) ٢٢٣/١ رقم «٣٥».

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢٣٧/١، ٢٥٣، ٣٤١ رقم «١٣٦٠»، «١٤٨٨»، «٢٢٦٩».

(٦) الجرح والتعديل ١٧٦/٢ رقم «٥٩٠».

(٧) المجروحين لابن حبان ٢٢٣/١ رقم «٣٥».

(٨) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين ص/٥٢ رقم «٣٩».



زرعة: واهي الحديث، ضعيف الحديث[1]، وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف[2]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[3]، وأورده يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ في باب من يرغب من الرواية عنهم[4]، وقال الساجي: ضعيف[5]، وأورد له ابن عدي في الكامل[6] حديثا، ثم قال: وإسماعيل بن سلمان هذا قد روى عن أَنَس أَيضًا حديث الطير، في فضائل علي رضوان الله عليه، وغيره من الأحاديث [البلاء فيها منه][7]، وأورده الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[8]، وقال الخليلي: ما روى في حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل: إسماعيل بن سلمان الأزرق، وأشباهه[9]، وقال ابن طاهر: متروك الحديث[10]، وقال الذهبي: ضعفوه[11]، وقال أيضا: ضعيف[12]، وكذا قال ابن حجر[13].

---

(١) الجرح والتعديل ١٧٦/٢ رقم «٥٩٠».

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود ص/٩٤ رقم «٤٨٣».

(٣) الجرح والتعديل ١٧٦/٢ رقم «٥٩٠».

(٤) ٣٦/٣.

(٥) تهذيب التهذيب ٣٠٤/١ رقم «٥٥٧».

(٦) ٥٣/٢ رقم «١١٧».

(٧) ما بين قوسين زيادة من تهذيب التهذيب ٣٠٤/١.

(٨) الضعفاء للدارقطني ص/٥٧ رقم «٧٦».

(٩) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ص/١٠٦.

(١٠) ذخيرة الحفاظ ٢٠٩٥/٤ عقب الحديث رقم «٤٨٤٥».

(١١) ديوان الضعفاء ص/٣٤ رقم «٤٠٧».

(١٢) الكاشف ٧٧/١ رقم «٣٨٣».

(١٣) تقريب التهذيب ص/١٠٧ رقم «٤٥٠».

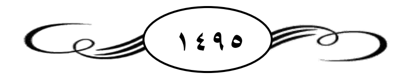


* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: إسماعيل ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطيء، وأورده أيضا في المجروحين، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما سلف بيانه، وثالثها: أن قول ابن عدي: روى عن أَنَس حديث الطير، وغيره من الأحاديث، البلاء فيها منه[1]؛ فيه اتهام له بالكذب، وهذا جرح مفسر؛ وهو مقدم على التعديل بلا تردد، لكن الأئمة الذين جرحوه؛ اقتصر بعضهم على تضعيفه بما لا يسقطه، وجرحه آخرون جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه؛ لأمور؛ أحدها: أنه رأي أكثر الأئمة، وثانيها: أن مع الذين جرحوه جرحا شديدا زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، وثالثها: أن قول ابن عدي السابق فيه اتهام له بالكذب، وهو يرجح سقوط الرجل، وحديثه.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وقال: يخطيء، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح لأمور: أحدها: أنه لم ينفرد بذلك؛ بل وافقه على تركه ابن نمير، وثانيها: أن ترك النسائي له يتأيد برأي أكثر النقاد، الذين جرحوا الرجل جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وثالثها: أن ابن عدي قد اتهم الرجل كما سلف، لكن ابن حبان أورد الرجل في المجروحين أيضا، وطعن فيه بما سبق، والمعتمد عنه جرحه للرجل؛ إذ وافقه عليه عامة النقاد، كما تقدم.

---

(١) قوله: البلاء فيها منه؛ كناية عن الوضع، قال الحافظ برهان الدين الحلبي: أَرَاهُم لا يطلقون قَوْلهم: وَمن بلايا فلَان إِلَّا فِيمَا وضع، وَكَذَا قَوْلهم: الْبلَاء مِنْهُ. الكشف الحثيث ص/٨٢، ٩٠ رقم «١٨٤»، «٢١٢».



* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك الحديث.

* وروى له ابن ماجه[١].

٣- خالد بن محدوج[٢]، ويقال: ابن مقدوح[٣]، أبو روح الواسطي[٤].

* روى عن: أنس بن مالك، وعنه أبو أسامة، ويحيى بن سعيد العطار الحمصي، وعلي بن غراب، وبشر بن محمد أبو أحمد السكري[٥].

* قال النسائي: واسطي متروك الحديث[٦]، وقال أيضا: ليس بثقة، وَلا يكتب حديثه[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة التابعين[٨]؛ فقال: خالد بن محدوج الواسطي، أبو روح، يروي عن أنس بن مالك، روى عنه أبو

---

(١) تهذيب الكمال ٣/ ١٠٦.

(٢) بفتح الميم، وسكون الحاء، وضم الدال المهملتين، وبعد الواو جيم. الإكمال لابن ماكولا ١٧٢/٧، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١٢٦١/٤، المغني في ضبط أسماء الرجل للهندي ص/٢٤٥.

(٣) كذا قال ابن حبان في المجروحين ٥١٣/١ رقم «٢٩٨»، وتعقبه الدارقطني، فقال: لا أعرف إلا محدوجا. تعليقات الدارقطني على المجروحين ص/٨٨ رقم «٧٨».

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري ١٧٢/٣ رقم «٥٨٩»، الجرح والتعديل ٣٥٤/٣ رقم «١٥٩٨»، الكامل لابن عدي ٢٤٧/٤ رقم «٥٧٦»، ميزان الاعتدال ٥٩٢/١ رقم «٢٣٥٨».

(٥) الجرح والتعديل ٣٥٤/٣ رقم «١٥٩٨».

(٦) الضعفاء للنسائي ص/٩٧ رقم «١٨١».

(٧) لسان الميزان ٣٤٠/٣ رقم «٢٩٠١».

(٨) ٢٠٦/٤.



أسامة، وأورده في المجروحين[1]؛ فقال: خالد بن مقدوح الواسطي، ويقال: ابن محدوج، كنيته أبو روح، يروي عن أنس، روى عنه أبو أسامة، يقلب الأخبار حتى صار ممن لا يحتج به في الآثار، وكان يزيد بن هارون يرميه بالكذب.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال الحسن بن عَلي الحلواني: سمعت يزيد بن هارون، وذكر زياد بن ميمون، فقال: حلفت ألا أروي عنه شيئا، ولا عن خالد بن محدوج، وقال: لقيت زياد بن ميمون، فسألته عن حديث، فحدثني به عن بكر المزني، ثم عدت إليه، فحدثني به عن مورق، ثم عدت إليه، فحدثني به عن الحسن، وكان ينسبهما[2] إلى الكذب[3]، وقال الحَسن الحلواني أيضا: سمعتُ يَزِيد بن هارون يقول: حَلَفت أَن لا أَروِي عن خالد بن مَحدُوج، قال الحسن: وكان يَرميه بِالكَذِبِ[4]، وقال أبو حاتم: ليس بشيء، ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا[5]، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث في الكامل[6]، ثم قال: ولخالد غير ما ذكرته، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه مناكير، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[7]، وقال ابن

---

(١) ٥١٣/١ رقم «٢٩٨».

(٢) هما زياد بن ميمون، وخالد بن محدوج.

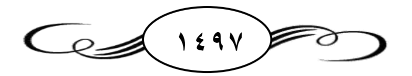
(٣) صحيح مسلم في المقدمة ١٨/١.

(٤) الضعفاء للعقيلي ٣٣٨/٢ رقم «٤٢٦».

(٥) الجرح والتعديل ٣٥٤/٣ رقم «١٥٩٨».

(٦) الكامل لابن عدي ٢٤٧/٤ . ٢٤٩ رقم «٥٧٦».

(٧) الأسامي والكنى للحاكم ٢٢٨/٣ رقم «٢٣٨١».



عبدالبر: هو عندهم منكر الحديث، ضعيف جدًا(١)، وقال الذهبي: متروك الحديث(٢)، وقال ابن حجر: غفل . يعني ابن حبان . فذكره في الثقات(٣).

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: خالد وثقه ابن حبان، وأورده أيضا في المجروحين، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما سلف، وثالثها: أن يزيد بن هارون رماه بالكذب، وهذا جرح مفسر، مبين السبب؛ لأنه لا يطلق في اصطلاحهم إلا على من تعمد الكذب على النبي ﷺ خلافا لمن قال: إنه جرح مجمل(٤)، والجرح المفسر مقدم على التعديل، لكن الأئمة الذين جرحوه؛ اقتصر بعضهم على الطعن فيه بما لا يسقطه، وجرحه آخرون جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه؛ لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه جرحا شديدا زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، وثالثها: أن يزيد بن هارون رماه بالكذب، ومن كذب على النبي ﷺ سقط حديثه.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وترك النسائي له هو الراجح؛ لأمرين؛ أحدهما: أن يزيد بن هارون رماه بالكذب، وثانيهما: أن ترك

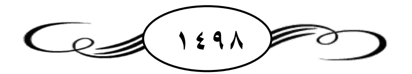
---

(١) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ٦١٨/١ رقم «٦٩٠».

(٢) المغني في الضعفاء ٣١١/١ رقم «١٨٨٣».

(٣) لسان الميزان ٣٤٠/٣ رقم «٢٩٠١».

(٤) وممن قال ذلك الصيرفي، وابن فورك، والقاضي أبو الطيب، وابن الوزير اليماني، وقولهم مخالف لاصطلاح المحدثين. البحر المحيط في أصول الفقه ٢٩٦/٤، تنقيح الأنظار ص/١٤٠، ١٤١، ١٨٠، ١٩١، ٢٢٧، توضيح الأفكار ٣١٧/١.



النسائي له يتأيد برأي أكثر النقاد، الذين جرحوا الرجل جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، لكن ابن حبان أورد الرجل في المجروحين أيضا، وطعن فيه بما سبق، والمعتمد عنه جرحه للرجل؛ إذ وافقه عليه عامة النقاد، كما تقدم.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك الحديث، ورمي بالكذب.

٤- زكريا بن يحيى الكسائي(١)، الكوفي(٢).

* روى عن: أبى عبيدة المسعودي، ويحيى بن سالم الأسدي، ومحمد بن فضيل، وعنه: علي بن الحسين بن الجنيد الرازي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي، وأبو يعلى الموصلي(٣).

* قال النسائي: متروك الحديث(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة تبع الأتباع(٥).

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين، قلت: شيخ بالكوفة يقال له: زكريا بن يحيى الكسائي، فقال يحيى:

---

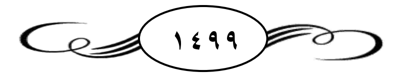
(١) في مطبوع الثقات لابن حبان٨/٢٥٥: الكناني؛ وهو خطأ مطبعي.

(٢) ترجمته في: الضعفاء للعقيلي ٢/٤٠٢ رقم «٥٤٣»، الجرح والتعديل ٣/٥٩٥ رقم «٢٦٨٩»، الضعفاء لابن الجوزي ١/٢٩٥ رقم «١٢٧٨»، ميزان الاعتدال ٢/٧٠ رقم «٢٧٦٣»، لسان الميزان ٣/٥١٤ رقم «٣٢٢٨».

(٣) الجرح والتعديل ٣/٥٩٥ رقم «٢٦٨٩»، الضعفاء لابن الجوزي ١/٢٩٥ رقم «١٢٧٨»، لسان الميزان ٣/٥١٤ رقم «٣٢٢٨».

(٤) الضعفاء للنسائي ص/١٠٩ رقم «٢١١».

(٥) ٨/٢٥٥.



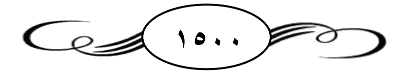
رجل سوء، يحدث بحديث سوء، قلت ليحيى: إنه قد قال لي: إنك قد كتبت عنه، فحول يحيى وجهه إلى القبلة، وحلف بالله مجتهدا أنه لا يعرفه، ولا أتاه، ولا كتب عنه، إلا أن يكون رآه في طريق، وهو لا يعرفه، ثم قال يحيى: يستأهل أن يحفر له بئر ثم يلقى فيها[1]، وأورده ابن عدي في الكامل[2]، وذكر في ترجمته حديثين، ثم قال: وزكريا بن يحيى الكسائي هذا أكثر الأحاديث التي يرويها في فضائل أهل البيت، الذي يقع فيه النكرة، ومثالب غيرهم من الصحابة التي كلها موضوعات، وهذا الذي قال ابن مَعين يحدث بأحاديث سوء، إنما يرويه في مثالب الصحابة، وأخرج أيضا في الكامل ترجمة المعلى بن عرفان[3] من طريق زكريا بن يَحيى الكسائي، عن علي بن القاسم، عن معلى بن عرفان، عن شقيق، عن عبدالله، قال: رأيتُ النبي ﷺ أخذ بيد علي، وهو يقول: الله وليي، وأنا وليك، ومعاد من عاداك، ومسالم من سالمك، ثم قال: رواة هذا الحديث متهمون؛ المعلى بن عرفان، وعلي بن القاسم، وزكريا بن يَحيى الكسائي، كلهم غالون، في متشيعي أهل الكوفة، وقال الدارقطني: متروك[4]، وقال ابن طاهر: زكريا

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله ٨/٣ رقم «٣٩٠٤».

(٢) ١٢٢/٥، ١٢٣ رقم «٧١٣».

(٣) ٥٩٦/٩ رقم «١٨٥٧».

(٤) الضعفاء للدارقطني ص/٩٥ رقم «٢٤٠».



هذا في عداد من يضع الحديث[1]، وقال أيضا: متروك الحديث[2]، وقال الذهبي: رافضي هالك[3]، وقال أيضا: رافضي متروك[4].

* النظر في أقوال الأئمة، والترجيح: زكريا وثقه ابن حبان، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، وثالثها: أن ابن عدي، وابن طاهر اتهماه بوضع الحديث، وهذا جرح مفسر، وهو مقدم على التعديل، ورابعها: أنه شيعي غال وقد روى ما يوافق بدعته.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وترك النسائي له هو الراجح؛ إذ وافقه الدارقطني على تركه، واتهمه ابن عدي كما سلف، ومن كان متروكا متهما بالكذب، فلا يجوز ذكره في الثقات مطلقا، بل موضعه كتب الضعفاء والهلكى.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه رافضي، متروك الحديث، متهم بالكذب.

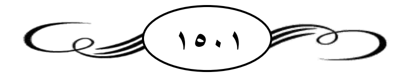
---

(١) ذخيرة الحفاظ ١١٥٢/٢ عقب الحديث رقم «٢٤٤٢».

(٢) المصدر السابق ١٣٦٩/٣ عقب الحديث رقم «٢٩٦٥».

(٣) المغني في الضعفاء ٣٦٨/١ رقم «٢٢٠٣».

(٤) ديوان الضعفاء ص/١٤٥ رقم «١٤٧٦».



٥- زياد بن أبي زياد الجصاص[١]، البصري، أبو محمد الواسطي[٢].

* روى عن: أنس، والحسن، وابن سيرين، وعبدالرحمن بن أبي بكرة، وأبي إسحاق السبيعي، ومعاوية بن قرة، وأبي عثمان النهدي، وغيرهم، وعنه: هشيم، وداود بن بكر بن أبي الفرات، ومحمد بن خالد الوَهْبي، ويزيد بن هارون، وغيرهم[٣].

* قال النسائي: زياد الجصاص، واسطي متروك الحديث[٤]، وقال أيضا: ليس بثقة[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة أتباع التابعين[٦]، وقال: ربما وهم.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال عباس الدوري[٧]، وأبو داود[٨] عن ابن معين: ليس بشيء، وقال عبدالله بن علي بن عبدالله المديني عن أبيه: ليس

(١) بفتح الجيم، والصاد المهملة المشددة، وبعد الألف مهملة أخرى هذه النسبة إلى العمل بالجص، وتبييض الجدران، والجص، بالفتح، ويكسر، وهو الأفصح مُعَرَّبُ كَجَّ. الإكمال لابن ماكولا ٢٥٠/٣، الأنساب للسمعاني ٢٨٢/٣ رقم «٩٠٢»، اللباب في تهذيب الأنساب ٢٨١/١، القاموس المحيط ص/٦١٤، توضيح المشتبه ٣٦٥/٢.

(٢) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٢٩٩/١ رقم «١٢٩٧»، تهذيب الكمال ٤٧٠/٩ رقم «٢٠٤٥»، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١٠٧/٥ رقم «١٧٢٣»، تهذيب التهذيب ٣٦٨/٣ رقم «٦٧٥».

(٣) تهذيب الكمال ٤٧١/٩ رقم «٢٠٤٥».

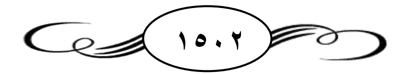
(٤) الكامل لابن عدي ٦١/٥ رقم «٦٨٩»، تهذيب التهذيب ٣٦٨/٣ رقم «٦٧٥».

(٥) تاريخ بغداد ٤٩٧/٩ رقم «٤٥٤٣».

(٦) ٣٢٠/٦.

(٧) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢٥٠/٢ رقم «٤٩٠٩».

(٨) سؤالات الآجري لأبي داود ص/١١٩ رقم «٦٦٦».



بشيء، قال عبدالله: وضعفه جدا[١]، وقال الأثرم سمعت أبا عبدالله . يعني أحمد بن حنبل . سئل عن زياد الجصاص، فكأنه لم يُثَبِّتْهُ[٢]، وقال المفضل بن غسان الغلابي: مذموم[٣]، وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبدالرحمن يحدث عن زياد الجصاص[٤]، وقال العجلي: لا بأس به[٥]، وقال أبو زرعة: واهي الحديث[٦]، وقال أبو حاتم: منكر الحديث[٧]، وقال البزار: ليس به بأس، ليس بالحافظ[٨]، وقال أيضا: ليس به بأس[٩]، وقال ابن عدي: متروك الحديث[١٠]، وأورد له في الكامل[١١] عدة أحاديث ثم قال: ولم نجد له حديثًا منكرا جدا، فأذكره، وأحاديثه يحمل بعضها بعضا، وهو في جملة من يجمع، ويكتب حديثه، وقال أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ:

---

(١) تاريخ بغداد ٤٩٧/٩ رقم «٤٥٤٣».

(٢) الجرح والتعديل ٥٣٢/٣ رقم «٢٤٠٥»، ومعنى لم يُثَبِّتْهُ؛ أي لم يوثقه، وضعفه بما لا يسقطه، والدليل على هذا قال يعقوب بن شيبة، سألت يَحيى بن مَعين، قلت: كيف مُحمد بن إسحاق عندك؟ قال: ليس هو عندي بذاك، ولم يُثَبِّتْهُ، وضعفه، ولم يضعفه جدا، فقلت له: ففي نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا، كان صدوقا. الكامل لابن عدي في ترجمة محمد بن إسحاق ٣٥/٩ رقم «١٦٢٨».

(٣) تاريخ بغداد ٤٩٧/٩ رقم «٤٥٤٣».

(٤) الضعفاء للعقيلي ٤٩٨/٢ رقم «٥٣١».

(٥) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/١٦٧ رقم «٤٦٩».

(٦) الجرح والتعديل ٥٣٢/٣ رقم «٢٤٠٥».

(٧) المصدر السابق نفس الموضع.

(٨) مسند البزار ٧٦/١ عقب حديث رقم «٢١».

(٩) المصدر السابق ١٩١/١ عقب الحديث رقم «٢١».

(١٠) الكامل لابن عدي ٦٠/٥ رقم «٦٨٩».

(١١) ٦٠/٥ . ٦٢ رقم «٦٨٩».



ليس حديثه بشيء[1]، وقال الدارقطني: متروك متروك[2]، وقال أيضا: ضعيف[3]، والمختار من قوليه الأول؛ لأنه يتأيد برأي الجمهور، وأورده أيضا في الضعفاء والمتروكين[4]، وقال ابن طاهر: متروك الحديث[5]، وقال الذهبي: مجمع على ضعفه[6]، وقال أيضا: تركوه[7]، وقال ابن حجر: ضعيف[8].

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: اختلف النقاد في زياد على النحو التالي؛ فزكاه بعضهم، وجرحه آخرون، والراجح فيه جانب الجرح؛ لأمرين: أحدهما: أنه رأي جمهور الأئمة، والأمر الآخر: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها، والأخذ بها كما سلف، لكن الأئمة الذين جرحوه منهم من اقتصر على تضعيفه بما لا يسقطه، ومنهم من جرحه جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه لنفس الأمرين السابقين.

---

(١) تاريخ بغداد ٤٩٦/٩ رقم «٤٥٤٣».

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/٧٨ رقم «١٦٢».

(٣) العلل للدارقطني ٢٢٣/٤ حديث رقم «٥٢٣».

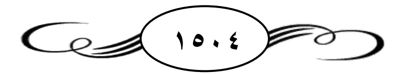
(٤) ص/٩٤ رقم «٢٣٧».

(٥) ذخيرة الحفاظ ١٠١٨/٢ عقب الحديث رقم «٢١٣٩»، ١٤٧٨/٣ عقب الحديث رقم «٣٢٥٨»، ٢٤٣٨/٤ عقب الحديث رقم «٥٦٥٣».

(٦) ميزان الاعتدال ٨٢/٢ رقم «٢٨٠٩».

(٧) المغني في الضعفاء ٣٧٣/١ رقم «٢٢٢٩»، ديوان الضعفاء ص/١٤٧ رقم «١٤٩٧».

(٨) تقريب التهذيب ص/٢١٩ رقم «٢٠٧٧».



* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وترك النسائي له هو الراجح؛ لأمرين: أحدهما أنه لم ينفرد به، بل وافقه عليه الدارقطني، وغيره، كما سلف، والأمر الآخر: أن ترك النسائي له يتأيد برأي جمهور النقاد، الذين جرحوا الرجل جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، كما سلف بيانه.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك الحديث.

٦- «ت» زياد بن المنذر الهَمْدَاني(١)، ويقال: النَّهْدِي(٢)، ويقال: الثقفي، أبو الجارود الأعمى(٣).

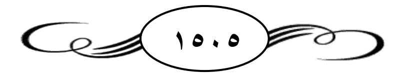
*روى عن: عطية العوفي، وأبي الجحاف داود بن أبي عوف، وأبي الزبير، والأصبغ بن نباتة، وأبي بردة بن أبي موسى، وأبي جعفر الباقر، ونافع بن الحارث، وهو نفيع أبو داود الأعمى وغيرهم، وعنه: مروان بن معاوية

---

(١) بفتح الهاء، وسكون الميم، وفتح الدال المهملة، وبعد الألف نون هذه النسبة إلى همدان: واسمه أوسلة بن مالك بن زيد. الأنساب للسمعاني ١٣/ ٤١٩ رقم «٥٢٦٣»، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٣٩١.

(٢) بفتح النون، وسكون الهاء، وبعدها دال مهملة؛ هذه النسبة إلى نهد بن زيد بن ليث بن سُوْد بن أسلم بن الحافِ بن قُضاعة. الأنساب للسمعاني ١٣/ ٢١٦ رقم «٥٠٩١»، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٣٣٦.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ٣/٥٤٥ رقم «٢٤٦٢»، الكامل لابن عدي ٥/٦٣ رقم «٦٩١»، الضعفاء لابن الجوزي ١/٣٠١ رقم «١٣٠٥»، تهذيب الكمال ٩/٥١٧ رقم «٢٠٧٠»، ميزان الاعتدال ٢/٨٧ رقم «٢٨٣٦».



الفزاري، ويونس بن بكير، وعلي بن هاشم بن البريد، ومحمد بن سنان العوفي، وغيرهم(١).

* قال النسائي: متروك الحديث(٢)، وقال أيضا: ليس بثقة(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة أتباع التابعين(٤)؛ فقال: زياد بن المنذر، يروي عن نافع بن الحارث، عن أبى بَرْزَة(٥)، وأخرج له في صحيحه(٦)، وأورده في المجروحين(٧)، فقال: زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي، يروي عن الأعمش، وعطية، روى عنه مروان بن معاوية، كان رافضيًا، يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا تحل كتابة حديثه، قلت: المذكور في الثقات، والمجروحين رجل واحد.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال محمد بن عقبة السدوسي: قال يزيد بن زريع لأبي عوانة: لا تحدث عن أبى الجارود، فإنه أخذ كتابه، فأحرقه(٨)، وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: يضع

(١) تهذيب الكمال ٥١٧/٩، ٥١٨ رقم «٢٠٧٠».
(٢) الضعفاء للنسائي ص/١١٤ رقم «٢٢٥».
(٣) تهذيب الكمال ٥١٩/٩ رقم «٢٠٧٠».
(٤) ٣٢٦/٦.
(٥) بفتح الموحدة، وسكون الراء، وفتح الزاي، ثم هاء. الإكمال لابن ماكولا ٢٣٧/١، توضيح المشتبه ٤٠٥/١.
(٦) التقاسيم والأنواع ٥١٦/٣ حديث رقم «٢٨٦١»، ١٧٥/٦ حديث رقم «٥٠٧٩».
(٧) ٥٦٧/١ رقم «٣٦٠».
(٨) الجرح والتعديل ٥٤٦/٣ رقم «٢٤٦٢».



الحديث[1]، وقال معاوية بن صالح، عن ابن معين: كذاب، عدو الله، ليس يسوى فَلْسا[2]، وقال الدوري عن ابن معين: كذاب[3]، وقال الدوري أيضا عن ابن معين: ليس بثقة[4]، وقال الدوري عن ابن معين أيضا: هو كذاب، خبيث[5]، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: متروك الحديث، قال عبدالله: وضعفه جدا[6]، وقال البخاري: رماه بن مَعِين[7]، وقال أيضا: يتكلمون فيه[8]، وقال أيضا: منكر الحديث[9]، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، واهي الحديث[10]، وقال الآجري عن أبي داود: كذاب، سمعت يحيى يقوله[11]، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدا[1]، وذكره يعقوب بن

(١) تهذيب التهذيب ٣٨٧/٣ رقم «٧٠٣».

(٢) الكامل لابن عدي ٦٣/٥ رقم «٦٩١».

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢٨٤/١، ٤٠٠ رقم «١٧٧٩»، «٢٧٤٧».

(٤) المصدر السابق ١/ ٣٣٢ رقم «٢١٨٠».

(٥) المصدر السابق ٣٣٨/١ رقم «٢٢٤٣».

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله ٣٨٢/٣ رقم «٥٦٧٨».

(٧) التاريخ الأوسط للبخاري ٥٩٦/٣ رقم «٩١٤».

(٨) التاريخ الكبير للبخاري ٣٧١/٣ رقم «١٢٥٥»،.

(٩) التاريخ الكبير في ترجمة داود بن عبدالجبار ٢٤٠/٣ رقم «٨٢٢»، هذا جرح شديد للرجل؛ قال الإمام أبو الحسن ابن القطان الفاسي: وهو . يعني البخاري . القائل عن نفسه في كتابه الأوسط: كل من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان٢٦٤/٢، ٩٣/٣، ٣٧٧، ٢١٣/٤، ١٤٤/٥، ١٤٩/٥.

(١٠) الجرح والتعديل ٥٤٦/٣ رقم «٢٤٦٢».

(١١) تهذيب الكمال ٥١٨/٩ رقم «٢٠٧٠».



سفيان في المعرفة والتاريخ في باب من يرغب عن الرواية عنهم[٢]، وقال البزار: فيه شيعية[٣]، وأورده ابنُ عَدي في الكامل[٤]، وذكر له جملة من مناكيره، ثم قال: وهذه الأحاديث التي أمليتها، مع سائر أحاديثه التي لم أذكرها، عامتها غير محفوظة، وعامة ما يروي زياد بن المنذر هذا في فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وله عن أبي جعفر تفسير، وغير ذلك، ويحيى بن مَعين إنما تكلم فيه وضعفه، لأنه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت، ويروي ثلب غيرهم، ويفرط، فلذلك ضعفه مع أن أبا الجارود هذا أحاديثه عَمَّن يروي عنهم فيها نظر، وقال الدارقطني: ضعيف[٥]، وقال الحاكم أبو عبدالله: رديء المذهب، يروي المناكير في الفضائل، عن الأعمش وغيره[٦]، وقال أبو نعيم: صَاحب الْمَذْهَب الرديء، روى الْمَنَاكِير فِي الْفَضَائِل، وَغَيرها عَن الْأَعْمَش تَرَكُوهُ[٧]، وقال ابن عبدالبر: اتفقوا على أنه ضعيف الحديث منكره، ونسبه بعضهم إلى الكذب[٨]، وقال ابن طاهر:

==

(١) الجرح والتعديل ٥٤٦/٣ رقم «٢٤٦٢».

(٢) ٣٨/٣.

(٣) مسند البزار ١٤٧/٢ عقب الحديث رقم «٥٠٨». والشيعية؛ انتحال مذهب الشيعة كالتشيع، وقد تقدم الكلام على التشيع في رقم «٤».

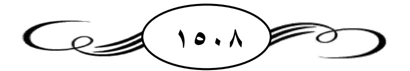
(٤) ٦٤/٥ . ٦٧ رقم «٦٩١».

(٥) سنن الدارقطني ٨٦٥/٢ عقب الحديث رقم «٣١٣١».

(٦) المدخل إلى الصحيح للحاكم ١٦٦/١ رقم «٦٢».

(٧) الضعفاء لأبي نعيم ص/٨٣ رقم «٧٥».

(٨) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ٥٢٩/١ رقم «٥٥٥».



متـروك الحـديث[1]، وقـال الـذهبي: أحـد المتـروكين[2]، وقـال أيضـا: هـو سـاقط[3]، وقـال أيضـا: مـتهم[4]، وقـال أيضـا: رافضـي مـتهم لـه أتبـاع، وهـم الجارودية[5]، وقـال ابـن حجـر: وفـي الثقـات لابـن حبـان زيـاد بـن المنـذر، روى عـن نـافع بـن الحـارث، وعنـه يـونس بـن بكيـر؛ فهـو هـو، غفل عنه ابن حبان[6].

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: زياد وثقه ابن حبان، وأورده أيضا في المجروحين، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما سلف، وثالثها: أن ابن معين كذبه، وكذلك رماه يحيى بن يحيى النيسابوري بالوضع، وهذا جرح مفسر، وهو مقدم على التعديل، لكن الأئمة الذين جرحوه؛ اقتصر بعضهم على الطعن فيه بما لا يسقطه، وجرحه آخرون جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه؛ لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه جرحا شديدا زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، وثالثها: أن ابن معين كذبه، ورماه يحيى بن يحيى بالوضع، وهذا يرجح اطراح الرجل، وسقوطه.

---

(١) ذخيرة الحفاظ ١١٣٨/٢ عقب الحديث رقم «٢٤١٢»، ١٧٣٢/٣ عقب الحديث رقم «٣٩١٧».

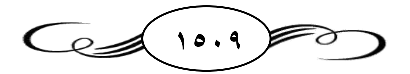
(٢) تاريخ الإسلام ٨٦٨/٣ رقم «١٥٤»، ٣٧٠/٤ رقم «١٢٦».

(٣) ميزان الاعتدال في ترجمة داود بن أبي عوف أَبي الجحاف ١٨/٢ رقم «٢٥١٩».

(٤) المغني في الضعفاء ٣٧٧/١ رقم «٢٢٤٧».

(٥) الكاشف ٢٨٧/١ رقم «١٧٢٤».

(٦) تهذيب التهذيب ٣٨٧/٣ رقم «٧٠٣».



* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، ليس هذا فحسب، بل إنه أخرج له في صحيحه، كما سلف بيانه، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح؛ لأمور؛ أحدها: أنه لم ينفرد به، بل وافقه عليه أحمد، وغيره، كما سلف، وثانيها: أن ترك النسائي له يتأيد برأي جمهور النقاد، الذين جرحوا الرجل جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، كما سلف بيانه، وثالثها: أن ابن معين قد كذبه، ورماه يحيى بن يحيى بالوضع، ومن رمي بالكذب، ووضع الحديث، فلا يجوز ذكره في الثقات مطلقا، إنما محله كتب الضعفاء والهلكى، لكن ابن حبان قد ذكره أيضا في المجروحين، فأجاد، وصرح في ترجمته بأنه كان يضع الحديث، ولعل ذكر ابن حبان للرجل في كتاب الثقات؛ لعدم معرفته به، إذ لا يمكن أن يكون الرجل عنده عدلا، ووضاعا في آن واحد، والله أعلم.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه رافضي، متروك الحديث، ورمي بالكذب.

* وفاته: مات بعد الخمسين ومائة؛ إذ ذكره البخاري في التاريخ الأوسط فيمن مات من الخمسين ومائة إلى الستين ومائة.

* وروى له الترمذي[١].

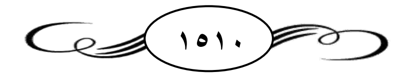
٧- سعيد بن واصل، الحَرَشي[٢]، أبو عمر، ويقال: أبو عمرو البصري[٣].

---

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٥٢٠.

(٢) بفتح الحاء المهملة، والراء، وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى بنى الحريش بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس، وأكثرهم نزلوا البصرة. الأنساب للسمعاني ١٢١/٤رقم «١١٢٢»، اللباب في تهذيب الأنساب ٣٥٧/١.

(٣) ترجمته في: الضعفاء للعقيلي ٥٩١/٢ رقم «٥٩٢»، الكامل لابن عدي ٥٣٧/٥ رقم «٨٣٠»، الضعفاء لابن الجوزي ٣٢٧/١ رقم «١٤٤٦»، تاريخ الإسلام ٨٢/٥ رقم «١٦٠».



* روى عن: شعبة، وجعفر بن برقان، ووهيب، وعنه سعيد بن عون الهاشمي، ومحمد بن الحسن بن المختار، وعباس بن محمد الدوري[١].

* قال النسائي: متروك الحديث يروي عن شعبة[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة تبع الأتباع[٣]، فقال: سعيد بن واصل الحَرَشي، من أهل البصرة، يروي عن وهيب بن خالد، روى عنه محمد بن سفيان بن أبي الزَّرَد الأُبُلِّيّ، ربما أغرب، وأورده في المجروحين[٤] فقال: سعيد بن واصل الحَرَشي، كنيته أبو عمرو، روى عن شعبة، عداده في البصريين، روى عنه أهلها، كان ممن يخطيء كثيرًا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال البخاري: يقال عن علي ـ يعني ابن المديني ـ أنه قال: ذهب حديثه[٥]، وقال البخاري أيضا: يتكلمون في سعيد[٦]، وقال مسلم: قال علي: ذهب حديثه[٧]، وقال ابن أبي حاتم: سمعت

(١) الضعفاء للعقيلي ٢/٥٩١ رقم «٥٩٢»، الجرح والتعديل ٤/٧٠ رقم «٢٩٦»، تاريخ الإسلام ٥/٨٢ رقم «١٦٠»، ميزان الاعتدال ٢/ ١٥٤ رقم «٣١٤٦».

(٢) الضعفاء للنسائي ص/١٢٩ رقم «٢٧٩»، وفيه: يروي عن عائشة، قلت: وهو لا يستقيم أبدا، فمن كان من طبقة تبع الأتباع، فأنى له أن يروي عن عائشة؟ رضي الله عنها، هذا محال، والصواب ما أثبته من المخطوط ٦/أ نسخة موقع ودود للمخطوطات.

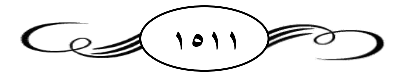
(٣) ٨/٢٦٦.

(٤) ١/٦٠٣ رقم «٣٩٨».

(٥) التاريخ الكبير للبخاري ٣/٥١٨ رقم «١٧٣٣».

(٦) التاريخ الكبير للبخاري في ترجمة صالح بن ميسرة، الخزاعي ٤/٢٨٨ رقم «٢٨٥٠».

(٧) الكنى والأسماء لمسلم ١/٥٤١ رقم «٢١٦٩».



أبي يقول: تكلم على ابن المديني فيه قال: ذهب حديثه، فقلت لأبي: ما قولك فيه؟ قال: لا أتقن أمره، لا يمكنني الكلام فيه، البصريون يروون عنه، وليس بالقوي عندي، ثم سمعت أبي يقول: هو لين الحديث(١)، وأورده ابن عدي في الكامل(٢)، وذكر له حديثين في ترجمته، ثم قال: ولسعيد أحاديث عن شُعبَة، وغيره، وأحاديثه عنهم عامتها لا يتابعونه عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم(٣)، وقال الدارقطني: ضعيف(٤)، وأورده الدارقطني أيضا في الضعفاء والمتروكين(٥).

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: سعيد وثقه ابن حبان، وأورده أيضا في المجروحين، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمرين؛ أحدهما: أنه رأي الجمهور، والأمر الآخر: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، لكن الأئمة الذين جرحوه؛ اقتصر بعضهم على الطعن فيه بما لا يسقطه، وجرحه النسائي، وعلي ابن المديني جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه لأمرين: أحدهما: أن مع من جرحه جرحا شديدا زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، والأمر الآخر: أن قول ابن عدي: ولسعيد أحاديث عن شُعبَة، وغيره، وأحاديثه عنهم عامتها لا يتابعونه عليها، يدل على سقوط الرجل، فمن لم يُتَابَعْ على

---

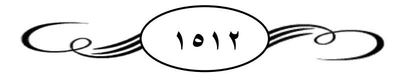
(١) الجرح والتعديل ٤/٧٠ رقم «٢٩٦».

(٢) ٥/٥٣٧ رقم «٨٣٠».

(٣) لسان الميزان ٤/٨٤ رقم «٣٤٩٩».

(٤) ميزان الاعتدال ٢/١٥٤ رقم «٣١٤٦».

(٥) ص/١٠٢ رقم «٢٧٤».



عامة حديثه عن شعبة، يسقط حديثه، فأين كان الحفاظ الأثبات من أصحاب شعبة، كيحيى القطان، ووكيع بن الجراح، وغندر، وغيرهم، حتى يتفرد سعيد بن واصل بجميع حديثه عن شعبة رحمه الله، فهذا دليل قوي يرجح ترك حديث سعيد.

* فإن قيل: إن أبا حاتم مع تشدده في النقد، لم يجزم بتركه، بل قال فيه: ليس بالقوي، لين الحديث، وهذا جرح هين يصلح معه حديث الرجل للاعتبار، ويرجح القول بعدم تركه، قلت: إن أبا حاتم لم يَخْبُرْ حاله جيدا، بدليل أنه قال لابنه: لا أتقن أمره، لا يمكنني الكلام فيه، لذا كان المعتمد فيه قول من خبر حاله، كابن المديني، والنسائي، ويتأيد بما قاله ابن عدي فيه.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وذكره ابن حبان، في الثقات، وترك النسائي له هو الراجح؛ لأمرين: أحدهما: أنه يتأيد بقول علي ابن المديني؛ إذ جرح عليٌّ الرجلَ جرحا شديدا كما سلف، والأمر الآخر: أن تفرد الرجل بجميع حديثه عن شعبة يدل على سقوطه، وتلفه؛ كما تقدم بيانه، لكن ابن حبان قد ذكره أيضا في المجروحين، وتكلم فيه بما سلف، فأجاد، والمعتمد عنه جرحه للرجل؛ إذ وافقه عليه عامة النقاد.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك.

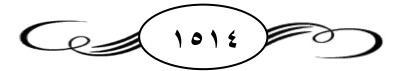
٨- سليمان بن الحكم بن عوانة، الكلبي الكوفي[١].

* روى عن: روى عن العلاء بن كثير، والقاسم بن الوليد الهمداني، وعتبة بن حميد، وعنه عبدالله بن محمد بن علي بن نُفَيْل أبو جعفر النفيلي الحراني الحافظ، ومحمد بن الصباح الجرجرائي، ومحمد بن قدامة المصيصي، ومحمد بن أبي العوام الرياحي[٢].

* قال النسائي: متروك الحديث[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة تبع الأتباع[٤]، وقال: ربما أخطأ، روى عنه أبو جعفر النفيلي، وكان يزعم أنه ثقة.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء[٥]، وقال البخاري: قال النفيلي: لا بأس به[٦]، وقال محمود بن غيلان: ضرب أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة عليه، وأسقطوه[٧]، وقال المروذي: سألته . يعني أحمد بن حنبل . عن سليمان بن الحكم، فقال: إنما كان عنده شيء، أو قال: لم أكتب عنه شيئا[٨]، وقال ابن عدي: له أخبار مسندة ليس بكثير،

(١) ترجمته في: الضعفاء للعقيلي ٣١/٣ رقم «٦١٤»، الجرح والتعديل ١٠٧/٤ رقم «٤٧٩»، تاريخ بغداد ٣٩/١٠ رقم «٤٥٧٢»، لسان الميزان ١٣٨/٤ رقم «٣٥٩٨».
(٢) الجرح والتعديل ١٠٧/٤ رقم «٤٧٩»، تاريخ بغداد ٣٩/١٠ رقم «٤٥٧٢».
(٣) الضعفاء للنسائي ص/١٢٠ رقم «٢٤٨».
(٤) ٢٧٥/٨.
(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٥٦/٢ رقم «٣٢٧٠».
(٦) التاريخ الكبير للبخاري ٩/٤ رقم «١٧٨٣».
(٧) لسان الميزان ١٣٨/٤ رقم «٣٥٩٨».
(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ص/٣٨ رقم «١٢».

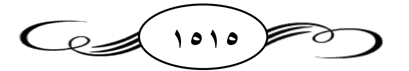


إلا أنه يروي من الأخبار أخبارا حسانا عن العوام بن حوشب، وغيره، ولم أر في مقدار ما يرويه حديثًا منكرا، فأذكره[١]، وتعقبه الذهبي فقال: ساق العُقَيلي[٢] من طريقين عن سليمان بن الحكم، عن الأَعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعًا: الفخر، والخيلاء، والكبر في أهل المشرق في ربيعة، ومضر، قال الذهبي: فهذا غريب بهذا السند[٣]، قلت: وقال العقيلي عقب هذا الحديث: ولا يتابع عليه من حديث الأعمش، وقد روي من غير هذا الوجه بأسانيد جياد[٤]، وقال الدارقطني: ضعيف[٥]، وأورده أيضا في الضعفاء والمتروكين[٦]، وقال الذهبي: واه باتفاقهم[٧]، وقال أيضا: ضعفوه[٨]، وقال أيضا: متروك[٩].

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: اختلف النقاد في سليمان؛ فوثقه النفيلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح؛ لأمرين: أحدهما: أنه رأي جمهور الأئمة، والأمر الآخر: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها، والأخذ بها كما سلف، لكن

---

(١) الكامل لابن عدي ٢١٥/٥ رقم «٧٣٧».
(٢) في الضعفاء ٣١/٣ رقم «٦١٤».
(٣) ميزان الاعتدال ١٨٦/٢ رقم «٣٢٨٥».
(٤) الضعفاء للعقيلي ٣١/٣ رقم «٦١٤».
(٥) الضعفاء لابن الجوزي ١٧/٢ رقم «١٥١٣».
(٦) ص/٩٧ رقم «٢٤٩».
(٧) المغني في الضعفاء ٤٣٥/١ رقم «٢٥٧١».
(٨) ميزان الاعتدال ١٨٦/٢ رقم «٣٢٨٥».
(٩) تاريخ الإسلام ٨٤/٥، رقم «١٦٩».



الأئمة الذين جرحوه منهم من اقتصر على تضعيفه بما لا يسقطه، ومنهم من جرحه جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه لنفس الأمرين السابقين.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح؛ لأنه يتأيد برأي جمهور النقاد، الذين جرحوه جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، كما سلف بيانه.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك الحديث.

٩- سهيل بن ذكوان أبو عمرو(١) المكي، ويقال: أبو السندي، الواسطي(٢).

* روى عن: عائشة، وابن الزبير، وعنه: هشيم، ومروان بن معاوية، ويزيد بن هارون(٣).

---

(١) جزم بذلك مسلم في الكنى ٥٧٢/١ رقم «٢٣٢٥»، وقال ابن عدي: وقول يزيد بن هارون: أخبرنا سهيل بن ذكوان المَكِّي أَبو عَمرو أشبه بهذه الكنية منه بأبي السندي، وعندي أن من حكي عن البُخاري أَبو السندي غلط، لأني قد أمليت عن الجنيدي، عن البُخاري عن سهيل بن ذكوان: أَبو السندي. الكامل ٤٣/٦ رقم «٨٦٦».

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري ١٠٤/٤ رقم «٢١١٩»، الضعفاء للعقيلي ٩٥/٣ رقم «٦٦٠»، الجرح والتعديل ٢٤٦/٤ رقم «١٠٦٢»، الكامل لابن عدي ٤١/٦ رقم «٨٦٦»، ميزان الاعتدال ٢٢٥/٢ رقم «٣٤٣٢»، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١٥٣/٦ رقم «٢٢٨٢».

(٣) الجرح والتعديل ٢٤٦/٤ رقم «١٠٦٢»، تاريخ الإسلام ٣/ ٨٨٩ رقم «٢٠٤».

* قال النسائي: متروك الحديث[1]، وقال ابن حجر: وذَكَره ابن حِبَّان في الثقات، لكن سماه سهْلا بسكون الهاء[2]، قلت: لم أقف عليه في مطبوع الثقات، فلعل ابن حجر قد وقف عليه في إحدى نسخ الثقات، وابن حجر معروف بشدة تحريه وتثبته، فلا يمكن أن يقول هذا القول إلا إذا ثبت عنده، ذاك الظن بهذا الإمام، وأورده ابن حبان في المجروحين[3]، فقال: سهيل بن ذكوان المكي سكن البصرة، كنيته أبو السندي، وقد قيل: أبو عمرو، يروي عن عائشة، وابن الزبير، روى عنه عباد بن العوام، وهشيم، كان يدعي شيوخًا لم يرهم، ويروي عنهم، وكان يقول: حدثتنا عائشة، وكانت سوداء، ثم أخرج ابن حبان من طريق أحمد بن زهير، عن ابن معين، عن عباد بن العوام قال: قالوا له: صف لنا عائشة، فقال: كانت سوداء، فقيل له: إن النبي ﷺ يقول لها: يَا حُمَيْرَاءُ، فقال عباد: فعلمنا أن سهيلًا كذاب.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: قال عباد بن العوام: كنا نتهمه بالكذب يعني سهيلا قال عباد: قلت له: صف لي عائشة قال: كانت أدماء قال عبدالله: قال أبي: وكانت عائشة يقال: شقراء بيضاء[4]، وقال إبراهيم بن عبدالله الهروي: سمعت عباد بن العوام يرمى سهيل بن ذكوان ببلاء[5]، وقال عباس الدوري: سمعتُ يَحيي يقول: قال علي بن ثابت: رأينا رجلا . يعني سهيل بن ذكوان هذا . فقلنا له: رأيت

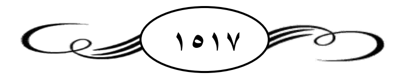
(١) الضعفاء للنسائي ص/١٣١ رقم «٢٨٥».

(٢) لسان الميزان ٢١٠/٤ رقم «٣٧٢٥».

(٣) ٦٥٤/١ رقم «٤٥٤».

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله ٤٤٢/١ رقم «٩٨٨».

(٥) الجرح والتعديل ٢٤٦/٤ رقم «١٠٦٢».



إبراهيم النخعي؟ قال: نعم كان كبير العينين، حكاه تعجبًا من كذبه، لأن إبراهيم النخعي كان أعور[١]، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ليس بشيء[٢]، وقال عبدالله الدورقي عن يَحيي بن مَعين: كان كذابا[٣]، وقال ابن المديني: حَدَّثَنا محمد بن الحسن الواسطي، عن سهيل بن ذكوان قال: لقيت عائشة بواسط[٤]، وقال إبراهيم بن عبدالله الهروي: كان كذابا[٥]، وقال البخاري: اتهمه يحيى بن مَعِين[٦]، وقال مسلم: متروك الحديث[٧]، وقال أبو داود: ليس بشيء[٨]، وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف متروك الحديث، يحدث عنه يزيد بن هارون، وأنكر يحيى بن سعيد على يزيد روايته عنه[٩]،

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٣٦٩/١ رقم «٢٤٨٥»، الكامل لابن عدي ٤١/٦ رقم «٨٦٦».

(٢) الكامل لابن عدي ٤٢/٦ رقم «٨٦٦».

(٣) المصدر السابق ٤١/٦ رقم «٨٦٦».

(٤) ميزان الاعتدال ٢٢٥/٢ رقم «٣٤٣٢»، وعلق ابن حجر على هذا القول، فقال: وهكذا يكون الكذب، فقد ماتت عائشة قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بدهر. لسان الميزان ٢١٠/٤ رقم «٣٧٢٥»، قلت: أما عائشة رضي الله عنها، فتوفيت سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وخمسين. تاريخ خليفة بن خياط ص/١٧٠، وفيات الأعيان ١٦/٣ رقم «٣١٨»، وأما مدينة واسط، فأحدثت سنة ثلاث وثمانين، وقيل: سنة أربع وثمانين، بعد وفاة عائشة بنحو خمسة وعشرين عاما. فتوح البلدان للبلاذري ص/٤١٢. فقول سهيل هذا دليل على كذبه.

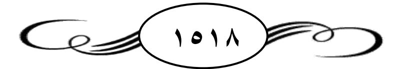
(٥) الجرح والتعديل ٢٤٦/٤ رقم «١٠٦٢».

(٦) التاريخ الأوسط للبخاري ٥٠٧/٣ رقم «٧٦١».

(٧) الكنى والأسماء لمسلم ٥٧٢/١ رقم «٢٣٢٥».

(٨) لسان الميزان ٢١٠/٤ رقم «٣٧٢٥».

(٩) المعرفة والتاريخ ١٤٠/٣.



وقال ابنُ عَدِي: وسهيل بن ذكوان هذا مع ما ينسب إلي الكذب ليس له كبير حديث، وإنما لم يعتبر الناس بكذبه في كثرة رواياته، لأنه قليل الرواية، وإنما تبينوا كذبه بمثل ما بينا أن عائشة كانت سوداء، وأن إبراهيم النخعي كان كبير العينين، وعائشة كانت بيضاء، وإبراهيم النخعي أعور، وهو في مقدار ما يرويه ضعيف[١]، وقال الدارقطني: هو متروك الحديث[٢]، وقال أيضا: شيخ ضعيف لأهل واسط زعم أنه سمعه من أسماء، ادعى أنه لقي عائشة، فقيل: صفها لنا، قال: كانت أدماء، فبان كذبه[٣]، وقال في موضع آخر: كانت عائشة بيضاء، مشربة حمرة، وقال لها النبي ﷺ: يا حميراء[٤]، وقال الخطيب: كان غير ثقة[٥]، وقال الذهبي: متروك، كذبه يحيى بن معين[٦].

* النظر في أقوال الأئمة، والترجيح: سهيل وثقه ابن حبان، وأورده أيضا في المجروحين، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمور: أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، وثالثها: أن عباد بن العوام اتهمه بالكذب، وكذبه ابن معين، وغيره، وهذا جرح مفسر، وهو مقدم على التعديل كما تقدم.

---

(١) الكامل لابن عدي ٤٣/٦ رقم «٨٦٦»،.

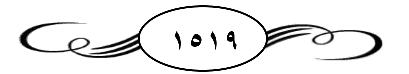
(٢) الضعفاء لابن الجوزي ٣٠/٢ رقم «١٥٧٦».

(٣) العلل للدارقطني ٣٠١/١٥ حديث رقم «٤٠٤٨».

(٤) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/ ١٢٣ رقم «١٣٩».

(٥) المتفق والمفترق للخطيب ١١٣٢/٢ رقم «٦٣٣».

(٦) ديوان الضعفاء ص/١٨٠ رقم «١٨٢٢».



* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات كما ذكر شيخ الإسلام ابن حجر، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح؛ لأمرين: أحدهما: أنه لم ينفرد به، بل وافقه عليه مسلم، ويعقوب بن سفيان، وغيرهما، والأمر الآخر: أن عباد بن العوام اتهمه بالكذب، وكذبه ابن معين، وغيره كما سلف، ومن رُمِيَ بالكذب، أو اتُّهِمَ به، فلا يجوز ذكره في الثقات مطلقا، إنما موضعه كتب الضعفاء والهلكى، لكن ابن حبان ذكره أيضا في المجروحين، فأجاد، ولعل ذكر ابن حبان للرجل في كتاب الثقات؛ بسبب التحريف الذي وقع في اسمه، فقد ذكر ابن حجر أن ابن حبان سماه سهلا في الثقات، وسهيل لا يخفى حاله على ابن حبان، والدليل على هذا أنه ذكره في المجروحين؛ ولا يمكن أن يكون الرجل عنده عدلا، وكذابا في آن واحد.

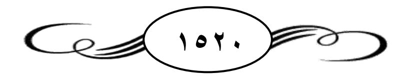
* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك الحديث، ورمي بالكذب.

١٠- «ت ق» عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري، أبو عمر المدني، أخو عبيد الله بن عمر، وعبدالله بن عمر، وأبي بكر بن عمر[1].

وقيل: إن عاصما لم يكن أخا عبيد الله، وعبدالله العمريين؛ وبه قال ابن معين في رواية، وأحمد بن حنبل؛ فقد قال الدوري عن ابن معين: عبيد الله

---

(١) ترجمته في: الضعفاء للعقيلي ٥٣٤/٤ رقم «١٣٦٣»، الجرح والتعديل ٣٤٦/٦ رقم «١٩١٥»، الكامل لابن عدي ١٨٧/٨ رقم «١٣٨٥»، الضعفاء لابن الجوزي ٧٠/٢ رقم «١٧٥٩»، تهذيب الكمال ٥١٧/١٣ رقم «٣٠١٧»، ميزان الاعتدال ٣٢٣/٢ رقم «٣٨٥٩»، تهذيب التهذيب ٥١/٥ رقم «٨٢».



بن عمر، وعبدالله أخوان، ليس لهما أخ روي عنه الحديث، وعاصم بن عمر، هو ابن عمهم[(١)]، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: هو أخو عبيد الله بن عمر بن حفص[(٢)]، وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل: ليس هو أخو عبدالله، وعبيد الله، وهو عمري[(٣)]، قلت: هذا وهم؛ قال الخطيب: كان أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين يقولان إن عاصم بن عمر لم يكن أخا عبيد الله، وعبدالله العمريين، وإنما كان ابن عمهما، وهذان القولان وهم؛ لأن عاصم بن عمر؛ هو أخو عبيد الله، وعبدالله بغير شك، ذكر ذلك جماعة من العلماء، وكذلك نسب الواقدي عاصما في روايته عنه[(٤)]، قلت: وجزم بذلك ابن سعد[(٥)]، وعلي بن المديني[(٦)]، وخليفة بن خياط[(٧)]، وأبو حاتم الرازي[(٨)]، ومحمد بن إسحاق السراج[(٩)]، وأحمد بن صالح المصري[(١٠)]، وابن حبان[(١١)]، وابن عدي[(١٢)]،

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢١٧/١ رقم «١١٩١».

(٢) الضعفاء للعقيلي ٥٣٤/٤ رقم «١٣٦٣».

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق ١٥٧/١.

(٤) المصدر السابق ١٥٦/١، ١٥٧.

(٥) الطبقات الكبير لابن سعد ٥٣٢/٧ رقم «٢١٠٩».

(٦) موضح أوهام الجمع والتفريق ١٥٧/١.

(٧) الطبقات لخليفة بن خياط ص/٤٧٣ رقم «٢٤٣٦».

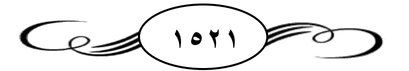
(٨) الجرح والتعديل ٣٤٦/٦ رقم «١٩١٥».

(٩) موضح أوهام الجمع والتفريق ١٥٨/١.

(١٠) المصدر السابق نفس الموضع.

(١١) الثقات لابن حبان ٢٥٩/٧.

(١٢) الكامل لابن عدي ١٨٧/٨ رقم «١٣٨٥».



والدارقطني[(١)]، وغيرهم، وهو الصواب؛ لأنه قول جمهور الأئمة، وقد ساق نسبه ابن حزم في جمهرة أنساب العرب[(٢)] كما قال الجمهور.

* روى عن: زيد بن أسلم، وعبدالله بن دينار، وسهيل بن أبي صالح، وجعفر بن محمد الصادق، وغيرهم، وعنه: ابن وهب، ومحمد بن فليح، وعبدالله بن نافع الصائغ، وأبو داود الطيالسي، وإسماعيل بن أبي أويس، وغيرهم[(٣)].

* قال النسائي: متروك الحديث، يروي عن عبدالله بن دينار[(٤)]، وقال أيضا: ليس بثقة[(٥)]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة أتباع التابعين[(٦)]، فقال: عاصم بن عمر بن حفص أخو عبيد الله بن عمر، يروي عن عبدالله بن دينار، روى عنه عبدالله بن نافع يخطيء، ويخالف، وأخرج له في صحيحه[(٧)]، وأورده في المجروحين[(٨)]؛ فقال: عاصم بن عمر العمري من أهل المدينة يروي عن نافع، وسهيل بن أبي صالح، روى عنه أهل المدينة،

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/١٥٠ رقم «٥٨٨».

(٢) ص/١٥٥.

(٣) تهذيب الكمال ١٣/٥١٧، ٥١٨ رقم «٣٠١٧».

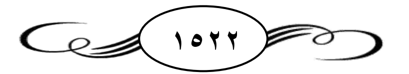
(٤) الضعفاء للنسائي ص/١٨٢ رقم «٤٣٨».

(٥) تهذيب الكمال ١٣/٥١٩ رقم «٣٠١٧».

(٦) ٧/٢٥٩.

(٧) التقاسيم والأنواع ٣/١١٢ حديث رقم «٢٠٩٥»، ٤/١٦٧ حديث رقم «٣٢٣٢»، ٥/٢٧ رقم «٣٩٠٥»، ٧/١٤٠، ٥٥٨، ٦٥٩، حديث رقم «٦٢١٨»، «٦٩٩٠»، «٧١٩٣».

(٨) ٢/٨٧ رقم «٧٢٠».



منكر الحديث جدا، يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال ابن سعد: كان عاصم شاعرا، وله أحاديث، ويستضعف(١)، وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف(٢)، وقال الدوري أيضا عن ابن معين: ليس بشيء(٣)، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ضعيف، ليس بشيء(٤)، وقال عبدالله بن علي بن عبدالله المديني عن أبيه: ضعيف(٥)، وقال صالح بن أحمد(٦)، وحنبل بن إسحاق(٧) عن أحمد بن حنبل: ضعيف، وقال أحمد بن صالح المصري: أربعة إخوة ثقات؛ عبيد الله، وعبدالله، وعاصم، وأبو بكر؛ بنو عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب(٨)، وقال ابن البرقي: ليس بثقة(٩)، وقال هارون بن موسى الفروي: ليس بقوي(١٠)، وقال البخاري: منكر الحديث(١١)، وقال

---

(١) الطبقات الكبير لابن سعد ٥٣٢/٧ رقم «٢١٠٩».

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري ١٩٠/١، ١٩٤رقم «٩٧٠»، «١٠٠٥».

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢١٧/١ رقم «١١٩١».

(٤) الضعفاء للعقيلي ٥٣٤/٤ رقم «١٣٦٣».

(٥) موضح أوهام الجمع والتفريق ١٥٧/١.

(٦) الجرح والتعديل ٣٤٦/٦ رقم «١٩١٥».

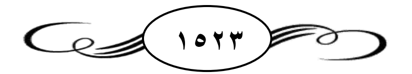
(٧) موضح أوهام الجمع والتفريق ١٥٧/١.

(٨) المصدر السابق ١٥٨/١.

(٩) تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم لابن البرقي ص/٧٤ رقم «٢٦١».

(١٠) الجرح والتعديل ٣٤٦/٦ رقم «١٩١٥».

(١١) التاريخ الكبير للبخاري ٤٧٨/٦، ٤٩٢ رقم «٣٠٤٢»، «٣٠٨٢».



أيضا: ضعيف الحديث، لا أروي عنه شيئا[1]، وقال الجوزجاني: يضعف حديثه[2]، وقال مسلم: منكر الحديث[3]، وقال البرذعي عن أبي زُرْعَة: واهي الحديث جدًّا، وهو أنكر عندي حديثًا من موسى بن عبيدة، روى عن عبدالله بن دينار خمسين حديثًا مناكير كلها، وموسى لا أرى غيره عندي، عاصم أنكر حديثًا[4]، وقال الآجري عن أبي داود: روى المناكير عن عبدالله بن دينار[5]، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ضعيف الحديث[6]، وقال الترمذي: يضعف في الحديث من قبل حفظه[7]، وقال أيضا: ليس بالحافظ عند أهل الحديث[8]، وقال الساجي: ضعيف، ليس بشيء[9]، وقال ابن عدي: ضعفوه[10]، وأورد له جملة من مناكيره في الكامل[11]، ثم قال: ولعاصم بن عُمر غير ما ذكرت من الحديث عن عبدالله بن دينار، وسهيل، وزيد بن أسلم، وغيرهم، وأحاديثه أحاديث حسان، ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال أبو

---

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي ص/٣٩٣.

(٢) أحوال الرجال للجوزجاني ص/١٣٩ رقم «٢٣٧».

(٣) الكنى والأسماء لمسلم ١/٥٣٤ رقم «٢١٣٣».

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له ص/٢٧٣ رقم «٤٧٧»، رقم «٤٧٨».

(٥) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/١٥٨.

(٦) الجرح والتعديل ٦/٣٤٧ رقم «١٩١٥».

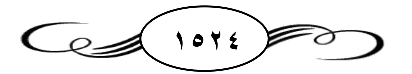
(٧) الجامع ص/٦٣٥ عقب الحديث رقم «١٤٥٦».

(٨) المصدر السابق ص/١٢١٩ عقب الحديث رقم «٣٦٩٢».

(٩) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٧/١١٢ رقم «٢٦٣١».

(١٠) الكامل لابن عدي ٨/١٨٧ رقم «١٣٨٥».

(١١) ٨/١٨٩. ١٩٦.



أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم(١)، وقال الدارقطني: عاصم أخو عبدالله، وعبيد الله، وأبي بكر بنى عمر، هم أربعة؛ فأما عاصم، فضعيف قريب من عبدالله، وأبو بكر بن عمر، قليل الحديث بمرة، ثقة، وقد تكلم أبو عبدالرحمن النسائي على أحمد بن صالح، حيث قال: أربعتهم ثقات(٢)، وقال ابن حزم: يضعف في الحديث(٣)، وقال البيهقي: ضعيف(٤)، وقال أيضا: ضعيف جدا(٥)، وقال الذهبي: ضعفوه(٦)، وقال أيضا: واه(٧)، وقال ابن حجر: ضعيف(٨).

* النظر في أقوال الأئمة، والترجيح: اختلف النقاد في عاصم؛ فوثقه بعضهم، وجرحه آخرون، والراجح فيه جانب الجرح؛ لأمرين: أحدهما: أنه رأي جمهور الأئمة، والأمر الآخر: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها، والأخذ بها كما سلف، لكن الأئمة الذين جرحوه منهم من جرحه جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار كالنسائي، ومنهم من اقتصر على تضعيفه بما لا يسقطه، وهو الراجح فيه لأمرين: أحدهما: أنه رأي جمهور

(١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٧/١١٢ رقم «٢٦٣١».

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/ ١٥٠، ١٥١ رقم «٥٨٨».

(٣) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص/ ١٥٥.

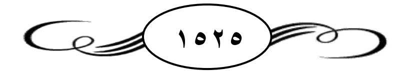
(٤) السنن الكبير للبيهقي ١٠/١٣٤ عقب الحديث رقم «٩٦٦٨».

(٥) المصدر السابق ١٩/١٢٦ رقم «١٨٨٤٣».

(٦) المغني في الضعفاء ١/٥٠٧ رقم «٢٩٨٩».

(٧) المقتنى في سرد الكنى ١/٤٢٢ رقم «٤٥٣٤».

(٨) تقريب التهذيب ص/٢٨٦ رقم «٣٠٦٨».



الأئمة، والأمر الآخر: أن ابن عدي قد سبر حديث الرجل، وقال: أحاديثه أحاديث حسان، ومع ضعفه يكتب حديثه، قلت: وهو المعتمد فيه.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وتركه له مرجوح؛ لأنه متشدد في نقد الرجال كما سلف، وقد خالفه جمهور النقاد، فاقتصروا على تضعيف الرجل بما لا يسقطه، وقولهم فيه هو المعتمد، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، ليس هذا فحسب، بل إنه أخرج له في صحيحه كما سلف، وصنيع ابن حبان أيضا مرجوح؛ إذ ثبت أن الرجل ضعيف، ومن كان ضعيفا، فلا يجوز ذكره في الثقات مطلقا، إنما موضعه كتب الضعفاء، لكن ابن حبان قد ذكره أيضا في المجروحين، وتكلم فيه بما سلف، فأجاد، إذ قال في آخر كلامه: لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات، وهذا يدل على عدم اطراح الرجل عنده مع ضعفه، وأن حديثه عنده يكتب للاعتبار، وهو يلتقي مع قول جمهور النقاد، كما سلف، والمعتمد عنه جرحه للرجل؛ إذ وافقه عليه جمهور النقاد، كما تقدم.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه ضعيف.

* وفاته: قال خليفة بن خياط: مات سنة أربع وخمسين ومائة(1).

* تنبيه: ترجم البخاري لعاصم هذا في التاريخ الكبير في موضعين؛ قال في الأول: عاصم بن عمر، العمري، روى يعقوب بن محمد، عن نافع، عن أبي عمر، يرويه عن عاصم، منكر [الحديث](2)،

---

(1) تاريخ خليفة بن خياط ص/٣٤٥.

(2) ما بين قوسين سقط من مطبوع التاريخ الكبير للبخاري، وأثبته من موضح أوهام الجمع والتفريق ١/١٥٦.



مـديني[١]، وقـال فـي الثـاني: عاصـم بـن عمـر، العمـري، المـديني منكـر الحـديث[٢]، قـال الخطيـب: والظـاهر يقتضـي أن يكـون البخـاري ذهـب إلـى أنهمـا اثنـان لـذكره إياهمـا فـي موضـعين، ورسـمه لهمـا تـرجمتين، والترجمتـان لرجـل واحـد؛ هـو عاصـم بـن عمـر بـن حفـص بـن عاصـم بـن عمـر بـن الخطـاب أخـو عبيـد الله، وعبـدالله، وأبـي بكـر بنـي عمر [٣].

* وروى لـه الترمذي، وابن ماجه[٤].

١١- عبدالواحد بن زيد البصري، أبو عبيدة القاصُّ الزاهد، العابد[٥].

* روى عن: عبادة بن نُسَيّ[٦]، والحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وعبدالله بن راشد مولى عثمان بن عفان، وغيرهم، وعنه: النضر بن شميل، ومسلم بن إبراهيم، وعبدالصمد بن عبدالوارث، وقرة بن حبيب، ووكيع بن الجراح، ومحمد بن السماك، وزيد بن الحباب، ومسلم بن إبراهيم، وجماعة[٧].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٤٧٨/٦ رقم «٣٠٤٢».

(٢) المصدر السابق ٤٩٢/٦ رقم «٣٠٨٢».

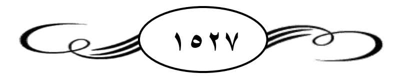
(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق في الوهم الحادي والخمسين ١٥٦/١.

(٤) تهذيب الكمال ١٣/ ٥١٩.

(٥) ترجمته في: الكامل لابن عدي ٣٥٠/٨ رقم «١٤٤٢»، تاريخ دمشق ٢١٥/٣٧ رقم «٤٣١٨»، سـير أعـلام النـبلاء ١٧٨/٧ رقـم «٥٩»، ميـزان الاعتـدال ٥٨٥/٢ رقـم «٥٠٢٣».

(٦) بضم النون، وفتح المهملة الخفيفة. تقريب التهذيب ص/٢٩٢ رقم «٣١٦٠».

(٧) تاريخ دمشق ٢١٦/٣٧ رقم «٤٣١٨»، سير أعلام النبلاء ١٧٨/٧ رقم «٥٩».



* قال النسائي: متروك الحديث[1]، وقال أيضا: ليس بثقة[2]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة أتباع التابعين[3]، فقال: عبدالواحد بن زيد العابد، كنيته أبو عبيدة، من أهل البصرة، له حكايات كثيرة في الزهد، والرقائق، يروي عن الحسن، ومالك بن دينار، روى عنه أهل بلده، يعتبر بحديثه إذا كان دونه، وفوقه ثقات، ويجتنب ما كان من حديثه من رواية سعيد بن عبدالله بن دينار، فإن سعيدا يأتي بما لا أصل له عن الأثبات، وأورده في المجروحين[4]، فقال: عبدالواحد بن زيد البصري العابد، يروى عن الحسن، وعبادة بن نسي، روى عنه أهل البصرة، كان ممن غلب عليه العبادة حتى غفل عن الإتقان فيما يروي، فكثر المناكير في روايته على قلتها، فبطل الاحتجاج به.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال المُعتَمِرُ بن سليمان التيمي: كُنت عِند عَوفٍ الأَعرابي، فقال: يا مُعتَمِرُ مُرَّ بِنا إِلى مُوسَى الأُسواريّ[5]، فَإِنه يَزعُم أَنَّ ابنه قُتِلَ بِغَير أَجَله، ويَروي عن الحَسن

---

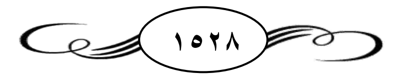
(١) الضعفاء للنسائي ص/١٦٢ رقم «٣٩٠».

(٢) لسان الميزان ٢٩٠/٥ رقم «٤٩٥٧».

(٣) ١٢٤/٧.

(٤) ١٢٨/٢ رقم «٧٦٩».

(٥) بضم الهمزة، وسكون السين المهملة، وفتح الواو، وفي آخرها الراء المهملة، هذه النسبة إلى أُسْوَار. الأنساب للسمعاني ٢٥٠/١ رقم «١٦١»، اللباب في تهذيب الأنساب ٦٠/١، وقيل: هذه النسبة إلى الأساورة بطن من تميم. توضيح المشتبه ٢٠٨/١، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٤٤/١.



أَنَّ المَقتُولَ يُقتَلُ بِغَيرِ أَجَلِه، قال: فَذَهَبت معَه إِلَيه، قال: فقال[1]: ويحَك، أَو ويلَك، تَزعُم أَنَّ المَقتُول يُقتَل بِغَير أَجَلِه، تَرويه عن الحَسن وأَنا أَطول مُجالَسَةً لَه مِنكَ؟ قال: هاه، حَدثني به عبدالواحد بن زَيد، قال: يا مَعتمر، مُرَّ بِنا إِلى عبدالواحد، قال: فافتَرَقنا يَومنا، قال: فَجِئت إِلى أَبي[2]، قُلتُ: كان مِن القِصَّة كَذا، ذَهَبت مع عَوف الأَعرابي إِلى مُوسَى الأُسواري، فَذَكَر القِصَّةَ، قال: يا بُنَيَّ، الزَم عَوفًا، فَإِنه رَجُل صِدق، اذهَب معَه إِلى عبدالواحد، قال: فَجِئتُ، فَذَهَبت معَه إِلى عبدالواحد، قال[3]: ها ويلَك، أَو ويحَك، لِمَ تَكذِب على الحَسن، تَزعُم أَنَّ المَقتُول يُقتَل بِغَير أَجَلِه، تَرويه عن الحَسن، وأَنا أَطول لَه مُجالَسَةً مِنك، قال: فَما قُمنا حَتَّى عَلمنا أَنه كَذَب على الحَسنِ[4]، وقال عباس الدوري[5]، وعثمان الدارمي[6] عن ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين:

---

(١) القائل هو عوف الأعرابي.

(٢) هو سليمان بن طرخان التيمي والد المعتمر.

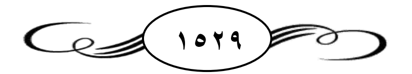
(٣) القائل هو عوف الأعرابي.

(٤) الضعفاء للعقيلي في ترجمة موسى بن يسار الأسواري ٤٦٠/٥ رقم «١٧٥٢». وصوابه موسى بن سيار. بفتح السين المهملة، والمثناة تحت المشددة، وبعد الألف راء. الإكمال لابن ماكولا ٤٢٩/٤، توضيح المشتبه ٢٢٧/٥.

وعلق الحافظ برهان الدين الحلبي على هذه الحكاية، فقال: الظاهر من العبارة أن عبدالواحد هو الذي كذَبَ على الحسن، ووضع عليه هذا الكلام. الكشف الحثيث ص/١٧٥ رقم «٤٦٨».

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٥٨/٢ رقم «٣٢٨٩».

(٦) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين /١٤٨ رقم «٥٠٦».



ليس حديثه بشيء، ضعيف الحديث[1]، وقال ابن محرز عن ابن معين: ضعيف[2]، قلت: وطعن ابن معين في الرجل، نوعان؛ أحدهما: طعن يسقط الرجل عن درجة الاعتبار، والآخر: طعن لا يسقطه، والراجح عن ابن معين الأول؛ إذ رواه عنه جمهور أصحابه، كما سلف، وقال عمرو بن علي الفلاس: كان قاصا، وكان متروك الحديث[3]، وقال البخاري: منكر الحديث[4]، وقال أيضا: تركوه[5]، وقال الجوزجاني: كان قاصا بالبصرة، سيء المذهب، ليس من معادن الصدق[6]، وقال يعقوب بن شيبة: هو رجل صالح متعبد، وكان يقصُّ، يعرف بالنُّسُك، والتزهد، وأحسبه كان يقول بالقدر[7]،

---

(١) الجرح والتعديل ٢٠/٦ رقم «١٠٧».

(٢) معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز ص/١٣٨، ٣٦٠ رقم «٣٦٢»، «١٤٩٨».

(٣) الجرح والتعديل ٢٠/٦ رقم «١٠٧».

(٤) التاريخ الأوسط للبخاري ٥٨٨/٣ رقم «٨٩٩».

(٥) التاريخ الكبير للبخاري ٦٢/٦ رقم «١٧١٣».

(٦) أحوال الرجال ص/١١٦ رقم «١٨٩».

(٧) أي كان يقول بالقدر على مذهب القدرية؛ وهي فرقتان؛ الأولى: وتتلخص فريتهم في زعمهم أن الله تعالى لم يقدِّر أفعال العباد سلفا، ولم يعلمها، ولم يكتبها في اللوح المحفوظ، وأن الأمر أُنُف أي مستأنف؛ لم يسبق به قدر، وأن العباد مستقلون بخلق أفعالهم؛ تعالى الله عن ذلك، وقد انقرضت هذه القدرية، والثانية: وهم جمهور القدرية؛ وهم يقرون بالعلم المتقدم، والكتاب السابق، لكنهم انقسموا إلى قدريتين؛ إحداهما: القدرية الذين خالفوا السلف في زعمهم أن أفعال العباد كلها خيرها، وشرها مقدورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال والأخرى: القدرية الذين قالوا: إن الله قدّرَ الْخَيْر، وَلَمْ يُقَدّرِ الشَّرّ، وأثبتوا أن الله يخلق الخير، والعباد يخلقون الشر، وكلام هاتين القدريتين مع كونه
==

وليس له بالحديث علم، هو ضعيف الحديث[1]، وقال البرذعي قلتُ . يعني لأبي زرعة .: عبدالواحد بن زيد؟ قَال: قدري، قلتُ: كيف حديثه؟ قَال: أما في الحديث فليس بذلك الضعيف[2]، وقال الآجري عن أبي داود: ليس بشيء[3]، وقال أبو حاتم: ليس بالقوى في الحديث، ضعيف بمرة[4]، وقال يعقوب الفسوي: عبدالواحد بن زيد حدثنا عنه ابن حساب، وهو ضعيف أمسك عبدالرحمن بن مهدي عن حديثه[5]، وقال أيضا: وعبدالواحد بن زيد أمسك عبدالرحمن بن مهدي عنه[6]، وقال البزار: هو رجل من أهل البصرة كان متعبدا، وأحسبه كان يذهب إلى القدر مع شدة عبادته[7]، وقال أيضا: لم يكن بقوي في الحديث، وكان رجلا متعبدا من أهل البصرة، لم يكن عند أهل العلم بالحافظ[8]، وقال أيضا: ليس بالقوي[9]، وأورده ابن

==

باطلا أخف من المذهب الأول. الفرق بين الفرق للبغدادي ص/١١٤، ١١٥، الفصل في الملل والنحل لابن حزم ٨١/٣ . ١٣٦، الملل والنحل للشهرستاني ٤٥/١.

(١) تاريخ دمشق ٢٢٣/٣٧ رقم «٤٣١٨».

(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له ص/١٢٤ رقم «١٣٩».

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود ص/١٣٦ رقم «٨٠٠».

(٤) الجرح والتعديل ٢٠/٦ رقم «١٠٧».

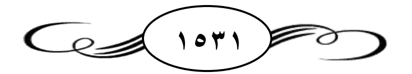
(٥) المعرفة والتاريخ ١٢٢/٢.

(٦) المصدر السابق ٦١/٣.

(٧) مسند البزار ١٠٧/١ عقب الحديث رقم «٤٤».

(٨) المصدر السابق ١٩٧/١ عقب الحديث رقم «٤٤م».

(٩) المصدر السابق ٩٢/٢ عقب الحديث رقم «٤٤٦».



عـدي فـي الكامـل(١)، وذكـر لـه حـديثين، ثـم قـال: ولعبدالواحـد بـن زيـد غيـر مـا ذكـرت، ولـيس بـالكثير، وكـان صـاحب مـواعظ بالبصـرة(٢)، وقـال الـدارقطني: عبدالواحـد بـن زيـد، والحسـن بـن ذكـوان، ضـعيفان(٣)، وأورده فـي الضـعفاء والمتـروكين(٤)، وقـال: ضـعيف، وقـال ابـن عبـدالبر: أجمعـوا علـى ضـعفه(٥)، وقـال الـذهبي: ضـعيف الحـديث(٦)، وقـال ابـن حجـر: وذكـره ابـنُ حِبَّـان فـي الضـعفاء...، وذكـره أيضًا في الثقات، فما أجاد(٧).

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: عبدالواحد وثقه ابن حبان، وأورده أيضا في المجروحين، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما سلف، وثالثها: أن عوف بن أبي جميلة كذَّبه، وواجهه بذلك، وأقام الحجة على كذبه، ووافق المعتمرُ بن سليمان عوفا على تكذيبه، وهذا جرح مفسر، وهو مقدم على التعديل بلا تردد، لكن الأئمة الذين جرحوه؛ اقتصر بعضهم على تضعيفه بما لا يسقطه، وجرحه آخرون جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه؛ لأمور؛ أحدها:

---

(١) ٣٥٠/٨ رقم «١٤٤٢».

(٢) الكامل لابن عدي ٣٥١/٨، ٣٥٢ رقم «١٤٤٢».

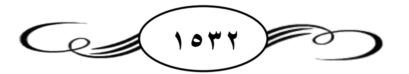
(٣) العلل للدارقطني ٣٨/٣ رقم «٢٧١».

(٤) ص/١٢٠ رقم «٣٤٣».

(٥) لسان الميزان ٢٩٠/٥ رقم «٤٩٥٧».

(٦) تاريخ الإسلام ١٣٩/٤ رقم «١٧٨».

(٧) لسان الميزان ٢٩٠/٥ رقم «٤٩٥٧».



أنه رأي أكثر الأئمة، وثانيها: أن مع الذين جرحوه جرحا شديدا زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، وثالثها: أن عوف بن أبي جميلة كذَّبه، ووافقه المعتمرُ بن سليمان على ذلك، وهذا يرجح اطراح الرجل، وسقوطه.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح؛ لأمور؛ أحدهما: أن النسائي لم ينفرد بتركه، بل وافقه على ذلك الفلاس، وغيره كما سلف، وثانيها: أن عوف بن أبي جميله كذبه، ووافق عوفا على تكذيبه المعتمرُ بن سليمان، وثالثها: أن ترك النسائي له يتأيد برأي أكثر النقاد، الذين جرحوا الرجل جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، لكن ابن حبان أورد الرجل في المجروحين أيضا، وطعن فيه بما سبق، والمعتمد عنه جرحه للرجل؛ إذ وافقه عليه عامة النقاد، كما تقدم.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه قدري، متروك الحديث، ورمي بالكذب.

* وفاته: قال روح بن عبدالمؤمن: مات عبدالواحد سنة سبع وسبعين ومائة، واستبعد الحافظ الذهبي وفاته في هذا التاريخ؛ فقال: وهذا بعيد جدا، ما بقي الرجل إلى هذا الوقت، وإنما هو بعد الخمسين ومائة(١).

١٢- عُبَيد بن إسحاق الكوفي، أبو عبدالرحمن العطار(٢)، عطار المطلقات(١).

(١) تاريخ دمشق ٢٣٦/٣٧ رقم «٤٣١٨»، تاريخ الإسلام ١٤٢/٤، الوافي بالوفيات ١٧٠/١٩ رقم «٧٣٦١».

(٢) ترجمته في: الضعفاء للعقيلي ١٦٤/٤ رقم «١٠٩٥»، الجرح والتعديل ٤٠١/٥ رقم «١٨٥٩»، الكامل لابن عدي ٤٧١/٨ رقم «١٥١٠»، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٩/٢ ==



* روى عن: قيس بن الربيع، وزهير بن معاوية، وشريك، وسيف بن عمر التميمي، وسنان بن هارون البرجمي، وغيرهم، وعنه: ميمون بن الأصبغ، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن عوف الحمصي، ويحيى بن محمد بن حريش، وعاصم بن محمد بن زيد العمري، ويحيى بن سلمة بن كهيل ،وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وغيرهم[٢].

* قال النسائي: متروك الحديث[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة تبع الأتباع[٤]، فقال: عبيد بن إسحاق العطار، أبو عبدالرحمن الضبي، من أهل الكوفة، يروي عن زهير بن معاوية، وشريك، روى عنه ابنه أحمد بن عبيد، وأهل العراق، يغرب، وأورده في المجروحين[٥]، فقال: عبيد بن إسحاق العطار، كنيته أبو عبدالرحمن، من أهل الكوفة، يروي عن شريك، وقيس، روى عنه العراقيون، مات سنة أربع عشرة ومائتين، ممن يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال ابن الجنيد: عن ابن معين: كذاب، وكان صديقًا لي[٦]، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين:

==

رقم «٢٢٢٠»، ميزان الاعتدال ٣/٢١ رقم «٥١٤٠»، لسان الميزان ٥/٣٤٩ رقم «٥٠٤٨».

(١) وهذا لقبه. نزهة الألباب في الألقاب ٢/ ٢٩ رقم «١٩٨٤».

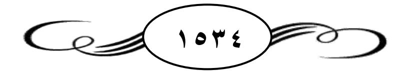
(٢) الجرح والتعديل ٥/٤٠١ رقم «١٨٥٩»، تاريخ الإسلام ٥/ ٣٩٠ رقم «٢٥١».

(٣) الضعفاء للنسائي ص/١٧٠ رقم «٤٠٢».

(٤) ٨/٤٣١.

(٥) ٢/١٦٢ رقم «٨٠٣».

(٦) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/١٥٧ رقم «٨٤٧».



لا شيء[١]، وقال مُعاويةُ بن صالح عن ابن معين: ليس بشيء[٢]، وقال ابن شاهين: قال ابن معين: متروك الحديث[٣]، وقال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول: عبيد العطار؛ هو عطار المطلقات، قال: قلت ليحيى بن معين: هذه الأحاديث التي يحدث بها باطل؟، فقال لي: اتق الله، ويحك، فقلت له: هي باطل[٤]، وقال الذهبي: ضعفه ابن معين، وقال: قلت له: هذه الأحاديث التي تحدث بها باطل، فقال: اتق الله ويحك، فقلت له: هي باطل[٥]، قلت: وهم الذهبي في هذا النقل عن ابن معين، فلم يقل ابن معين شيئا لعبيد العطار، والذي قال: هذه الأحاديث التي يحدث بها باطل؛ هو عباس الدوري، قال ذلك لابن معين، كما سلف، وكذلك روى هذه الحكاية العقيلي[٦]، وابن عدي[٧] في كتابيهما في الضعفاء، ويُرْوَى عن عَباس الدوري، عن ابن معين أنه قال: ضَعيفٌ، قلت: ولم أقف على هذا القول في تاريخ ابن معين برواية الدوري، إنما أخرجه العقيلي في الضعفاء[٨] عن محمد بن عيسى، عن الدوري، والراجح عن ابن معين جرحه الشديد للرجل، لأنه قول جمهور أصحابه عنه،

---

(١) الجرح والتعديل ٤٠١/٥ رقم «١٨٥٩».

(٢) الضعفاء للعقيلي ١٦٤/٤ رقم «١٠٩٥».

(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين ص/١٤٩ رقم «٤٨٦».

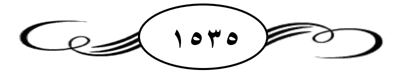
(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٣٠١/١ رقم «١٩١٦».

(٥) تاريخ الإسلام ٣٩٠/٥ رقم «٢٥١».

(٦) الضعفاء للعقيلي ١٦٤/٤ رقم «١٠٩٥».

(٧) الكامل لابن عدي ٤٧١/٨ رقم «١٥١٠».

(٨) ١٦٣/٤ رقم «١٠٩٥».



وقال البخاري: منكر الحديث[1]، وقال أيضا: عنده مناكير[2]، والراجح عن البخاري جرحه الشديد للرجل، إذ وافقه عليه أكثر النقاد، وقال مسلم: متروك الحديث[3]، وقال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث[4]، وقال أبو حاتم: ما رأينا إلا خيرا، وما كان بذاك الثبت، في حديثه بعض الإنكار[5]، وقال ابن الجارود: الأحاديث التي يحدث بها باطلة[6]، وأورده ابن عدي في الكامل[7]، وأخرج له جملة من مناكيره، منها؛ ما أخرجه من طريقه عن سيف بن عُمر التميمي قال: كنتُ جالسا عند سعد بن طريف الإسكاف إذ جاء ابن له يبكي، فقال: يا بني، مالك؟ قال: ضربني المعلم، قال: والله لأخزينهم اليوم؛ حَدثنا عِكرمَة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: شراركم معلموكم، أقلهم رحمة على اليتيم، وأغلظهم على المسكين، ثم قال ابن عدي: وهذا بهذا الإسناد لا أعلم رواه غير عُبيد هذا[8]، وقال في ترجمة سعد بن طريف

(١) التاريخ الأوسط للبخاري ٩٦٤/٤ رقم «١٥٣٩»، وهذا جرح شديد، كما تقدم في رقم «٦».

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٤٤١/٥ رقم «١٤٣٧».

(٣) الكنى والأسماء لمسلم ٥٢٨/١ رقم «٢١٠٧».

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له ص/٣٤٠ رقم «٧١٠».

(٥) الجرح والتعديل ٤٠١/٥ رقم «١٨٥٩».

(٦) لسان الميزان ٣٤٩/٥ رقم «٥٠٤٨».

(٧) ٤٧١/٨ رقم «١٥١٠».

(٨) الكامل لابن عدي ٤٧٢/٨ رقم «١٥١٠».



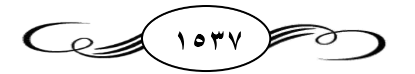
الإسكاف[1]: لم يروه عنه . يعني سعدا . إلا سيف، وعن سيف عُبيد بن إسحاق، وجميعا ضعيفان، فلا أدري البلاء منهما أو منه، وقال في ترجمة سيف بن عمر[2]: وهذا حديث منكر موضوع، وقد اتفق في هذا الحديث ثلاثة من الضعفاء فرووه: عُبيد بن إسحاق الكوفي العطار يلقب عطار المطلقات ضعيف، وسيف بن عُمر الضبي كوفي، وسعد الإسكاف كوفي ضعيف، وهو أضعف الجماعة، فأري، والله أعلم أن البلاء من جهته، ومن مناكيره التي ساقها ابن عدي ما أخرجه من طريقه، عن سنان بن هارون، عن حميد الطويل، عن أَنَس بن مالك، عن أُم حبيبة زوج النبي ﷺ قالت: يا رسول الله، المرأة يكون لها زوجان في الدنيا، فتموت، ويموتان، ثم يدخلون الجنة، فلأيهما تكون؟ قال: لأحسنهما خلقا كانا في الدنيا، يا أم حبيبة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة، ثم قال: وهذا أَيضًا لا يرويه فيما أعلمه غير عُبيد بن إسحاق، ولعبيد غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد، أو منكر المتن[3]، وقال الأزدي: متروك الحديث[4]، وأورده الدارقطني في

(١) الكامل ٤٣١/٥ رقم «٧٩٧».

(٢) المصدر السابق ١٧/٦ رقم «٨٥٢».

(٣) الكامل لابن عدي ٤٧٣/٨ رقم «١٥١٠».

(٤) ميزان الاعتدال ٢١/٣ رقم «٥١٤٠».



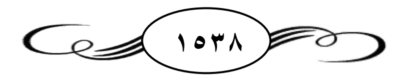
الضعفاء والمتروكين[1]، وقال: كوفي ضعيف، وقال الذهبي: ضعفوه[2].

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: عبيد هذا رضيه أبو حاتم الرازي مع تشدده في النقد، فلعله لم يَخْبُرْ حاله، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يغرب، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها، والأخذ بها كما سلف، وثالثها: أن ابن معين صاحَبَ الرجلَ، وخَبَرَ حالَه، فكذبه، كما تقدم في رواية ابن الجنيد عنه، وهذا جرح مفسر وهو مقدم على التعديل على الراجح، ورابعها: أن عباسا الدوري، وابن الجارود حكما على أحاديث عبيد العطار بالبطلان، وهذا فيه اتهام للرجل بالكذب، وقد أقر ابن معين عباسا على قوله آخرا، إذ سكت، ولم يتعقبه بشيء، واتهام الرجل بالكذب جرح مفسر، وهو مقدم على التعديل أيضا، لكن الأئمة الذين جرحوه منهم من اقتصر على تضعيفه بما لا يسقطه، ومنهم من جرحه جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه لأمور: أحدها: أنه رأي أكثر النقاد، وثانيها: أن مع الذين جرحوه جرحا شديدا زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما سلف، وثالثها: أن ابن معين كذبه، وهو أدرى به من غيره؛ إذ كان صديقا له، كما تقدم، ومن ثبت كذبه سقط حديثه، ورابعها: أن كلام عباس الدوري، وابن الجارود، وابن عدي يدل على اتهام الرجل بالكذب، وهذا يرجح سقوط الرجل، وحديثه.

---

(١) ص/١٣١ رقم «٣٩٦».

(٢) ديوان الضعفاء ص/٢٦٧ رقم «٢٧٢٠»، المغني في الضعفاء ٣٣/٢ رقم «٣٩٥٥».



* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وقال: يغرب، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح؛ لأمور؛ أحدها: أن النسائي لم ينفرد بتركه، بل وافقه مسلم، وغيره على ذلك، وثانيها: أن ترك النسائي له يتأيد برأي أكثر النقاد، الذين جرحوا الرجل جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، كما سلف بيانه، وثالثها: أن ابن معين كذب الرجل، واتهمه عباس الدوري، وابن الجارود، وابن عدي، والراوي إذا كان كذابا، أو متهما بالكذب، فلا يجوز ذكره في الثقات مطلقا، إنما موضعه كتب الضعفاء والهلكى، لكن ابن حبان ذكره أيضا في المجروحين، فأجاد، والمعتمد عنه جرحه للرجل؛ إذ وافقه عليه جمهور النقاد، كما سلف.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك الحديث، ورمي بالكذب.

* وفاته: قال البخاري، وابن حبان: مات سنة أربع عشرة ومِائَتين أو نحوها[١].

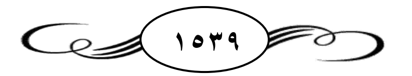
١٣- عمر بن صالح بن أبي الزاهرية، أبو حفص الأزدي مولاهم، البصري[٢]، الأوقص[٣]، نزيل دمشق.

---

(١) التاريخ الأوسط للبخاري ٩٦٤/٤ رقم «١٥٣٩»، المجروحين لابن حبان ١٦٢/٢ رقم «٨٠٣».

(٢) ترجمته في: تاريخ دمشق ٨٠/٤٥ رقم «٥٢٢٤»، تاريخ الإسلام ١١٧٢/٤ رقم «٢١٩»، ميزان الاعتدال ٢١٤/٣ رقم «٥٨٢٣».

(٣) قال أبو عبيد الهروي: الأوقص؛ الذي قصرت عنقه. الغريبين في القرآن والحديث للهروي ٢٠٢٥/٦ في مادة «وقص».



* روى عن: أبي جمرة نصر بن عمران الضبعي، وأيوب السختياني، وابن عون، وسعيد بن أبي عروبة ومالك بن دينار، وعنه صفوان بن صالح، ومحمد بن مصفى، وعمرو بن عثمان الحمصيان، وموسى بن عامر المري، وهاشم بن خالد بن أبي جميل، وداود بن رشيد، وآخرون[١].

* قال النسائي: متروك الحديث[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة أتباع التابعين[٣]؛ ثم ذكره في طبقة تبع الأتباع[٤].

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال البخاري: منكر الحديث[٥]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ضعيف الحديث، قال: هو بصرى، سكن دمشق، ليس بقوى، وكان إبراهيم بن موسى يحمل عليه، روى عن أبي جمرة منكرات[٦]، وقال أيضا: عمر ضعيف الحديث، يحدث عن أبي جمرة أحاديث بواطيل[٧]، وقال أيضا: رُئِي سكران[٨]، وأورده ابن عدي في الكامل[٩]، وأخرج له حديثين؛ ثم قال: وعمر بن صالح له غير ما ذكرت

---

(١) تاريخ دمشق ٤٥/٨٠ رقم «٥٢٢٤»، تاريخ الإسلام ١١٧٢/٤ رقم «٢١٩».

(٢) الضعفاء للنسائي ص/١٨٩ رقم «٤٦٥».

(٣) ١٨٣/٧.

(٤) ٤٤٣/٨.

(٥) الضعفاء الصغير للبخاري ص/٩٦ رقم «٢٥٨»، وهذا جرح شديد للرجل كما تقدم بيانه في رقم «٦».

(٦) الجرح والتعديل ١١٦/٦ رقم «٦٢٨».

(٧) العلل لابن أبي حاتم ٤٥/٤ عقب الحديث رقم «١٢٤١».

(٨) لسان الميزان ١١٥/٦ رقم «٥٦٤٤».

(٩) ٣٥٠/٧ رقم «١٢٠١».



من الحديث يسير، عن أبي جَمرَة، وعامة ما يرويه غير محفوظ[١]، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٢]، وقال الأزدي[٣]، والدارقطني[٤]: متروك، وقال ابن منده: حدث عَن أبي جَمْرَة نصر بن عمرَان بموضوعات[٥]، قلت: في هذا اتهام لعمر بالكذب، لأن أبا جمرة ثقة إمام[٦]، فلا يتجه الحمل في هذه الموضوعات إلا على عمر بن صالح، وقال ابن طاهر: متروك الحديث[٧]، وقال ابن حجر: وذَكَره ابن حِبَّان في الثقات، وَلا عبرة بذلك، فإن أحاديث هذا الرجل تدل على وهْنه، لا سيما، وقد قال البخاري: منكر الحديث[٨].

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: عمر ذكره ابن حبان في الثقات، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، وثالثها: أن قول ابن منده يدل على اتهامه للرجل بوضع الحديث، وهذا جرح مفسر وهو مقدم على التعديل، لكن الأئمة الذين جرحوه؛ اقتصر بعضهم

(١) الكامل لابن عدي ٣٥٠/٧ رقم «١٢٠١».

(٢) الأسامي والكنى للحاكم أبي أحمد ٢٧٣/٢ رقم «١٥٢٣».

(٣) الضعفاء لابن الجوزي ٢١١/٢ رقم «٢٤٧٣».

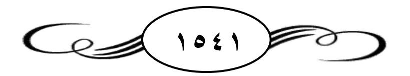
(٤) المصدر السابق نفس الموضع.

(٥) فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده ص/٢١٤ رقم «١٧٥٢».

(٦) ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٦٥/٨ رقم «٢١٣٠»، تهذيب الكمال ٣٦٢/٢٩ رقم «٦٤٠٨».

(٧) ذخيرة الحفاظ ٤٨٢/١ عقب الحديث رقم «٦٩١»، ١٦٧٤/٣ عقب الحديث رقم «٣٧٥٨».

(٨) لسان الميزان ١١٥/٦ رقم «٥٦٤٤».



على الطعن فيه بما لا يسقطه، وجرحه آخرون جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه؛ لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه جرحا شديدا زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما سلف، وثالثها: أن قول ابن منده يدل على اتهامه للرجل بوضع الحديث، وهذا يرجح اطراح الرجل، وسقوطه.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في طبقتين من الثقات، فذكره في طبقة أتباع التابعين، ثم أعاده في طبقة تبع الأتباع، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح؛ لأمور؛ أحدها: أنه لم ينفرد به، بل وافقه عليه الأزدي والدارقطني، كما سلف، وثانيها: أن ترك النسائي له يتأيد برأي جمهور النقاد، الذين جرحوا الرجل جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، كما سلف بيانه، وثالثها: أن قول ابن منده يدل على اتهامه للرجل بوضع الحديث، كما سلف، ومن كان متهما بالوضع، فلا يجوز ذكره في الثقات؛ إنما موضعه كتب الضعفاء والهلكى كما تقدم.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك الحديث، متهم بالوضع.

١٤- «ق» عمرو بن عثمان بن سيار الكلابي، أبو عمر، ويقال: أبو عمرو، ويقال: أبو سعيد الرقي(١)، مولى بني الوحيد.

---

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٤٩/٦ رقم «١٣٧٢»، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢٩/٢ رقم «٢٥٧٥»، تهذيب الكمال ١٤٧/٢٢ رقم «٤٤٠٩»، ميزان الاعتدال ٢٨٣/٣ رقم «٦٠٥٨».

* روى عن: زهير بن معاوية، وعبيد الله بن عمرو، وإسماعيل بن عياش، وموسى بن أعين، وجماعة، وعنه: أحمد بن الأزهر، وسلمة بن شبيب، وعبدالله بن حماد الآملي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن إسحاق الخشاب، وخلق(١).

* قال النسائي: متروك الحديث(٢)، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة تبع الأتباع(٣)، وقال: ربما أخطأ، وأخرج له أيضا في صحيحه(٤).

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال أَحمد بن عَلي الأَبار: سأَلت عَلي بن مَيمون الرَّقِّي عن عَمرو بن عُثمان الكِلابي، فقال: كان إِنسان عِندَنا يُقال لَه: أَبو مَطَر، فمات، فَجاءَني ابنه بِكُتُبه أَبيعها لَه، فقال لي عَمرو بن عُثمان الكِلابيُّ: جِئني بِشَيء منها، فَجِئتُه، فَكان يُحَدِّث منها، فَلَما مات عَمرو بن عُثمان، رَدُّوها عَلَيَّ، فَرَدَّدتُها على أَهلها(٥)، وقال البرذعي: ذكرت لأبي زُرْعَة: عمرو بن عثمان الكلابي، فكلّح وجهه، وأساء الثناء عليه(٦)، وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه، كان شيخا أعمى بالرقة، يحدث الناس من حفظه بأحاديث منكرة، لا يصيبونها في كتبه، أدركته، ولم أسمع منه، ورأيت من أصحابنا من أهل العلم من قد كتب عامة كتبه لا يرضاه، وليس عندهم

---

(١) تهذيب الكمال ١٤٧/٢٢، ١٤٨ رقم «٤٤٠٩».

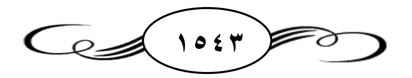
(٢) الضعفاء للنسائي ص/١٨٣ رقم «٤٤٤».

(٣) ٤٨٣/٨، ٤٨٤.

(٤) التقاسيم والأنواع ٦٣/٥، ٢٨٠ حديث رقم «٣٩٨٤»، «٤٣٩٨».

(٥) الضعفاء للعقيلي ٤٤٩/٤ رقم «١٢٩٢».

(٦) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له ص/٤٧٦ رقم «١٠١٣».



بذاك[١]، وأورده ابن عدي في الكامل[٢]، وخرج له حديثين من مناكيره، ثم قال: له أحاديث صالحة عن زهير، وغيره، وقد روى عنه ناس من الثقات، وهو ممن يكتب حديثه[٣]، قلت: يعني أنه يكتب حديثه مع ضعفه، وإلا فلماذا أورده في الضعفاء، وإذا لم يكن الرجل عنده ضعيفا، لصرح بذلك، كما هي عادته في كتابه، وقال الأزدي: متروك الحديث[٤]، وقال ابن حجر: ضعيف[٥].

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: عمرو وثقه ابن حبان، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، وثالثها: أن عَلي بن مَيمون الرَّقِّي، وأبا حاتم الرازي جرحا الرجل جرحا مفسرا، وهو مقدم على التعديل، لكن هؤلاء النقاد الذين جرحوه؛ منهم من جرحه جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار؛ وهما النسائي، وأبو الفتح الأزدي، ومنهم من اقتصر على تضعيفه بما لا يسقطه، وهو الراجح فيه؛ لأمور: أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن اللذَين جرحا الرجل جرحا شديدا هما النسائي،

---

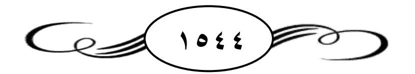
(١) الجرح والتعديل ٢٤٩/٦ رقم «١٣٧٢».

(٢) ٦٠٠/٧ رقم «١٣٠٤».

(٣) الكامل لابن عدي ٦٠٠/٧، ٦٠١ رقم «١٣٠٤».

(٤) تهذيب التهذيب ٧٧/٨ رقم «١١٢».

(٥) تقريب التهذيب ص/٤٢٤ رقم «٥٠٧٤».



والأزدي، كما تقدم، وكلاهما متشدد في نقد الرجال[1]، ولم يتابعا على ذلك، فقولهما مرجوح، وثالثها: أن ابن عدي قد سَبَرَ حديث الرجل، وقال: له أحاديث صالحة، وهو ممن يكتب حديثه، وهذا هو المعتمد في الرجل.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وتَرْكُه له مرجوح؛ لأنه متشدد في النقد كما سلف، وخالفه غيره من النقاد، فاقتصروا على تضعيف الرجل بما لا يسقطه، وقولهم فيه هو المعتمد، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وقال: ربما أخطأ، ليس هذا فحسب، بل إنه أخرج له في صحيحه كما سلف، وصنيع ابن حبان أيضا مرجوح؛ إذ ثبت أن الرجل ضعيف، ومن كان ضعيفا، فلا يجوز ذكره في الثقات مطلقا، إنما موضعه كتب الضعفاء.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه ضعيف.

* وفاته: مات سنة تسع عشرة ومائتين، وقيل: سنة سبع عشرة[2].

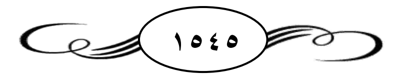
* وروى له ابن ماجه[3].

---

(١) أما تشدد النسائي، فقد سبق تفصيل القول فيه، وأما تشدد أبي الفتح الأزدي، فيدل عليه قول الحافظ الذهبي: لا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقا. ميزان الاعتدال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي ١/٩٥ رقم «١٧٦».

(٢) الثقات لابن حبان ٨/٤٨٣، ٤٨٤، تاريخ الإسلام ٥/٤١٣ رقم «٣٠١».

(٣) تهذيب الكمال ٢٢/ ١٤٩.



١٥- عَوْبَد[١] بن أبي عمران، الجَوْنِيّ[٢]، البصري[٣].

* روى عن: أبيه، وعنه أحمد بن أيوب بن راشد، ونصر بن علي، ومحمد بن المثنى، وغيرهم[٤].

* قال النسائي: متروك الحديث[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة تبع الأتباع[٦]، فقال: عوبد بن أبي عمران الجوني، يروي عن أبيه، وأورده في المجروحين[٧]، فقال: عَوْبَد بن أبي عمران الجوني، يروي عن أبيه، روى عنه عبدالله بن المثنى، وسليمان بن داود الشاذكوني، كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه توهمًا على قلة روايته، فبطل الاحتجاج بخبره.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال عباس الدوري[٨]، وعبدالله الدورقي[٩] عن ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن الجنيد: سئل يحيى بن معين، وأنا

(١) كذا قيده الذهبي في المشتبه ٣٢/أ نسخة مكتبة الأزهر.

(٢) الجوني بفتح الجيم، وسكون الواو، وكسر النون؛ هذه النسبة إلى جون وهو بطن من الأزد وهو الجون بن عوف بن خزيمة بن مالك بن الأزد. الأنساب للسمعاني ٣/ ٤٢٠، اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٣١٢.

(٣) ترجمته في: الضعفاء للعقيلي ١٢٢/٥ رقم «١٤٧٠»، الجرح والتعديل ٤٥/٧ رقم «٢٥٣»، الكامل لابن عدي ٥٤٩/٨ رقم «١٥٥١»، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣٧/٢ رقم «٢٦٢٧»، ميزان الاعتدال ٣٠٦/٣ رقم «٦١٧١».

(٤) الجرح والتعديل ٤٥/٧ رقم «٢٥٣»، ميزان الاعتدال ٣٠٦/٣ رقم «٦١٧١».

(٥) الضعفاء للنسائي ص/١٨٢ رقم «٤٤١».

(٦) ٥٢٦/٨.

(٧) ١٨٧/٢ رقم «٨٢٩».

(٨) تاريخ ابن معين برواية الدوري ١٢٦/٢ رقم «٣٩١٨».

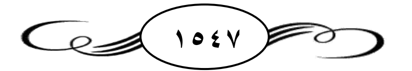
(٩) الكامل لابن عدي ٥٤٩/٨ رقم «١٥٥١».



أسمع، عن عوبد؟ فقال: لا أجيزه، فقال رجل ليحيى: كتبت عنه شيئا؟، فقال: ما كتبت عنه شيئا قط[١]، وقال البخاري: منكر الحديث[٢]، وقال الجوزجاني: آية من الآيات[٣]، وقال أبو زرعة الرازي: ضعيف الحديث[٤]، وقال الآجري عن أبي داود: ليس بشيء، أحاديثه شبه البواطيل[٥]، وقال أبو حاتم: ضعيف، منكر الحديث[٦]، وقال البزار: وعوبد، فلم يكن بالقوي، وقد روى عنه أهل العلم، واحتملوا حديثه[٧]، وأورد له ابن عدي في الكامل[٨] عدة أحاديث من مناكيره، ثم قال: وعوبد بين على حديثه الضعف[٩]، وقال ابن حجر: وذَكَره ابن حِبَّان في الثقات بقلة توفيق[١٠].

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: عوبد وثقه ابن حبان، وأورده أيضا في المجروحين، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمرين؛ أحدهما: أنه رأي الجمهور، والأمر الآخر: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما سلف، لكن الأئمة الذين جرحوه؛ اقتصر بعضهم

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/٧٢ رقم «٣٢٢».
(٢) الضعفاء الصغير للبخاري ص/١١٢ رقم «٣٠٥»، التاريخ الأوسط للبخاري ٧٠١/٤ رقم «١٠٨٧»، التاريخ الكبير للبخاري ٩٢/٧ رقم «٤١٣».
(٣) أحوال الرجال للجوزجاني ص/١٠٧ رقم «١٦٧».
(٤) الجرح والتعديل ٤٥/٧ رقم «٢٥٣».
(٥) سؤالات الآجري لأبي داود ص/١٢٧، ١٤٤ رقم «٧٤٥»، «٨٧٤».
(٦) الجرح والتعديل ٤٥/٧ رقم «٢٥٣».
(٧) مسند البزار ٣٨١/٩ حديث رقم «٣٩٦٣».
(٨) ٥٥٠/٨، ٥٥١ رقم «١٥٥١».
(٩) الكامل لابن عدي ٥٥١/٨ رقم «١٥٥١».
(١٠) لسان الميزان ٢٤٩/٦ رقم «٥٨٩١».



على تضعيفه بما لا يسقطه، وجرحه آخرون جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه؛ لأمرين؛ أحدهما: أنه رأي أكثر الأئمة، والأمر الآخر: أن مع الذين جرحوه جرحا شديدا زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح؛ لأنه يتأيد برأي أكثر النقاد، الذين جرحوا الرجل جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، لكن ابن حبان أورد الرجل في المجروحين أيضا، وطعن فيه بما سبق، والمعتمد عنه جرحه للرجل؛ إذ وافقه عليه عامة النقاد، كما تقدم.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك الحديث.

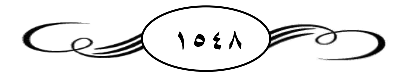
١٦- محمد بن الحسن بن أَتَش[١] اليماني، أبو عبدالله الصنعاني[٢] الأبناوي[٣]، وقد ينسب إلى جده.

---

(١) بفتح أوله، والمثناة فوق معا، وآخره شين معجمة، وقاله بعضهم بمد الهمزة، وقيده عبدالعزيز النخشبي بخطه: آتش ممدودا، وصوبه بعضهم، وثقل بعضهم ثانيه مقصورا، والمعروف الأول، وأتش معناه بالفارسية: النار. الإكمال لابن ماكولا ١/١٢، توضيح المشتبه ١/٢٧٥، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١/٢٧.

(٢) ترجمته في: الضعفاء للعقيلي ٥/٢٤٢ رقم «١٦١٦»، الجرح والتعديل ٧/٢٢٦ رقم «١٢٥٢»، الكامل لابن عدي ٩/١٨٣ رقم «١٦٦٥»، الضعفاء لابن الجوزي ٣/٥٠ رقم «٢٩٤١»، تهذيب الكمال ٢٥/٥٦ رقم «٥١٤٤»، ميزان الاعتدال ٤/٩٠ رقم «٦٩٧٧».

(٣) نسبة إلى الأبناء؛ وهم وكل من ولد باليمن من أبناء الفرس الذين وجههم كسرى مع سيف بن ذي يزن. الأنساب للسمعاني ١/١٠٠ رقم «٤٢»، اللباب في تهذيب الأنساب ١/٢٦.



* روى عن: إبراهيم بن عمرو الصنعاني، وجعفر بن سليمان، ورباح بن زيد الصنعاني، وسليمان بن وهب الجندي، وأبي بكر بن أبي بسرة، وغيرهم، وعنه: زيد بن المبارك الصنعاني، وأحمد بن حنبل، وإبراهيم بن موسى، وأحمد بن صالح المصري، ومحمد بن رافع النيسابوري، وغيرهم(١).

* قال النسائي: متروك الحديث(٢)، وقال أيضا: ليس بثقة(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات، في طبقة تبع الأتباع(٤).

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال ابن الجنيد عن ابن معين: لم أكتب عنه شيئًا، ولا عن إبراهيم بن خالد المؤذن(٥)، قلت: لا يعني ابن معين بذلك تضعيف الرجل، ويدل على هذا أنه قرنه بإبراهيم بن خالد، وإبراهيم عنده ثقة(٦)، وقال عبدالمَلك بن عبدالحَميد الميموني، عن أحمد بن حنبل: هو مِن الفُرس مِن القَدَريَّة الكِبارِ(٧)، وقال أبو زرعة: ثقة(٨)، وقال أبو العرب القيرواني: قال أحمد بن صالح: هو ثقة، وكلام النسائي فيه غير مقبول؛

---

(١) تهذيب الكمال ٥٦/٢٥، ٥٧ رقم «٥١٤٤».

(٢) الضعفاء للنسائي ص/٢١٨ رقم «٥٦٢».

(٣) تهذيب الكمال ٥٦/٢٥ رقم «٥١٤٤».

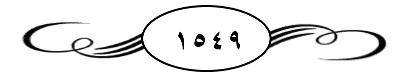
(٤) ٦٩/٩.

(٥) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/١٤٢ رقم «٧٦٠».

(٦) قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت ابن معين عن إبراهيم بن خالد الصنعاني، فقال: كان ثقة، قال عبدالله بن أحمد: وقال أبي: كان ثقة، وأثنى عليه خيرا. الجرح والتعديل ٩٧/٢ رقم «٢٦٤».

(٧) الضعفاء للعقيلي ٢٤٢/٥ رقم «١٦١٦».

(٨) الجرح والتعديل ٢٢٧/٧ رقم «١٢٥٢».



لأن أحمد، وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول، مع قول أحمد بن صالح فيه[١]، قلت: وفي كلامه نظر؛ لأن عليا لم يثبت أنه روى عن ابن أتش، ثم إن رواية أحمد عنه لا تدل على أنه مقبول، فقد روى أحمد عن عامر بن صالح الزبيري، وهو متروك الحديث[٢]، وفوق ذلك، فلم ينفرد النسائي بكلامه فيه، بل تابعه أبو الفتح الأزدي، وغيره، كما سيأتي، وأورده ابن عدي في الكامل[٣]، وأخرج له ثلاثة أحاديث، ثم قال: ولابن أتش هذا أحاديث غير ما ذكرت، وأسانيده، ورجاله الذين يروي عنهم هم رجال اليمن، وأسانيدهم، وذلك يحتمل[٤]، وأورده الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[٥]، وقال: ليس بالقوي، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك[٦]، وقال الحافظ أبو علي الغساني: يضعف[٧]، وقال ابن الجوزي: مجروح[٨]، وقال الذهبي:

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/١١٤ رقم «١٥٥».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ٦/ ٣٢٤ رقم «١٨٠٥»، تهذيب الكمال ١٤/ ٤٥ رقم «٣٠٤٦»، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٧ رقم «٣٨٨١»، تهذيب التهذيب ٥/ ٧١ رقم «١١٤»، تقريب التهذيب ص/ ٢٨٧ رقم «٣٠٩٦».

(٣) ٩/١٨٣ رقم «١٦٦٥».

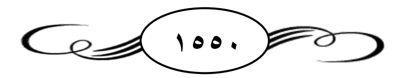
(٤) الكامل لابن عدي ٩/١٨٤ رقم «١٦٦٥».

(٥) ص/١٥٣ رقم «٤٧٥».

(٦) تهذيب التهذيب ٩/١١٤ رقم «١٥٥».

(٧) تقييد المهمل وتمييز المشكل ١/٧٧.

(٨) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي ١/٣٠٦ عقب الحديث رقم «٤٩١».



ضعيف[١]، وقال ابن الملقن: متروك[٢]، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين رمي بالقدر[٣].

* تنبيه: قال المزي: قال أبو حاتم: ثقة[٤]، قلت: ولم أقف على هذا القول في الجرح والتعديل لابنه، إنما فيه توثيق أبي زرعة لابن أتش فقط، وقال الذهبي: وثقه أَبو زرعة، وأبو حاتم[٥]، وقد يظن البعض أن الذهبي وقف على توثيق أبي حاتم في كتاب ابنه، وليس كذلك إنما نقله من تهذيب الكمال، ونقل توثيق أبي زرعة لابن أتش من الجرح والتعديل، فالحاصل أن توثيق أبي حاتم لابن أتش لا يثبت.

** تنبيه آخر: قال ابن الجوزي: قال ابن حماد: متروك الحديث[٦]، وابن حماد هو أبو بشر الدولابي، وقد تابع ابنَ الجوزي على نسبة هذا القول إلى الدولابي ابنُ حجر في تهذيب التهذيب[٧]، وقد وهما في نسبة هذا القول للدولابي؛ إنما هو قول النسائي حكاه عنه الدولابي، ومنشأ الوهم أن ابن عدي قال في الكامل[٨]: قال لنا ابن حماد: هو متروك الحديث، أظنه ذكره

---

(١) تلخيص العلل المتناهية لابن الجوزي، تأليف أبي عبدالله الذهبي ص/١٠٧ عقب الحديث رقم «٢٦٣».

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ٥٠٧/٢.

(٣) تقريب التهذيب ص/٤٧٣ رقم «٥٨١١».

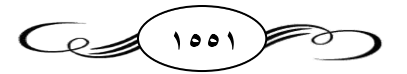
(٤) تهذيب الكمال ٥٧/٢٥ رقم «٥١٤٤».

(٥) ميزان الاعتدال ٩٠/٤ رقم «٦٩٧٧».

(٦) الضعفاء لابن الجوزي ٥٠/٣ رقم «٢٩٤١».

(٧) ١١٤/٩.

(٨) ١٨٣/٩.



عن أحمد بن شُعَيب النسائي، فظن من لم يتفطن لكلام ابن عدي أن هذا قول الدولابي، وما هو من قوله، بل هو قول النسائي.

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: اختلف النقاد في ابن أتش؛ فوثقه أبو زرعة، وأحمد بن صالح، وابن حبان، وجرحه آخرون من النقاد، والراجح فيه جانب الجرح؛ لأمرين: أحدهما: أنه رأي جمهور الأئمة، والأمر الآخر: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها، والأخذ بها كما سلف، لكن هؤلاء النقاد الذين جرحوه منهم من جرحه جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار؛ وهما النسائي، وأبو الفتح الأزدي، ومنهم من اقتصر على تضعيفه بما لا يسقطه، وهو الراجح فيه؛ لأن النسائي، والأزدي، متشددان في نقد الرجال كما تقدم، ولم يتابعا على ذلك، فقولهما مرجوح.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وتَرْكُه له مرجوح؛ لأنه متشدد في النقد، ولم يتابعه على تركه إلا أبو الفتح الأزدي، وهو متشدد أيضا، وخالفهما غيرهما من النقاد، فاقتصروا على تضعيف الرجل بما لا يسقطه، وقولهم فيه هو المعتمد، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وصنيعه أيضا مرجوح؛ إذ ثبت أن الرجل ضعيف، ومن كان ضعيفا، فلا يجوز ذكره في الثقات مطلقا، إنما موضعه كتب الضعفاء.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه قدري ضعيف.

١٧- معلى بن ميمون المجاشعي البصري[١]، ويقال له: الخصاف[٢].

* روى عن: مطر الوراق، ويزيد الرقاشي، وغيرهما، وعنه أحمد بن عبدالله الغداني، ومحمد بن بحر البصري، وأزهر بن جميل[٣].

* قال النسائي: متروك[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة أتباع التابعين[٥]، وقال: يخطيء إذا حدث من حفظه.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال الآجري عن أبي داود: منكر الحديث[٦]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[٧]، وقال العقيلي: مُنكر الحديث، لا يُتابَع عليه، ولا يُعرَف إلاَّ به[٨]، ثم أخرج من طريقه عن مُجاهد، عن ابن عَباس، رفعه: إن المَلائِكَة لَتَفرَح بِذِهاب الشِّتاء، لَما يُدْخِلُ

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٣٥/٨ رقم «١٥٤٣»، الكامل لابن عدي ٥٩٨/٩ رقم «١٨٥٩»، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٢/٣ رقم «٣٣٨٢»، ميزان الاعتدال ٣٦٠/٤ رقم «٨١٨٥»، لسان الميزان ١١٤/٨ رقم «٧٨٤٩».

(٢) الخَصّافُ؛ كَشَدَّادٍ؛ هو الذي يخْصِفُ النَّعْلَ، بأن يطبق عليها مثلها، ويخرزها بالمخصف، والخَصّاف أيضا: الكَذَّاب، خَصَفَ يخْصِفُ خَصْفًا؛ إذا كَذَب، وهو مجاز. المنجد في اللغة لكراع النمل ص/١٩٢، أساس البلاغة للزمخشري ٢٥٠/١، تاج العروس ٢١٦/٢٣.

(٣) الجرح والتعديل ٣٣٥/٨ رقم «١٥٤٣»، ميزان الاعتدال ٣٦٠/٤ رقم «٨١٨٥»، لسان الميزان ١١٤/٨ رقم «٧٨٤٩».

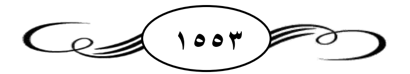
(٤) ميزان الاعتدال ٣٦٠/٤ رقم «٨١٨٥»، لسان الميزان ١١٤/٨ رقم «٧٨٤٩».

(٥) ٤٩٣/٧.

(٦) سؤالات الآجري لأبي داود ص/١٢٨ رقم «٧٤٧».

(٧) الجرح والتعديل ٣٣٥/٨ رقم «١٥٤٣».

(٨) الضعفاء للعقيلي ٦٥/٦ رقم «١٨١١».



على فُقَراء أُمَّتي، ثم قال: ولَه مِن هَذا النَّحو أَحاديث مَناكير، لا يُتابَع عَلَيها، وأورده ابن عدي في الكامل[1]، وأخرج له عدة أحاديث من مناكيره، منها ما أخرجه من طريقه عن عمر بن داود، عن سنان بن أبي سنان، عن أبي هريرة، رفعه: إن السواك ليزيد الرجل فصاحة، ومنها ما أخرجه من طريقه عن مطر الوراق، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، قال: أذن رسول الله ﷺ في نبيذ الجر بعد أن نهى عنه، ثم قال ابن عدي: ولمعلى بن ميمون غير ما ذكرت من الأحاديث، والذي ذكرته، والذي لم أذكره كلها غير محفوظة مناكير، ولعل الذي لم أذكره أنكر من الذي ذكرته، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما إلا أن أحاديثه رأيتها غير محفوظة، فشرطت في أول الكتاب أني أذكر كل من هو بصورته[2]، قلت: من تفرد بهذه المناكير سقط عن درجة الاعتبار، ووجب تركه، أما الحديثان الأولان، فبعيدان كل البعد عن خروجهما من مشكاة النبوة، وأما الحديث الأخير، فيدل على بطلانه ما أخرجه مسلم في صحيحه[3] من طريق جرير بن حازم، عن يعلى بن حكيم، عن سعيد بن جبير، قال: سألت ابن عمر عن نبيذ الجر، فقال: حرم رسول الله ﷺ نبيذ الجر[4]، فأتيت ابن عباس، فقلت: ألا تسمع ما يقول ابن عمر؟

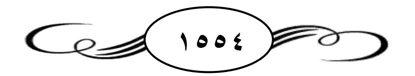
---

(١) ٥٩٨/٩ رقم «١٨٥٩».

(٢) الكامل لابن عدي ٥٩٩/٩ رقم «١٨٥٩».

(٣) في كتاب الأشربة ٩٥/٦ حديث رقم «١٩٩٧».

(٤) قال ابن دريد: الْمَعْرُوف فِي الْجَرّ عِنْد الْعَرَب مَا اتخذ من الطين كالفخار وَنَحْوه، وقال ابن الأثير: هو الإناء المعروف من الفخار، وأراد بالنهي عن الجرار المدهونة؛ لأنها أسرع في الشدة والتخمير. جمهرة اللغة لابن دريد ٨٨/١، النهاية في غريب الحديث ٢٦٠/١.



قال: وما يقول؟ قلت: قال: حرم رسول الله ﷺ نبيذ الجر، فقال: صدق ابن عمر، حرم رسول الله ﷺ نبيذ الجر، فقلت: وأي شيء نبيذ الجر؟ فقال: كل شيء يصنع من المدر[١]، وقال الدارقطني: ضعيف متروك[٢]، وقال الذهبي: معلى ضعيف[٣].

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: معلى وثقه ابن حبان، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمرين؛ أحدهما: أنه رأي الجمهور، والأمر الآخر: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما تقدم، لكن النقاد الذين جرحوه؛ اقتصر بعضهم على تضعيفه بما لا يسقطه، وجرحه آخرون جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه؛ لأن الأحاديث التي تفرد بها ترجح اطراحه، وسقوطه.

* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تَرَكَه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح؛ لأمرين؛ أحدهما: أن النسائي لم ينفرد بذلك، بل وافقه على ذلك الدارقطني، وهو أحد الأئمة المعتدلين في نقد الرجال، والأمر الآخر: أن الأحاديث الباطلة التي رواها تدل على ذلك كما سلف.

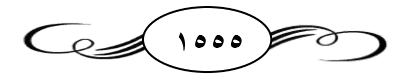
* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه متروك الحديث.

---

(١) قال صاحب العين: المَدَرُ؛ قِطَعُ طينٍ يابِسٍ، الواحدة مَدَرة، وقال ابن دريد: هو الطين العَلِك الَّذِي لَا يخالطه رمل. العين ٣٨/٨، جمهرة اللغة ٦٣٩/٢، في مادة «مدر».

(٢) سنن الدارقطني ٤٧/١ عقب الحديث رقم «١٦٥».

(٣) ميزان الاعتدال في ترجمة عمر بن داود ٢٠٢/٣ رقم «٥٧٨٠».



١٨- «ت» يحيى بن سلمة بن كُهَيْل[١] الحضرمي، أبو جعفر الكوفي[٢].

* روى عن: أبيه، وإسماعيل بن أبي خالد، وبيان بن بشر، وعاصم بن بهدلة، وعمار الدهني، ويزيد بن أبي زياد، وغيرهم، وعنه ابنه إسماعيل، وعبدالله بن نمير، وبكر بن بكار، وأبو سعيد مولى بني هاشم، وموسى بن داود الضبي، وعبدالله بن صالح العجلي، ويحيى بن عبدالحميد الحماني، وآخرون[٣].

* قال النسائي: متروك الحديث[٤]، وقال أيضا: ليس بثقة[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات، في طبقة أتباع التابعين[٦]، فقال: يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي، يروي عن أبيه، روى عنه ابنه، وأهل الكوفة، مات سنة تسع وسبعين ومائة في أحاديث ابنه إبراهيم بن يحيى عنه مناكير، وأورده أيضا في المجروحين[٧]؛ فقال: يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي، من أهل الكوفة، يروي عن أبيه، روى عنه شعبة، وقد روى ابنه إسماعيل بن يحيى عنه، منكر الحديث جدًّا، يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات،

---

(١) تصغير كهل. المغني في ضبط أسماء الرجال للهندي ص/٢٣٦.

(٢) ترجمته في: الكامل لابن عدي ١٠/٥٢٠ رقم «٢١٠٩»، الضعفاء لابن الجوزي ٣/١٩٦ رقم «٣٧٢٠»، تهذيب الكمال ٣١/٣٦١ رقم «٦٨٣٨»، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١٢/٣٢١ رقم «٥١٣٧»، تهذيب التهذيب ١١/٢٢٤ رقم «٣٦٢».

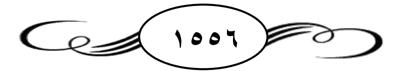
(٣) تهذيب الكمال ٣١/٣٦١، ٣٦٢ رقم «٦٨٣٨».

(٤) الضعفاء للنسائي ص/٢٥٠ رقم «٦٣١».

(٥) تهذيب الكمال ٣١/٣٦٣ رقم «٦٨٣٨».

(٦) ٧/٥٩٥.

(٧) ٢/٥٤٨ رقم «١١٩٢».



كأنه ليس من حديث أبيه، فلما أكثر عن أبيه ما خالف الأثبات بطل الاحتجاج به فيما وافق الثقات، مات سنة ثمان وستين ومئة.

* سرد بقية الأقوال في الراوي: قال سُفيان بن عبدالمَلك عن عبدالله بن المُبارك: ارم به[١]، وقال ابن سعد: كان ضعيفا جدا[٢]، وقال عباس الدوري[٣]، وابن الجنيد[٤]، وعثمان الدارمي[٥]، وابن محرز[٦]، ومضر بن محمد الأسدي[٧]، عن ابن معين: ليس بشيء، وقال الدوري أيضا عن ابن معين: لا يكتب حديثه[٨]، وقال الدوري[٩] أيضا، ومعاوية بن صالح[١٠] عن ابن معين: ضعيف الحديث، قلت: وطعن ابن معين في الرجل، نوعان؛ أحدهما: طعن يسقط الرجل عن درجة الاعتبار، والآخر: طعن لا يسقطه، والراجح عن ابن معين الأول؛ إذ رواه عنه جمهور أصحابه، كما سلف، وقال جعفر بن أبان عن ابن نمير: ليس ممن يكتب حديثه، وكان يحدث عن أبيه أحاديث ليس لها أصول[١١]، وقال البخاري: أما يحيى، فمنكر

---

(١) الضعفاء للعقيلي ٣٨٧/٦ رقم «٢٠٣٧».

(٢) الطبقات الكبير لابن سعد ٥٠١/٨ رقم «٣٤٩٠».

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢٣٢/١ رقم «١٣٢٥».

(٤) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/٨٠ رقم «٣٥٧».

(٥) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص/٢٣٤ رقم «٩٠٧».

(٦) معرفة الرجال لابن معين برواية ابن محرز ص/٨٥ رقم «٦٣».

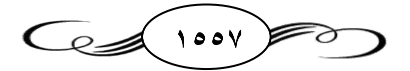
(٧) تهذيب الكمال ٣٦٢/٣١ رقم «٦٨٣٨».

(٨) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢٥٤/١ رقم «١٤٩٤».

(٩) الجرح والتعديل ١٥٤/٩ رقم «٦٣٦».

(١٠) الكامل لابن عدي ٥٢١/١٠ رقم «٢١٠٩».

(١١) المجروحين ٥٤٩/٢ رقم «١١٩٢».



الحديث[١]، وقال أيضا: في حديثه مناكير[٢]، وقال الجوزجاني: محمد، ويحيى ابنا سلمة بن كهيل: ذاهبا الحديث[٣]، وقال العجلي: ضعيف الحديث، وكان يغلو في التشيع[٤]، وقال الآجري عن أبي داود: ليس بشيء[٥]، وقال أبو داود أيضا: متروك الحديث[٦]، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ليس بالقوى[٧]، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم[٨]، وقال الترمذي: يضعف في الحديث[٩]، وأورده ابن عدي في الكامل[١٠]، وأخرج له جملة من مناكيره، ثم قال: وليحيى بن سلمة غير ما ذكرت، ومع ضعفه يكتب حديثه[١١]، وقال الدارقطني: متروك[١٢]، وأورده أيضا في الضعفاء والمتروكين[١٣]، وقال الحاكم: يحيى كثير الوهم على

---

(١) التاريخ الأوسط للبخاري ٢٤٢/٣ رقم «٣٨٦».

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٢٧٧/٨ رقم «٢٩٨٩»، الضعفاء الصغير للبخاري ص/١٣٩ رقم «٤١٧».

(٣) أحوال الرجال للجوزجاني ص/٦٢ رقم «٦١».

(٤) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٤٧٢ رقم «١٨٠٨».

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود ص/٧١ رقم «٣١٥».

(٦) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص/٣٠٨ رقم «٤٠١».

(٧) الجرح والتعديل ١٥٤/٩ رقم «٦٣٦».

(٨) المعرفة والتاريخ ٣٦/٣.

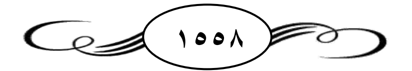
(٩) الجامع للترمذي ص/١٢٤٦ عقب الحديث رقم «٣٨٠٥».

(١٠) ٥٢٠/١٠ رقم «٢١٠٩».

(١١) الكامل لابن عدي ٥٢٠/١٠ رقم «٢١٠٩».

(١٢) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/١٤٢ رقم «٥٤٢».

(١٣) ص/١٧٥ رقم «٥٧٤».



أبيه[1]، وقال أيضا: وتَرْكُ حديث يحيى بن سلمة، عن أبيه من المحالات التي يردها العقل، فإنه لا خلاف أنه من أهل الصنعة، فلا ينكر لأبيه أن يخصه بأحاديث يتفرد بها عنه[2]، وقد تعقبه الحافظ أبو عبدالله الذهبي، فقال: وقد قواه الحاكم وحده، وأخرج له في المستدرك، فلم يصب[3]، وقال أبو نعيم: فِي حَدِيثه مَنَاكِير[4]، وقال الذهبي: إسمعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، وأبوه متروكان[5]، وقال ابن حجر: متروك، وكان شيعيا[6].

* النظر في أقوال الأئمة والترجيح: يحيى ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: في أحاديث ابنه إبراهيم بن يحيى عنه مناكير، وأورده أيضا في المجروحين، وجرحه بقية النقاد، والراجح فيه جانب الجرح لأمور؛ أحدها: أنه رأي الجمهور، وثانيها: أن مع الذين جرحوه زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما سلف، وثالثها: أن قول ابن نمير جرح مفسر، وهو مقدم على التعديل على الراجح، لكن الأئمة الذين جرحوه؛ اقتصر بعضهم على تضعيفه بما لا يسقطه، وجرحه آخرون جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وهو الراجح فيه؛ لأمور؛ أحدها: أنه رأي أكثر الأئمة، وثانيها: أن مع الذين جرحوه جرحا شديدا زيادة علم، فوجب قبولها والأخذ بها، كما سلف بيانه، وثالثها: أن قول ابن نمير جرح مفسر يرجح ترك الرجل، وحديثه.

---

(١) المستدرك على الصحيحين ١/١١٩ عقب الحديث رقم «١٧٥».

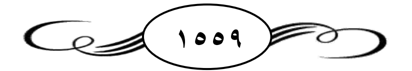
(٢) المصدر السابق ٤/٦٥٠ عقب الحديث رقم «٨٧٩٦».

(٣) ميزان الاعتدال ٥/١٢١ رقم «٨٩٩٩».

(٤) الضعفاء لأبي نعيم ص/١٦٢ رقم «٢٧٤».

(٥) تلخيص المستدرك ٣/١٢٦.

(٦) تقريب التهذيب ص/٥٩١ رقم «٧٥٦١».



* المقارنة بين ترك النسائي للرجل، وتوثيق ابن حبان له: هذا الرجل تركه النسائي، وأما ابن حبان، فذكره في الثقات، وقال: في أحاديث ابنه إبراهيم بن يحيى عنه مناكير، وتَرْكُ النسائي له هو الراجح لأمور: أحدها: أنه لم ينفرد بذلك؛ بل وافقه على تركه أبو داود، والدارقطني، وثانيها: أن ترك النسائي له يتأيد برأي أكثر النقاد، الذين جرحوا الرجل جرحا شديدا يسقطه عن درجة الاعتبار، وثالثها: أن قول ابن نمير السالف يرجح ترك الرجل، وحديثه، لكن ابن حبان أورد الرجل في المجروحين أيضا، وطعن فيه بما سبق، والمعتمد عنه جرحه للرجل؛ إذ وافقه عليه عامة النقاد، كما سلف.

* الخلاصة: وخلاصة حاله أنه شيعي متروك الحديث.

* وفاته: مات سنة تسع وسبعين ومائة، وقيل قبلها[(١)].

* وروى له الترمذي[(٢)].

---

(١) الثقات لابن حبان ٧/٥٩٥، تهذيب الكمال ٣١/٣٦١ رقم «٦٨٣٨».

(٢) تهذيب الكمال ٣١/ ٣٦٤.



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد، فقد جمعت في هذا البحث الرواة المتروكين عند الإمام النسائي الذين ذكرهم الإمام ابن حبان في كتاب الثقات، ولقد اجتهدت في هذا البحث على قدر علمي، ورجحت ما رأيته صوابا على حسب فهمي، فإن أصبت فبتوفيق الله عز وجل وحده، وإن أخطأت فأنا بشر أخطيء وأصيب، وما سلم من الخطأ إلا المعصومون من الأنبياء والمرسلين، صلى الله وسلم عليهم أجمعين.

* ولقد توصلت إلى عدة نتائج من خلال هذا البحث من أهمها ما يلي:

أولا: الراوي المتروك في اصطلاح المحدثين هو: من اتُّهِمَ بالكذب، أو ظَهَر فسقه، أو فحش غلطه، أو اشتدت غفلته.

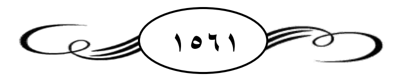
ثانيا: الإمام أبو عبدالرحمن النسائي أحد أئمة الحديث المتقنين، وجهابذته المبرزين، ومنزلته فوق منزلة الإمامين مسلم، وابن خزيمة.

ثالثا: علو منزلة الإمام أبي عبدالرحمن النسائي على منزلة الإمام أبي حاتم بن حبان، في الحديث وعلله ورجاله.

رابعا: الإمام أبو عبدالرحمن النسائي متشدد في نقد الرجال، وقد تقدمت الأدلة على ذلك.

خامسا: الإمام أبو حاتم بن حبان أحد الأئمة الأثبات، ومن حفاظ الحديث الثقات.

سادسا: كتابا الثقات، والمجروحين لابن حبان مختصران من كتاب التاريخ الكبير له.



سابعا: منهج الإمام ابن حبان في التوثيق متسع جدا، فكل رجل عنده عدل ما لم يعرف فيه جرح.

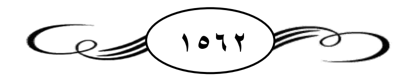
ثامنا: أدخل ابن حبان في كتاب الثقات بعض المجاهيل إما عينا، وإما حالا ليس هذا فحسب، بل إنه ذكر في كتابه هذا رواة لا يعرفهم، وكل هؤلاء عنده ثقات بناء على قاعدته.

تاسعا: أدخل ابن حبان بعض الرواة في كتاب الثقات، والمجروحين معا، ولم ينبه على ذلك غالبا.

عاشرا: جميع الرواة الذين أوردهم ابن حبان في كتاب الثقات ثقات عنده، ومع هذا، فلا يجوز الاحتجاج بخبرهم عنده إلا إذا تعرى خبرهم عن خصال خمس؛ تقدم ذكرها.

حادي عشر: يذكر ابن حبان في كتاب الثقات بعض الرواة المختلف فيهم الذين ترجحت وثاقتهم عنده، وهذا أمر لا غضاضة فيه، فالرجل أحد أئمة الجرح والتعديل المعتمدين، وقد يظهر له في الرجال ما لا يظهر لغيره من النقاد.

ثاني عشر: اشتمل هذا البحث على ثمانية عشر رجلا؛ تركهم الإمام النسائي، وذكرهم الإمام ابن حبان في كتاب الثقات، وقد أصاب النسائي في تركه لخمسة عشر رجلا منهم، وهم المذكورون في التراجم بالأرقام الآتية: «١»، «٢»، «٣»، «٤»، «٥»، «٦»، «٧»،«٨»، «٩»، «١١»، «١٢»، «١٣»، «١٥»، «١٧»، «١٨»، وتشدد في تركه لثلاثة رجال منهم، وهم المذكورون في التراجم بالأرقام الآتية: «١٠»، «١٤»، «١٦».



ثالث عشر: جميع الرواة المذكورين في هذا البحث لا يجوز ذكرهم في كتب الثقات، وإنما موضعهم كتب الضعفاء والمتروكين.

رابع عشر: أخطأ ابن حبان في ذكر جميع هؤلاء الرواة المذكورين في هذا البحث في كتاب الثقات بلا ريب.

خامس عشر: غَلَطُ ابن حبان في ذكر هؤلاء الرواة المذكورين في هذا البحث في كتاب الثقات لا يقلل من شأنه أبدا؛ لأنه أحد الأئمة الجهابذة في الحديث بلا منازعة، وهو مجتهد كغيره من النقاد، وقد اجتهد، وللمجتهد أجران إن أصاب، وأجر إن أخطأ.

سادس عشر: بعض الرواة المذكورين في هذا البحث ذكرهم ابن حبان في كتاب الثقات، والمجروحين معا، وهم أحد عشر رجلا، وهم المذكورون في التراجم بالأرقام الآتية: «١»، «٢»، «٣»، «٦»، «٧»، «٩»، «١٠»، «١١»، «١٢»، «١٥»، «١٨»، والراجح فيهم عن ابن حبان جرحه لهم؛ إذ وافقه جمهور النقاد على ذلك.

سابع عشر: ذِكْرُ ابن حبان لبعض الرواة في كتاب الثقات، والمجروحين معا ليس من باب التناقض كما يدعي البعض، وإنما سبب ذلك تحريف وقع في اسم راو، فظنه ابن حبان رجلين، أو تغير اجتهاده في الحكم على الراوي، كما صرح بذلك في ترجمة إسحاق بن يحيى بن طلحة، وليس ابن حبان بدعا في هذا، فله فيه سلف من النقاد، فهذا ابن معين إمام الجرح والتعديل تختلف أقواله أحيانا في رجل واحد بناء على تغير اجتهاده فيه، وابن حبان قد ذكر بعض أولئك الرواة في الثقات، وسكت عنهم، وذكر بعضهم وضعفهم بأن لهم مناكير، ونحو ذلك كقوله: ربما أخطأ، أو يغرب.



* وبعد هذه النتائج التي توصلت إليها، فعندي عدة أمور أوصي بها:

أولا: العناية بكتاب الثقات لابن حبان بدراسة تراجمه دراسة تفصيلية، ومقارنة توثيق ابن حبان لهم بأحكام غيره من النقاد عليهم، وبيان الحكم الراجح فيهم.

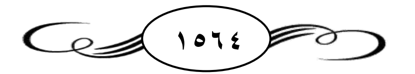
ثانيا: العناية بمناهج أئمة الجرح، والتعديل في أحكامهم على الرواة، وبيان المتشدد منهم، والمعتدل، والمتساهل.

ثالثا: دراسة الأحاديث التي أوردها المؤلفون في الضعفاء في تراجمهم، وبيان وجه إيرادهم لها في تلك التراجم.

* وبعد هذه النتائج، والتوصيات، أسأل الله تعالى أن يحفظ الأزهر الشريف . جامعا وجامعة . كي تتواصل جهود علمائه، وطلابه، في خدمة الإسلام، وأسأل الله تعالى أن يحفظ مصر، وسائر بلاد المسلمين من كل سوء ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1].

---

(١) سورة الصافات الآيات «١٨٠»، «١٨١»، «١٨٢».



الفهارس

أولا: فهرس المتروكين عند النسائي الذين ذكرهم ابن حبان في كتاب الثقات:

اسم الراوي	درجته	رقم الترجمة
إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله القرشي	متروك الحديث	١
إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق	متروك الحديث	٢
خالد بن محدوج أبو روح الواسطي	متروك الحديث، ورمي بالكذب	٣
زكريا بن يحيى الكسائي الكوفي	رافضي، متروك الحديث، متهم بالكذب	٤
زياد بن أبي زياد الجصاص البصري	متروك الحديث	٥
زياد بن المنذر الهَمْدَاني أبو الجارود الأعمى	رافضي، متروك الحديث، ورمي بالكذب	٦
سعيد بن واصل، الحَرَشي البصري	متروك	٧

سليمان بن الحكم بن عوانة، الكلبي الكوفي	متروك الحديث	٨
سهيل بن ذكوان المكي أبو السندي، الواسطي	متروك الحديث، ورمي بالكذب	٩
عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم العمري	ضعيف	١٠
عبدالواحد بن زيد البصري، أبو عبيدة القاصُّ الزاهد، العابد	قدري، متروك الحديث، ورمي بالكذب	١١
عُبَيد بن إسحاق الكوفي، العطار، عطار المطلقات	متروك الحديث، ورمي بالكذب	١٢
عمر بن صالح بن أبي الزاهرية، أبو حفص الأزدي	متروك الحديث، متهم بالوضع	١٣
عمرو بن عثمان بن سيار الكلابي، الرقي	ضعيف	١٤
عَوْبَد بن أبي عمران، الجوني، البصري	متروك الحديث	١٥
محمد بن الحسن بن أَتَش اليماني الصنعاني	قدري ضعيف	١٦

معلى بن ميمون المجاشعي البصري الخصاف	متروك الحديث	١٧
يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي، الكوفي	شيعي متروك الحديث	١٨

ثانيا: فهرس المصادر، والمراجع:

أولا: فهرس المصادر والمراجع المخطوطة:

١ - السنن للدارقطني نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة السليمانية باستانبول برقم «٦٧٢».

٢ - المشتبه في الرجال للذهبي نسخة مكتبة الأزهر برقم «٥٦٩٨».

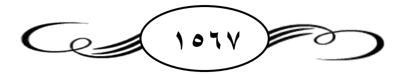
ثانيا: فهرس المصادر والمراجع المطبوعة:

٣ - القرآن الكريم

٤ - الإحكام في أصول الأحكام للآمدي تحقيق عبدالرزاق عفيفي طبع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ.

٥ - أحوال الرجال للجوزجاني، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٦ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، تحقيق عامر أحمد حيدر، طبع دار الفكر سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.



٧ - أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق محمد باسل، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٨ - الأسامي والكنى لأبي أَحمد الحاكم تحقيق محمد الأَزهري طبع دار الفاروق القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٦هـ ٢٠١٥ م.

٩ - الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى لابن عبدالبر تحقيق عبدالله مرحول السوالمة طبع دار ابن تيمية بالرياض الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٠ - أطلس تاريخ الإسلام، للدكتور حسين مؤنس، نشر الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١١ - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي، تحقيق عادل بن محمد، وغيره طبع دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

١٢ - الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م . ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، نشر دار الكتب العلمية ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

١٣ - ألفية السيوطي في علم الحديث بشرح الشيخ أحمد محمد شاكر، طبع دار كاتب وكتاب ببيروت، بدون.

١٤ - الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع لابن حجر العسقلاني، تحقيق



محمد حسن الشافعي طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

١٥ - الأنساب للسمعاني، تحقيق المعلمي اليماني وغيره طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢هـ ١٩٦٢م.

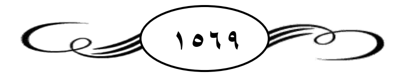
١٦ - البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، اعتنى به عبدالقادر عبدالله العاني، وغيره، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.

١٧ - بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدين الأصفهاني تحقيق محمد مظهر طبع دار المدني بالسعودية الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٨ - بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي، تحقيق دكتور الحسين آيت سعيد، طبع دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.

١٩ - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق علي هلالي، وغيره، طبع مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٧ هـ ١٤٢٢ هـ ١٩٨٧ م . ٢٠٠١م.

٢٠ - تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين تحقيق صبحي السامرائي طبع الدار السلفية بالكويت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.



٢١ - تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين تحقيق عبدالرحيم القشقري الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ١٩٨٩م.

٢٢ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق د. بشار عواد، طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

٢٣ - التاريخ الأوسط للبخاري تحقيق د. تيسير بن سعد طبع مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٢٤ - تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ١٩٨٤م.

٢٥ - التاريخ الكبير للبخاري، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

٢٦ - تاريخ بغداد للخطيب تحقيق د. بشار عواد، طبع دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

٢٧ - تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق الدكتور سهيل زكار، طبع دار الفكر ببيروت سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٢٨ - تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، طبع دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م . ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.



٢٩ - تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، طبع دار المأمون للتراث بدمشق، وبيروت، بدون.

٣٠ - التاريخ ليحيى بن معين برواية الدوري تحقيق محمد بن علي الأزهري طبع دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤ هـ ٢٠١٣م.

٣١ - تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر، تحقيق علي محمد البجاوي، نشر المكتبة العلمية ببيروت، بدون.

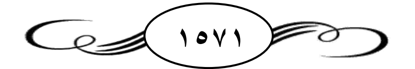
٣٢ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق نظر محمد الفاريابي طبع مكتبة الكوثر بالرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤١٥هـ

٣٣ - التقاسيم والأنواع . صحيح ابن حبان . تحقيق محمد علي سونمر وغيره طبع دار ابن حزم الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ ٢٠١٢ م.

٣٤ - تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق محمد عوامة، طبع دار الرشيد بحلب، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ١٩٩١م.

٣٥ - تقييد المهمل وتمييز المشكل للجياني، تحقيق علي بن محمد العمران، وغيره، طبع دار عالم الفوائد بمكة المكرمة الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

٣٦ - تكملة الإكمال لابن نقطة، تحقيق د. عبدالقيوم عبدرب النبي، طبع جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ .



٣٧ - تلخيص المستدرك للذهبي، طبع بحاشية المستدرك بمجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٣٤ هـ ١٣٤٢هـ.

٣٨ - تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي، تأليف شمس الدين الذهبي، تحقيق ياسر بن إبراهيم بن محمد، طبع مكتبة الرشد، وشركة الرياض بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

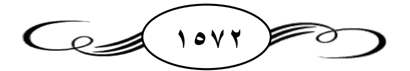
٣٩ - تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم لابن البَرقي تحقيق د. عامر حسن صبري طبع دار البشائر الإسلامية، ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر ١٤٧، الطبعة الأولى سنة ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.

٤٠ - التمييز للإمام مسلم تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي طبع مكتبة الكوثر بالسعودية الطبعة الثالثة سنة ١٤١٠هـ.

٤١ - تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار لابن الوزير اليماني، تحقيق محمد صبحي حلاق، طبع دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٤٢ - تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق للذهبي تحقيق مصطفى أبو الغيط عبدالحي طبع دار الوطن بالرياض الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٤٣ - التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي اليماني، طبع



مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٤٤ - تهذيب التهذيب لابن حجر، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ، تصوير دار صادر ببيروت، بدون.

٤٥ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ١٩٩٤م.

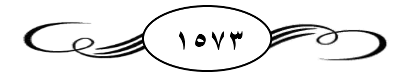
٤٦ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني، تحقيق صلاح بن محمد ابن عويضة، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٤٧ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م.

٤٨ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، تحقيق وائل إمام عبدالفتاح، وغيره، طبع دار الفلاح بالفيوم، بدون.

٤٩ - تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان طبع مكتبة بالرياض الطبعة الحادية عشرة سنة ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٥٠ - الثقات لابن حبان البستي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ١٩٧٩م.



٥١ - الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي تحقيق شادي بن محمد آل نعمان طبع مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية بصنعاء، اليمن الطبعة الأولى سنة ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م.

٥٢ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، تحقيق حمدي السلفي، طبع عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

٥٣ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر الخطيب البغدادي تحقيق د. محمود الطحان طبع مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٥٤ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ ١٩٥٢م، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

٥٥ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم، تحقيق لجنة من العلماء طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.

٥٦ - جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق رمزي منير بعلبكي طبع دار العلم للملايين ببيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٧م

٥٧ - ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، طبع مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الثانية، بدون.

٥٨ - ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني تحقيق د. عبدالرحمن الفريوائي طبع



دار السلف بالرياض الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م.

٥٩ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لمحمد عبدالحي اللكنوي تحقيق عبدالفتاح أبو غدة طبع مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٦٠ - سنن ابن ماجه طبع جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.

٦١ - سنن أبي داود تحقيق ياسر حسن وغيره طبع مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

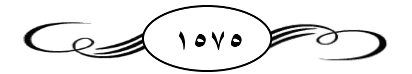
٦٢ - سنن الترمذي، وبآخره العلل الصغير تحقيق عز الدين ضلي وغيره طبع مؤسسة الرسالة بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

٦٣ - سنن الدارقطني طبعة جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.

٦٤ - السنن الكبرى للنسائي تحقيق مركز البحوث بدار التأصيل طبع دار التأصيل القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ ٢٠١٢م.

٦٥ - السنن الكبير للبيهقي تحقيق التركي طبع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م.

٦٦ - سنن النسائي المعروف بالمجتبى تحقيق عماد الطيار وغيره طبع



مؤسسة الرسالة بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٤٣٦هـ٢٠١٥م.

٦٧ - سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق موفق عبدالله عبدالقادر طبع مكتبة المعارف بالرياض الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

٦٨ - سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق محمود محمد خليل، وغيره، طبع عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ١٩٩٠م.

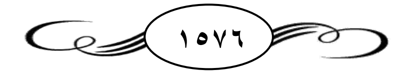
٦٩ - سؤالات ابن بكير للدارقطني تحقيق علي حسن طبع دار عمار بالأردن ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٧٠ - سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، تحقيق محمد بن علي الأزهري، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ٢٠٠٦م.

٧١ - سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د. زياد محمد منصور، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

٧٢ - سؤالات الآجري لأبي داود تحقيق محمد بن علي الأزهري طبع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.

٧٣ - سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي تحقيق محمد بن علي الأزهري طبع الفاروق



الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٧٤ - سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، تحقيق محمد بن علي الأزهري، طبع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦م.

٧٥ - سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وجماعة، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة العاشرة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

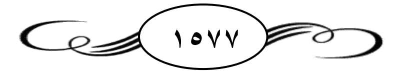
٧٦ - شرح علل الترمذي لابن رجب تحقيق د. همام سعيد طبع مكتبة المنار بالزرقاء الأردن الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٧٧ - شرح مختصر الروضة للطوفي تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

٧٨ - شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر لعلي القاري تحقيق محمد نزار تميم، وغيره، طبع دار الأرقم ببيروت، بدون.

٧٩ - شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي، المطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث بعناية عبدالفتاح أبي غدة، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٨٠ - شروط الأئمة؛ رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، وتصحيح الروايات لابن مَنْدَه تحقيق عبدالرحمن



عبدالجبار الفريوائي طبع دار المسلم بالرياض الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٨١ - الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، طبع دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٨٢ - صحيح البخاري طبع المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١١هـ تصوير مكتبة الطبري بمصر سنة ١٤٣١هـ٢٠١٠م.

٨٣ - صحيح مسلم طبع المطبعة العامرة بتركيا سنة ١٣٢٩هـ تصوير محمد بن رشود سنة ١٤٣٤هـ٢٠١٣م.

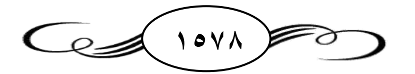
٨٤ - صحيح مسلم بشرح النووي تحقيق عصام الصبابطي، وغيره، طبع دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

٨٥ - الضعفاء الصغير للبخاري تحقيق أحمد بن إبراهيم طبعة مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٨٦ - الضعفاء لابن الجوزي تحقيق عبدالله القاضي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، بدون.

٨٧ - الضعفاء لأبي نعيم، تحقيق د. فاروق حمادة، طبع دار الثقافة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

٨٨ - الضعفاء للعقيلي، تحقيق د. مازن السرساوي، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧هـ٢٠١٦م.



٨٩ - الضعفاء والمتروكون للنسائي تحقيق كمال يوسف الحوت، وغيره، طبع مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٩٠ - الضعفاء والمتروكون للدارقطني تحقيق صبحي السامرائي طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.

٩١ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، وغيره، طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، بدون.

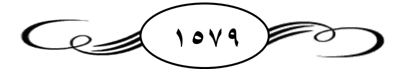
٩٢ - الطبقات الكبير لابن سعد تحقيق د. علي محمد عمر طبع مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ٢٠٠١م.

٩٣ - طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي، تحقيق أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

٩٤ - الطبقات لخليفة بن خياط، تحقيق الدكتور سهيل زكار، طبع دار الفكر ببيروت سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٩٥ - علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق السيد صبحي السامرائي، وغيره طبع عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

٩٦ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي، تحقيق خليل الميس، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى سنة



١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٩٧ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين، طبع دار طيبة بالرياض الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

٩٨ - العلل لابن أبي حاتم الرزاي، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف د. سعد بن عبدالله الحميد، وغيره، الطبعة الأولى في الرياض سنة ١٤٢٧هـ٢٠٠٦م.

٩٩ - العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية ابنه عبدالله تحقيق وصي الله بن محمد عباس، طبع دار الخاني بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

١٠٠ - علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق د. نور الدين عتر طبع دار الفكر بسوريا، دار الفكر المعاصر ببيروت، سنة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.

١٠١ - العين المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، وغيره، طبع مكتبة الهلال بدون.

١٠٢ - غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق د. عبدالله الجبوري، طبع مطبعة العاني ببغداد الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ١٩٧٧م.

١٠٣ - الغريبين في القرآن والحديث للهروي، تحقيق أحمد المزيدي، طبع مكتبة الباز بالسعودية الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٩م.



١٠٤ - فتح الباب في الكنى والألقاب لابن مَنْدَه تحقيق نظر محمد الفاريابي طبع مكتبة الكوثر بالرياض الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٠٥ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، تحقيق د. عبدالكريم الخضير، وغيره، طبع دار المنهاج بالرياض، الأولى ١٤٢٦هـ

١٠٦ - فتوح البلدان للبلاذري، تحقيق د. شوقي أبي خليل، طبع وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٩٧م.

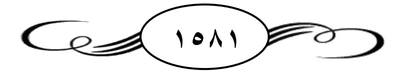
١٠٧ - الفرق بين الفرق للبغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، طبع مطبعة المدني بالقاهرة، نشر مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة، بدون.

١٠٨ - الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري، طبعة محمد علي صبيح سنة ١٣٤٨هـ تصوير مكتبة السلام العالمية بالقاهرة.

١٠٩ - القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السادسة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.

١١٠ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، تحقيق صدقي جميل العطار، طبع دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.

١١١ - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق د. مازن السرساوي، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٥هـ٢٠١٤م.



١١٢ - الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لسبط ابن العجمي تحقيق صبحي السامرائي طبع عالم الكتب ببيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

١١٣ - الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٧هـ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٩هـ١٩٨٨م.

١١٤ - الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج تحقيق عبدالرحيم محمد القشقري طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

١١٥ - اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين ابن الأثير الجزري، طبع دار صادر ببيروت سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.

١١٦ - لسان الميزان لابن حجر، تحقيق عبدالفتاح أبي غدة طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

١١٧ - المتفق والمفترق للخطيب البغدادي تحقيق د. محمد صادق طبع دار القادري بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

١١٨ - المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه للذهبي، تحقيق د. باسم فيصل الجوابرة، طبع دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

١١٩ - المجروحين من المحدثين لابن حبان تحقيق محمد إنسان طبع دار



اللؤلؤة بمصر، بدون.

١٢٠ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي تحقيق د. محمد عجاج الخطيب طبع دار الفكر ببيروت الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٢١ - المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرازي تحقيق د. طه جابر العلواني، طبع مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية سنة ١٤١٢ هـ ١٩٩٢م.

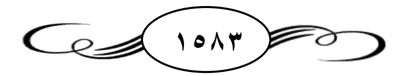
١٢٢ - المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق د. عبدالحميد هنداوي، طبع دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

١٢٣ - المدخل إلى الصحيح للحاكم، تحقيق د. ربيع هادي عمير المدخلي، وغيره، طبع دار الإمام أحمد بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

١٢٤ - المراسيل لابن أبي حاتم، تحقيق شكر الله قوجاني، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١٢٥ - مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانيء تحقيق زهير الشاويش طبع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ١٤٠٠هـ.

١٢٦ - المستدرك على الصحيحين لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩٠م.



١٢٧ - مسند البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين، وغيره، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ١٩٨٨م . ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

١٢٨ - معجم البلدان لياقوت الحموي، طبع دار صادر ببيروت، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

١٢٩ - معرفة الرجال لابن معين برواية ابن محرز، تحقيق محمد بن علي الأزهري طبع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩م.

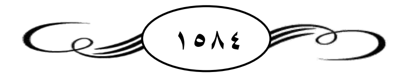
١٣٠ - المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان، تحقيق د. أكرم ضياء العمري، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٣١ - المغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق حازم القاضي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

١٣٢ - المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم لمحمد بن طاهر الهندي، طبع دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م.

١٣٣ - المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهانى تحقيق صفوان عدنان طبع دار القلم، بدمشق وبيروت الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

١٣٤ - مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، طبع دار الفكر، بدون.



١٣٥ - المقتنى في سرد الكنى للذهبي تحقيق محمد صالح طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

١٣٦ - الملل والنحل للشهرستاني، تحقيق أمير علي مهنا، وغيره، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

١٣٧ - من تكلم فيه وهو موثق للذهبي تحقيق عبدالله بن ضيف الله الرحيلي الطبعة الأولي ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١٣٨ - من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره، تحقيق صبحي البدري السامرائي، طبع مكتبة المعارف بالرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٣٩ - المنتخب من علل الخلال انتخاب ابن قدامة المقدسي تحقيق طارق بن عوض الله طبع دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

١٤٠ - المُنَجَّد في اللغة لعلي بن الحسن الأزدي؛ كراع النمل، تحقيق د. أحمد مختار عمر، وغيره، طبع عالم الكتب بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨م.

١٤١ - المنظومة البيقونية للبيقوني طبع دار المغني بالرياض الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ ٢٠٠٧م.

١٤٢ - موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، طبع مجلس دائرة



المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م تصوير دار الفكر ببيروت بدون.

١٤٣ - ميزان الاعتدال للذهبي تحقيق محمد عرقسوسي وغيره طبع دار الرسالة العالمية بدمشق الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

١٤٤ - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر، تحقيق عبدالله بن ضيف الله الرحيلي طبع مطبعة سفير بالرياض الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١٤٥ - النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي تحقيق ماهر ياسين الفحل طبع مكتبة الرشد الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.

١٤٦ - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

١٤٧ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، نشر المكتبة العلمية ببيروت سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٤٨ - هدي الساري مقدمة فتح الباري، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة، تصوير دار الريان للتراث بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

١٤٩ - الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وغيره، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م.



١٥٠ - وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، طبع دار صادر ببيروت، بدون.

ثالثا: فهرس الموضوعات:

